تباين آراء ابن مالك

في سبك المنظوم وفك المختوم عنها

في كتبه الأُخرى

الدكتور

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِ العالمين ، والصلاة والسلام على خير من نطق بلسان عربي مبين ، سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله ، وأصحابه أجمعين.

وبعـــــد :

فإنَ الاختلاف سنة الله تعالى في خلقه ، قال الله تعالى: "وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ"(١)، والقواعد العلمية ، ولا سيما النحوية منها ليست على قانون واحد ، أو على قاعدة واحدة إلاَ الأصول منها، أمَا الفروع فهي متغيرة واختلف العلماء فيها ، وهذا الاختلاف ، وهذا التبايُن لإثراء اللغة ، وللوصول إلى الأفضل في إرساء قواعدها ، وللاستدلال بأفضل ما نطقت به العرب من هذه اللغة ، ومن المعروف أنَ العالم يختلف مع غيره في الرأي لروح المنافسة بينهما ، ولهذا نشأت المدارس النحوية المختلفة ، واختلفت آراء النحويين على مر العصور كلٌ يدلو بدلوه في المسألة على حسب اطلاعه واجتهاده ، وتحليله للنصوص.

أمَا أن يختلف العالم مع نفسه فيكون له رأي في المسألة ثم يغير رأيه ويقول رأياً آخر في نفس فهذا جدير بالبحث والدراسة. وهذا قد يحدث لعلماء كثيرين على مر العصور من نشأة علم النحو إلى عصر المتأخرين منهم أمثال ابن مالك ، وأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل وغيرهم .

وقد يكون هذا سببه روح المنافسة أيضاً ، أو الرجوع إلى الصواب في الرأي ، أو الاطلاع على أدلة أكثر أو الاطلاع على رأي غيره فيقتنع به ، أو تقادم

---

(١) من الآيتين ١١٨ ، ١١٩ من سورة هود

الزمن فيكون له رأي في آخر حياته العلمية استقر عليه مخالف لما قاله سابقاً وهكذا.

فموضوع هذا البحث : "تبايُن آراء ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى".

وكان اختياري لهذا الموضوع للأسباب الآتية :

١- أردت أن أقف على الاختلاف والتبايُن في الرأي عند ابن مالك في هذا الكتاب مع ما قاله في كتبه الأخرى في نفس المسألة لأكتشف ما استقر عليه رأيه ، وأقوم بدراسة وتحليل هذه المسائل ، وعرض آراء النحويين فيها ، واختيار الصواب في الأقوال فيها ما أمكن .

٢- الاطلاع على أكثر من مؤلّف لابن مالك لأكتشف التبايُن والاختلاف في الرأي عنده ، وهل تغيُر الرأي عنده مشفوع بأدلة جديدة ، أو رأي معلل والآخر مرسل ؟ وهكذا.

٣- أنَ ابن مالك من العلماء المشهورين ، وظهور هذا الاختلاف والتبايُن في رأيه جدير بالبحث والدراسة ، لأنَه لابد أن يكون الهدف منه إثراء اللغة والوصول إلى الأفضل وهذا يستحق الكشف عنه وإخراجه إلى النور .

٤- أنَ جمع آراء ابن مالك التي تباينت واختلفت من مؤلف لمؤلف في بحث واحد أمر مفيد – إن شاء الله – لي أولاً ثم لمن أراد أن يستفيد من هذا الجمع من كتبه المختلفة ثانياً.

٥- أردت أن أثبت في هذا البحث ما وصل إليه ابن مالك من النضج الفكري في المسائل النحوية ، وطريقته في الاستدلال ، وأنَه عالم متجدد الفكر كثير الاطلاع ، يمكن أن يغير رأيه إذا ارتأى أنَ رأيه الآخر هو الصواب ، فالرجوع إلى الحق فضيلة ، ومن صفات العلماء .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في :

مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة مزيلة بأهم المصادر والمراجع .

المقدمة : وفيها موضوع البحث وأسباب اختياره ، والخطة التي سار عليها.

التمهيد : التعريف بابن مالك وتباين الرأي عنده وكتابه سبك المنظوم وفك المختوم ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ابن مالك (حياته وآثاره).

المبحث الثاني : تباين الرأي عند ابن مالك في سبك المنظوم ، وفك المختوم .

المبحث الثالث : سبك المنظوم وفك المختوم ومنهج البحث فيه .

الفصل الأول : تباين آراء ابن مالك النحوية في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى.

الفصل الثاني : تباين آراء ابن مالك الصرفية في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث أهم المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنَه ولي ذلك والقادر عليه.

تمهيد

التعريف بابن مالك وتباينُ الرأي عنده

وفيه ثلاثة مباحث:

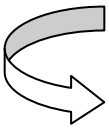

المبحث الأول : ابن مالك (حياته وآثاره).

المبحث الثاني : تباينُ الرأي عند ابن مالك في سبك المنظوم ، وفك المختوم .

المبحث الثالث : سبك المنظوم وفك المختوم ومنهج البحث فيه .

المبحث الأوَل

ابن مالك (حياته وآثاره)

لمَا كان موضوع هذا البحث في كتاب من كتب ابن مالك وهو"سبك المنظوم وفك المختوم" وجدت أنَه من الضروري التعريف بابن مالك ، صاحب هذا الكتاب ، ولكن نظراً لأنَ ابن مالك عالم مشهور، وقد تناوله كثير من الباحثين والدارسين بالتعريف آثرت الإيجاز في هذا التعريف دون إخلال .

اسمه ونسبه ومولده :

هو: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّاني الأندلسي ، المالكي حين كان في المغرب الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، ولد في جيّان بالأندلس سنة٦٠٠هـ على أكثر الروايات .(١)

أخلاقه وصفاته :

كان ابن مالك – رحمه الله – يمتاز بما كان عليه من الدين المتين ، وكثرة النوافل ، وكمال العقل ، ورقة القلب والوقار والحرص على العلم وحفظه مهذباً محباً للحق ذو رزانة لا يُرى إلاَ وهو يصلي ، أو يتلو ، أو يصنف ، وكان كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه إلاَ ويُراجعه وينقحه.(٢)

شيوخه:

بدأ ابن مالك حياته بحفظ القرآن الكريم ، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى أن درس القراءات ، وعلوم الدين ، والنحو واللغة ، حيث أنَها مستمدة من القرآن ،

---

(١) ينظر نفح الطيب للمقري ٢٢٢/٢ وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٠/١ وفوات الوفيات لابن شاكر ٤٥٢/٢ وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك لابن طولون الصالحي ص ١ مخطوط بدار الكتب

(٢) ينظر شذرات الذهب لابن عماد ٥ /٣٣٩

وأخذ هذه العلوم من شيوخ أجلاء منهم من كان بالأندلس ، ومنهم من كان بالمشرق ، أذكر منهم:

١- ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي ، وصف بأنَه كان نحوياً ماهراً ومقرئاً معروفاً بالفضل من علماء القراءات ، توفي سنة ٦٢٨هـ.(١)

٢- علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي الشافعي: من مؤلفاته شرحان على المفصل : سفر السعادة ، وسفير الإفادة ، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية ، وشرح الشاطبية توفي سنة ٦٤٣هـ.(٢)

٣- ابن يعيش النحوي: وهو أبو البقاء موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي الحلبي من مؤلفاته : شرح المفصل للزمخشري ، وشرح تصريف الملوكي لابن جني توفي سنة ٦٤٣هـ.(٣)

٤- الأستاذ أبو علي الشلوبين : وهو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، المعروف بالشلوبين ، إمام عصره من مؤلفاته : تعليق على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية ، والتوطئة ، وقد ذكر أنَ ابن مالك تلمذ عليه نحواً من ثلاثة عشر يوماً، توفي سنة ٦٤٥هـ .(٤)

٥ - ابن الحاجب: يقال إنَ ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب وهو : أبو عمر جمال الدين عثمان المعروف بابن الحاجب ، من مؤلفاته : الكافية في النحو وشرحها، والشافية في الصرف توفي سنة ٦٤٦هـ.(٥)

---

(١) ينظر وفيات الأعيان ١٢٣/٣ ونفح الطيب ٢ / ٢٢٣، ٢٢٤

(٢) ينظر نفح الطيب ٢ / ٢٢٣

(٣) ينظر نفح الطيب ٢ / ٢٢٣ وبغية الوعاة ٢ /١٩٢

(٤) ينظر نفح الطيب ٢ / ٢٢٣ والمدرسة النحوية ص ١٥١ وبغية الوعاة ٢ / ١٩٢

(٥) ينظر الأعلام للزركلي ٤ / ٢١١

تلاميذه :

أمَا عن تلاميذ ابن مالك فهم كثيرون من أشهرهم:

١- ابنه بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك: كان إماماً في النحو ، ذكياً أخذ عن والده ، من مؤلفاته : شرح ألفية والده ، وشرح لامية الأفعال، وتكملة شرح التسهيل – لم يتمه – وشرح الحاجبية وغير ذلك توفي سنة ٦٨٦هـ.[١]

٢- أبو بكر بن يعقوب بن سالم النحوي شهاب الدين: كان من تلاميذ ابن مالك ، وقد جود العربية ، وظن أنَهم سيجلسونه مكان ابن مالك بعد وفاته ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ويقال إنَه كان عنده شرح التسهيل لابن مالك كاملاً فأخذه معه وتوجه إلى اليمن غاضباً على أهل دمشق توفي سنة ٧٠٣هـ .[٢]

٣- بدر الدين بن جماعة : وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله ، من مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب توفي سنة ٧٣٣هـ.[٣]

مكانته العلمية:

يعد ابن مالك من مشاهير علماء القرن السابع الهجري ، وأحد العلماء ذائعي الشهرة بالعلم والفضل ، وكان بحراً في شتى العلوم فهو في القراءات القرآنية عالماً حيث حفظ القرآن الكريم مبكراً وهو في جيان بالأندلس ، وتصدر لتدريس القراءات القرآنية حينما انتهى به المطاف إلى دمشق ، وقد تولى مسيرة التدريس في اللغة والنحو والقراءات وحفظ أشعار العرب.[٤]

---

(١) ينظر فوات الوفيات ٢ /٤٥٣ ونفح الطيب ٢٢٣/٢ وشذرات الذهب ٣٣٩/٥
(٢) ينظر بغية الوعاة ٤٧٣/١ ، ٤٧٤ والدرر الكامنة ١ / ٤٦٨
(٣) ينظر فوات الوفيات ٢ /٤٥٣ وشذرات الذهب ٥ /٣٣٩ والأعلام ٩ /١٦٩
(٤)ينظر طبقات الشافعية ٢ /٤٥٤

ولم يكن ابن مالك عالماً بالنحو فقط وإنما هو لغوي وقارئ وفقيه ومحدث يقول الصفدي: "وكان إماماً في القراءات وعللها صنف فيها قصيدة دالية مهموزة في قدر الشاطبية".(١)

أمَا في اللغة فقد شاع أمرة وذاع حتى بلغ درجة من المعرفة والبصيرة التي فاق فيها أقرانه يقول السيوطي: "وأمَا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها".(٢)

وأمَا النحو فكان إماماً لا يشق له غبار بصير بمذاهب النحاة مستقصياً لأدلتهم وأقوالهم ، وخير شاهد على هذا التراث النحوي والصرفي الذي خلفه لنا من بين مطول ومختصر.

وكان له معرفة بالشعر العربي إذ عليه الاعتماد الأول في الأحكام النحوية ، وقد كان مولعاً بالبحث عن الشواهد النحوية.

يقول المقري: "وأمَا اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره".(٣)

وإذا طالعنا ما خلفه من تراث نحوي ، ولغوي ، وصرفي نستنتج منه مكانته العلمية، وأنَه على قدر كبير من العلم والمعرفة التي فاق بها أقرانه ويستحق الإمامة في العلم – رحمه الله – .

مذهبه النحوي:

إذا كان للتطور الزمني آثاره التي لا تُنكر ، فليس بعجيب أن يسير ابن مالك في طريق التخفيف وعدم التعسف ما دام الأسلوب لم يخرج عن نطاق العربية بل كان كثيراً ما يقول: وهذا الرأي هو الأسهل والأبعد عن التكلف.

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات ٣/٣٦٢

(٢) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ٢ /١٣١

(٣) ينظر نفح الطيب للمقري ٢ /٢٢٣

وهذا يجعل من العسير على دارسي النحو إخضاع ابن مالك إلى مدرسة نحوية معينة من تلك المدارس كالمدرسة البصرية أو المدرسة الكوفية أو غيرهما، ذلك لأنَ ابن مالك يُمثِّل مدرسة غير تلك المدارس يمكن أن يطلق عليها اسم: مدرسة النحاة المستقلين فقد سلك طريقاً مميزاً حين نظر إلى النحو نظر المجتهدين فعرض الحكم وناقش أدلته مناقشة حرة مُبتعداً عن التكلف في التأويل والتعقيد في إيراد الدليل مُلْتَزماً مبدأ السهولة غير مقلد لآراء القدماء فيختار منها المذهب الصحيح ، ويعترض على المذهب الذي يراه غير صحيح سواء كان للبصريين أم للكوفيين ، فالمهم عنده أن يكون الأسلوب صحيحاً نطقت به العرب ، أو جرى على لسانهم مثله.

مؤلفاته :

كان ابن مالك عن أعظم نحاة عصره شهرة وأغزرهم إنتاجاً ، وأرفعهم ذكراً ، وأوسعهم رواجاً ، ومن هنا كثرت مؤلفاته وتنوعت ، ولم تقتصر على فن واحد ، وبعضها موجود وبعضها مفقود وسأقتصر على ذكر بعض مؤلفاته المشهورة ومنها:

١- الكافية الشافية – وشرحها – وهو كتاب مطبوع في النحو والصرف تحقيق د/عبد المنعم هريدي.

٢- الخلاصة الألفية – وهي مطبوعة لخصها ابن مالك في النحو والصرف.

٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وهو كتاب مطبوع تحقيق /محمد كامل بركات.

٤- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ولم يتمه – وهو مطبوع تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون.

٥- عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرح عمدة الحافظ وهو مطبوع تحقيق د/ عبد المنعم هريدي.

٦- سبك المنظوم وفك المختوم – وهو كتيب في النحو والصرف مطبوع تحقيق أ.د/ عدنان محمد سلمان وأ.م/ فاخر جبر مطر ، وفيه موضوع البحث .

٧- شواهد التوضيح والصحيح لمشكلات الجامع الصحيح وهو مطبوع تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي.

٨- تحفة المودود في المقصور والممدود – وشرح تحفة المودود – وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢ لغة.

٩- لامية الأفعال وشرح لامية الأفعال وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٠١٢ لغة.

١٠- إيجاز التعريف في علم التصريف ويسمى "تصريف ابن مالك" وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٧ صرف تيمور.[١]

وفاته :

توفي ابن مالك – رحمه الله – في الثاني عشر من شهر شعبان سنة ٦٧٢هـ في دمشق ودفن بسفح جبل قيسون بعد أن صلى عليه بالجامع الأموي .[٢]

(١) ينظر نفح الطيب ٢٢٣/٢ وفوات الوفيات ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣ وشذرات الذهب ٣٣٩/٥

(٢) ينظر شذرات الذهب ٥ /٣٣٩ ونفح الطيب ٢ / ٢٢٣ وفوات الوفيات ٤٥٣/٢ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص ١٦٧

المبـــحث الثاني

تبايُن الرأي عند ابن مالك في سبك المنظوم

معنى (تبايُن) لغة :

تبايُن لغة : مصدر الفعل تبايَن : تضاد ، وتناقض .

وتبايَن بينهما تبايُن في الرأي : اختلاف أي : كلَ واحد له رأي مخالف للآخر .

وتبايَن الأمران : تغايرا واختلفا .

وتباينت الأسباب : اختلفت وتباعدت وتفاوتت .(١)

فالتبايُن في اللغة يدور حول معني : الاختلاف والتناقض والتغاير ، وهذا ما حدث في آراء بعض العلماء فقد اختلفت آراؤهم وتباينت ، وحدث ذلك بين العالم وغيره ، أو بين العالم ونفسه كما هو موضوع البحث في : تبايُن آراء ابن مالك في سبك المنظوم وفك المختوم .

وإنَ ما خالف فيه ابن مالك رأيه في سبك المنظوم وفك المختوم مع كتبه الأخرى كثير ، وهذا يؤيد ما أورده السيوطي من كون ابن مالك قد جزم في سبك المنظوم كثيراً ، بخلاف ما رجحه في سائر كتبه .(٢)

وقبل أن أخوض في الحديث عن تبايُن الرأي عند ابن مالك أود أن أذكر أنَ تبايُن الرأي في المسألة الواحدة لعالم من العلماء أمر جدير بالتأمل والمناقشة ، فمن المعروف أنَ العالم يختلف مع غيره في الرأي ، أمَا أن يختلف العالم مع نفسه فهذا أجدر بالبحث والنظر ، إذ لابد من أن يكون له من الأسباب التي جعلته

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (بين) والقاموس المحيط (بين) ومعجم المعاني الجامع (بين)
(٢) ينظر النكت للسيوطي ١/ ٣٠٥.

يعدل عن رأيه أو ينتقل من رأي إلى آخر فينقض ما أثبته ، أو يثبت ما نفاه وهذا الأمر ليس ابن مالك بدعاً فيه بل سبقه إلى ذلك علماء كثيرون فإذا نظرنا في الفقه الإسلامي نجد أنَ تبايُن الرأي في المسألة الواحدة لعالم واحد أو لفقيه واحد قد نشأت منذ عصر الصحابة – رضي الله عنهم – فهذا عمر بن الخطاب فيما نقل عنه أنَه أفتى بالمراجعة بين الزوجين للمطلق بالثلاث ، واستمر على هذا الرأي على أنَه طلقة واحدة فاستهان الناس بشأن الطلاق ، وكثر حتى أصبح أمراً فاشياً لتساهل الناس به ، فلم يلبث أن غيَر هذه الفتوى وحكم بالتفريق بين الزوجين والحالة واحدة .(١)

وهذا دليل على أنَه قد يعرض للعالم ما يصرفه من قول إلى قول آخر مناقض له لما يراه من مراجعة لرأيه السابق أو تغير في الأحوال والأدلة ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك في الفقه الإسلامي التراث الذي خلفه الإمام الشافعي – رحمه الله – وهو أحد الأئمة الأربعة في الفقه.

فنجد له فقهاً ومذهباً قديماً وآخر جديداً فيكون له في المسألة قولان مختلفان ، وهذا إن دل فإنَما يدل على أنَ العالم يقول القول في المسألة ثم يعرض له خلافه فيعدل إليه.

وإذا قلنا إنَ هذا قد يحدث في الفقه وفي الفتوى في بعض الأحيان نظراً لتغير أحوال الناس وأزمانهم ، فإنَ هذا التبايُن في الرأي موجود أيضاً في تراثنا النحوي ، وبدأ مبكراً عند أئمة النحو القدماء.

وقد أدرك ابن جني هذا الأمر جلياً ولاحظه عند النحويين القدماء فقال : "ألا ترى أنَ العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوى من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم

(١) ينظر سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لمحمد بن صلاح الصنعاني ٤٦٧/٣ تحقيق: محمد ناصر الألباني / ط مكتبة المعارف ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

وعلى سمت كلامهم ، كرجل له عدة أولاد ، فكلهم ولد له ولاحقٌ به ، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه ، فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه ؛ فلأنَه وضع يده على أظهرها عنده ، فأفتى به وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به؛ ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: "له مائةٌ بيضاً" إنَه حال من النكرة [١] وإن كان جائزاً أن يكون "بيضاً" حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في "له" وعلى ذلك حمل قوله:[٢]

لِـعَزّةَ موحِشـاً طَـلَلُ

فقال فيه : إنه حال من النكرة [٣] ، ولم يحمله على الضمير في الظرف ، أفيحسن بأحد أن يدعي على أحد متوسطينا أن يخفي هذا الموضع عليه ، فضلاً عن المشهود له بالفضل سيبويه.

نعم ، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده ، لأنَه على الحالات وجه صحيح وقد فعلت العرب ذلك عينه....".[٤]

ومعنى كلام ابن جني أنَ العالم قد يأتي له في المسألة رأيان ، فيقول بأحدهما ، وإن كان غيره أقوى منه كما فعل سيبويه ، فإنَه أجاز مجيء الحال من النكرة في قولهم: له على مائة بيضاً ، مع أنَه يمكن أن يكون حالاً من الضمير المرفوع في "له".

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.

(٢) البيت لكثير عزة وهو من مجزوء الوافر وتمامه:

..... ::: يلـوح كأنَـه خَـلَلُ

ــ ينظر ديوانه ٢١٠/٢ والكتاب ١٢٣/٢ وابن الشجري ٢٦/١ والخصائص ٤٥٦/٢ ومجالس العلماء ١٧٤ والخزانة ٥٣٣/١ والعيني ١٦٣/٣ والأشموني ١٧٤/٢

(٣) نظر الكتاب ١٢٣/٢.

(٤) ينظر الخصائص لابن جني ٤٦٤/٢، ٤٦٥.

وقد ذكر كثير من النحويين أنَ سيبويه قد صرح برأيين في المسألة الواحدة في أكثر من موضع.

فإذا كان سيبويه وهو إمام مدرسة البصرة قد يعرض له أن يكون له في المسألة الواحدة قولان ، أو يجيز قولاً ، ولا يمنع الآخر ، فكذلك قد يحدث هذا لغيره من النحويين.

وهذا هو الكسائي إمام مدرسة الكوفة قد عرض لشيء من ذلك حيث تعدد رأيه في إعراب "ما" بعد "نعم وبئس" ، فقد نُقل عنه أنَه ذهب إلى أنَ "ما" نكرة تمييز ، والمخصوص بالمدح "ما" أخرى موصولة، والفعل بعدها صلة لها .(١)

ثم جاء له رأي آخر في إعرابها ، وهو أنَ "ما" معرفة تامة فاعل وليست موصولة .(٢)

وهذا هو الأخفش تلميذ سيبويه جاء له قولان في المسألة الواحدة ، وهذا كثير وموجود في كتب النحو أذكر منه مسألة :"تقديم الحال على عاملها"

فللأخفش رأى أنَه خص جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً في نحو: زيد قائماً في الدار.(٣)

ثم أجاز بعد ذلك أن يتقدم الحال على المبتدأ أو الخبر العامل في الحال نحو: الفداء لك أبي وأمي.(٤)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٤٥/٤ ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ وشفاء العليل ٥٨٧/٢ والأشموني ٣٥/٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣.

(٣) ينظر رأيه في اللباب ٢٩٠/١ وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٢.

(٤) ينظر رأيه في المساعد لابن عقيل ٣٣/٢.

وهذا مشهور عند الأخفش حتى قال عنه ابن جني : "وقد كان أبو الحسن[١] ركاباً لهذا الثبج[٢] آخذاً به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي – رحمه الله – قولاً لأبي الحسن شيئاً للنظر من إلزامه إياه يقول لي : "مذاهب أبي الحسن كثيرة".[٣]

وقد ذُكر هذا أيضاً عن المبرد فقد يكون له في المسألة الواحدة رأيان .

وها هو أبو علي الفارسي – رحمه الله – تعدد رأيه في غير مسألة ، فقد نقل عنه ابن جني فقال: "وكان أبو علي – رحمه الله – يقول في "هيهات" أنا أُفتي مرة بكونها اسماً مسمى به الفعل ،"كصه"،و"مه" وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال.[٤]

وقد تباين رأيه في إعمال "ما" النافية مع فقد بعض شروط إعمالها يقول : " ومما يجريه مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ، ونصبها الخبر "ما" في لغة أهل الحجاز ... فإن نقضت النفي ... لم يكن إلاَ الرفع ، وكذلك إن قدمت الخبر عليه ... وقد زعموا أنَ قوماً ينصبون هذا ، والأعرف والأكثر غير ذلك".[٥]

فهذا واضح أنَ مذهب أبي علي أنَ "ما" تعمل عمل ليس في لغة الحجازيين ولكن بشرطين ألاَ ينتقض النفي ، وألاَ يتقدم خبرها على اسمها، فإذا فقد شرط من هذين فلا تعمل هذا العمل.

---

(١) أبو الحسن الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة .

(٢) ثبج كل شيء: معظمه ووسطه وأعلاه ، والجمع أثباج وثُبُوج.

ــ وفي الحديث : "خيار أمتي أولها وآخرها ، وبين ذلك ثبجٌ أعوج ليس منك ولست منه" ينظر الصحاح (ثبج).

(٣) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٤/١

(٤) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٤/١

(٥) ينظر الإيضاح للفارسي ١٢٢/١٢١

وقد خالف هذا الرأي في كتاب آخر فقال : "ونصبهم بـــ "لا" الخبر يقوي تأويل سيبويه في نصب خبر "ما" مقدماً في الشعر لقيام النفي فيه إذا قُدم الخبر قيامه إذا أُخِّر، وليس كذلك في نقض النفي لأنَ آكد الشبهين قد بطل".(١)

فيفهم من هذا الكلام أنَه يرجح بدليل رأي سيبويه في نصب خبر "ما" مقدماً ، وإن كان قد خصه بالشعر.

وتباين رأي الفارسي أيضاً في كسر نون جمع المذكر السالم حيث ذهب إلى كونها مفتوحة ، ولا يعرض لها شيء من الكسر.(٢)

ثم خالف هذا الرأي في قول آخر، وأجاز أن تكون نون الجمع مكسورة .(٣)

وهكذا نجد أنَ العالم الواحد قد يكون له في المسألة الواحدة أكثر من رأي في غير كتاب من كتبه ، أو في كتاب واحد من كتبه ، وقد يقف القارئ أو الباحث مترددا بأي القولين يأخذ وأي القولين يترك ؟

وقد وضَح ابن جني – رحمه الله – في الخصائص قواعد بها نتعرف على القول الذي نأخذ به والقول الذي ندعه ، وهذه القواعد هي :

أولاً : إذا كان أحد القولين مرسلاً ، والآخر معللاً ، كان الأخذ بالقول المعلل أولى لقيام حجته ، وكان ترك القول المرسل واجباً لضعفه وعدم قيام حجته ، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل ، ومثال ذلك كقول سيبويه في غير موضع في التاء من "بنت وأخت" : إنَها للتأنيث فقال في باب النسب في الكتاب : "وأمَا "بنت" فإنَك تقول : بَنَويٌ من قبل أنَ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء".(٤)

---

(١) ينظر المسائل البصريات للفارسي ٦٤٩/١
(٢) ينظر إيضاح الشعر للفارسي / ص ٨٤
(٣) ينظر إيضاح الشعر للفارسي / ص ١٨٦
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٦٢/٣

وقال أيضاً : "وكذلك تاء أخت وبنت ، وثنتين ، وكلتا ، لأنَهن لحقن للتأنيث".(١)

فهذا واضح في هذين الموضعين حكمه على التاء في "بنت وأخت" أنَها للتأنيث.

بينما في موضع آخر من كتابه قال في باب ما لا ينصرف إنَها ليست للتأنيث (٢) ، وعلل ذلك بأنَ ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلاَ أن يكون ألفاً "كفتاة"... والباقي كله مفتوح ك "رطبة" ... قال : "فلو سميت رجلاً بـــ "بنت" و"أخت" لصرفته".(٣)

فقوله الأول بأنَها للتأنيث قول مرسل ، ويكون مؤولاً ، قال ابن جني : " وقوله : إنَها للتأنيث محمول على التجوز لأنَها لا توجد في الكلمة إلاَ في حال التأنيث ، وتذهب بذهابه ، لا أنَها في نفسها زائدة للتأنيث بل أصل كتاء "عفريت" و"ملكوت" ، فإنَها بدل لام "أخ" و"ابن" إذ أصلها "أخو وبنو".(٤)

ثانياً : إذا كان القولان عن العالم متضادين مرسلين بلا تعليل في أحدهما وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضده غير أنَه لم يعلل أحد القولين ، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى القول الأليق بمذهب صاحب القولين، والأجري على قوانينه فيعتمد، ويُجعل هو المراد، ويتأول الآخر إن أمكن(٥) ،

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣١٧/٤

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢١/٣ والخصائص لابن جني ٢٥٨/١

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢١/٣ والخصائص لابن جني ٢٥٨/١

(٤) ينظر الخصائص لابن جني ٢٥٨/١ والإصباح في شرح الاقتراح ص/٤١٠.

(٥) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٢/١، والإصباح في شرح الاقتراح ص٤١٠.

ومثال ذلك قول سيبويه : "حتى" الناصبة للفعل [١] ، وقد تكرر من قوله إنَها حرف من حروف الجر[٢] ، وهذا مناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تُباشر الأفعال ، فضلاً عن أن تعمل فيها ، وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليس فيها "حتى" فعلم بذلك وبنصه عليه في غير هذا الموضع أنَ "أنْ" مضمرة عنده بعد "حتى" ، كما تضمر مع اللام الجارة في نحو قوله تعالى:" لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ "[٣] ، ونحو ذلك فالمذهب إذن هو هذا [٤] ، لأنَه هو الأليق بمذهبه ، والأجرى على قوانينه.

ثالثًا: أن يرد القولان عن العالم متضادين، ولم يمكن التأويل ، فإن نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر ، فيعلم بذلك أنَ رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأنَ القول الآخر مطرح من رأيه ، وإن لم ينص العالم عن الرجوع عن القول الآخر بحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر لأنَ الثاني هو ما اعتزمه ، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول ، إذا لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين ، وإنعام الفحص عن حال القولين ، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم ، وأن ينسب إليه أنَ الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأنَ الأضعف منهما هو الأول الذي تركه إلى الثاني، فإن تساوى القولان في القوة

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه١٦/٣ قال سيبويه في باب حتى: "اعلم أنَ حتى تنصب على وجهين" .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٥/٣ قال سيبويه في باب الحروف التي تضمر فيها "أنْ" وذلك اللام في قولك : جئتك لتفعل، وحتى ، وذلك قولك :"حتى تفعل ذاك".

(٣) من الآية ٢ من سورة الفتح.

(٤) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٢/١والإصباح في شرح الاقتراح ص٤١١

وجب أن يعتقد فيهما أنَهما رأيان له ، وأنَ الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما.(١)

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس المبرد تتبع به كلام سيبويه ، وسماه مسائل الغلط ، قال ابن جني: "فحدثني أبو علي عن أبي بكر أنَ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كُنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأمَا الآن فلا".(٢)

هذه هي القواعد التي وضعها ابن جني فيما إذا كان للعالم رأيان في المسألة الواحدة، وقد ذكر هذه القواعد أيضاً الرازي(٣)، والسيوطي. (٤)

وخلاصة الأمر: أنَ اختلاف الرأي للنحوي في المسألة الواحدة قد ظهرت عند كثير من أئمة هذا العلم ، وابن مالك واحداً منهم ، وقد يكون ما حدث قديماً كما عند سيبويه ، والكسائي، والأخفش والمبرد، وغيرهم لروح المنافسة بين العلماء إبان ظهور المدارس النحوية كالمدرسة البصرية والكوفية وهما أشهر مدارس النحو العربي، وما دار بين علماء هاتين المدرستين من مناظرات ألقت بظلالها على الدرس النحوي ، وما جاء بعدهم من علماء متأخرين كابن مالك وغيره فكلٌ يبحث عن الدليل الذي يؤيد رأيه ، ويضعف رأي خصمه في المسألة ، فقد يعثر بعضهم من خلال البحث والتنقيب والاجتهاد على شيء من الأدلة التي لم يكن قد اطلع عليها من قبل أو باطلاعه على رأي غيره فيجد فيه من الصواب أن يعدل عن رأيه الأول ، أو بتقادم الزمن يحدث له نضج علمي ، فيحدث له نوع من

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٣/١، ٢٦٤

(٢) ينظر الخصائص لابن جني ٢٦٤/١

(٣) ينظر المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ٥٢٢/٢

(٤) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح / ص ٤٠٨ – ٤١٤

التفكير يتطور فيه النظر في المسألة مما يؤدي إلى تغيير رأيه في المسألة فينتج عنه أن يكون له في المسألة رأيان .

فكل هذه العوامل أو غيرها يمكن أن نفسر بها سبب تعدد أو تباين رأي العالم في المسألة الواحدة.

ولا ينظر إلى هذا الاختلاف ، أو التباين في الرأي على أنَه اضطراب أو ضعف في الرأي بل يجب أن ينظر إليه على أنَه تطور ودليل على النضج الفكري، وعدم الجمود ، فلا يتصور أن يقف العالم على الحقيقة العلمية دفعة واحدة بل قد يقف في آخر حياته على أشياء لم يقف عليها سابقاً من العلم والمعرفة – كما سبق فيما نُقل عن المبرد – الأمر الذي يجعل العالم يعيد النظر ويفكر في الرأي ويكتشف حقائق لم تكن معلومة له من قبل ، وهذا هو التجديد والغاية المرجوة في العلم.

وقد ذكر الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي في مقدمة شرح الكافية الشافية السبب في اختلاف الرأي عند ابن مالك فقال : "وكذلك أدى اطلاعه الدائم على عيون الشعر ، وروائع النثر ومتن اللغة إلى تغيير بعض آرائه من كتاب لآخر، فقد يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأي إلى غيره ،وكان الرجوع إلى الحق من أبرز صفاته – رحمه الله –"[١]

وقد يكون ما تباين به رأي ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع كتبه الأخرى مرده تقادم الزمن ولا سيما أنَ ابن مالك قد انتقل في حياته العلمية من المغرب إلى المشرق طلباً للعلم واستزادة من المعرفة ، وكانت وجهته إلى الشام وقد مر في طريقه إلى الشام بمصر والحجاز ، وهو عالم مجتهد كثير الاطلاع على كتب اللغة والنحو، وكلام العرب (شعراً ونثراً) فقد يكون له رأي في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له رأيان في المسألة الواحدة.

(١) ينظر مقدمة شرح الكافية الشافية لابن مالك للمحقق د / عبد المنعم هريدي ٣٥/١

المبـــحث الثـــالث

سبك المنظوم وفك المختوم ومنهج البحث فيه

قبل أن أخوض في موضوع البحث "تبايُن آراء ابن مالك في سبك المنظوم وفك المختوم" أود أن يتعرف القارئ الكريم على هذا الكتاب من حيث أهمية هذا الكتاب ، وترتيبه بين كتبه وما يحتوي عليه هذا الكتاب من مادة علمية ، وأسلوب ابن مالك في هذا الكتاب ، وشواهده فيه ثم أتناول المنهج الذي اتبعته في موضوع البحث في هذا الكتاب .

أهمية سبك المنظوم وفك المختوم:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك هو من كتبه المهمة ولعله يأتي من حيث الأهمية بعد كتابه التسهيل الذي يعد من أهم ما أُلف في النحو بعد كتاب سيبويه ، وقد ذُكر أنَ نحوياً كأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) كان يمتنع عن إقراء طلابه إلاَ في كتاب سيبويه أو في التسهيل ، وهذا دليل على أهمية هذا الكتاب وشهرته.[١]

ترتيب الكتاب بين كتب ابن مالك :

أمَا عن ترتيب الكتاب من حيث الأهمية فقد سبق أنَه يأتي من حيث الأهمية بعد كتاب التسهيل ، وأمَا الترتيب الزمني لتأليف ابن مالك لهذا الكتاب فعلى ما يبدو أنَه – والله أعلم – ألفه بعد الكافية الشافية والألفية والتسهيل وهذا يظهر من آرائه في الكتاب ، فيبدو أنَ تفكيره النحوي زمن تأليف هذا الكتاب قد استقر

(١) ينظر مقدمة سبك المنظوم وفك المختوم ص ٧ / أ.د/عدنان محمد سلمان ، أ .م/ فاخر جبر مطر

على وفق مذهب يتصرف بصفة الاستقلال في الرأي والحرية في التفكير والانتقاء.(١)

موضوع الكتاب :

جمع ابن مالك في هذا الكتاب علمي النحو والصرف فهو – كما سبق – نثر لكتاب المؤصل ، والمؤصل كتاب في النحو والصرف منظوم ، وسبك المنظوم وفك المختوم شرح لهذا النظم منثور.

وقد سار ابن مالك في أبواب هذا الكتاب على وفق تسلسل أبواب التسهيل في الأعم الأغلب إلا أنَه خالفه في قسم منها ، فقد يتقدم باب أو يتأخر عن نظيره في التسهيل وفصول الكتاب في الغالب أقل عدداً من فصول التسهيل فضلاً عن الاختلاف في عنوانات الأبواب والفصول.(٢)

أسلوب الكتاب:

كتاب سبك المنظوم – كما سبق – كان على غرار التسهيل من حيث المادة العلمية الغزيرة وبالتالي جاء صعب العبارة كعبارة التسهيل فضلاً عن أنَها شديدة الاختصار وهي موسومة بالتركيز الشديد لدرجة كبيرة ، وقد تصل في بعض الأحيان إلى الإبهام، ولم يكن نسخة من التسهيل فقد خالفه في كثير من المسائل النحوية والآراء وحتى في الفصول والأبواب والفرق واضح بين الكتابين إذ تميز التسهيل بالإيضاح والتبسيط ، بينما تميز سبك المنظوم بالإيجاز والتركيز ولعل رغبة ابن مالك في اختصار العبارة قد تسببت في غموض النص.

(١) ينظر مقدمة كتاب سبك المنظوم ص/٣٤

(٢) ينظر مقدمة كتاب سبك المنظوم/ ص ٤٤، ٤٥.

والكتاب على ما وصفه السيوطي بأنَه الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيراً، بخلاف ما رجحه في سائر كتبه.(١)

وكما يقول محققا الكتاب لم نجد من شرح سبك المنظوم ، لا ابن مالك ولا غيره ، ولعل الزمن يكشف عن شرح لهذا الكتاب العلمي القيم .(٢)

وكان ابن مالك في هذا الكتاب قد نثر كتابه المؤصل وسعى إلى توضيحه في هذا الكتاب يقول ابن مالك في مقدمة الكتاب : ".... وبعد فإنِي استخرت الله تعالى في نثر المؤصل ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء... وسميته (سبك المنظوم وفك المختوم) (٣)، والمؤصل الذي نثره ابن مالك في هذا الكتاب هو كتاب في النحو والصرف وهو نظم ، ونثره في كتابه هذا (سبك المنظوم وفك المختوم).(٤)

وابن مالك مع ما عليه من مكانة علمية كبيرة ، فقد يشعر قارئ هذا الكتاب بصعوبة العبارة ، ولعل ذلك أدى إلى عدم انتشار الكتاب بين الدارسين.

والكتاب – كما قيل – لم يكن كتاباً تعليمياً ميسراً ، بل كان كتاباً للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف.(٥)

والنسخة التي كتبت من هذا الكتاب سنة ٦٤٥هـ أي : في حياة المؤلف ونسخة المخطوط منه تقع في ست وثمانين ورقة من الحجم المتوسط.

---

(١) ينظر النكت للسيوطي١/٣٠٥ و مقدمة سبك المنظوم للمحققين ص ١٨

(٢) ينظر مقدمة كتاب سبك المنظوم / ص ٧

(٣) ينظر سبك المنظوم لابن مالك / ص ٥٩

(٤) ينظر مقدمة تسهيل الفوائد لابن مالك للمحقق /ص ٢١

(٥) ينظر مقدمة سبك المنظوم / ص ٨

شواهد الكتاب وأمثلته:

كتاب سبك المنظوم يكاد يخلو من الشواهد والأمثلة التطبيقية ، وهي ظاهرة في الكتاب ، يقول محققا الكتاب: ولعل مرد ذلك يعود إلى المنهج الذي اختطه ابن مالك للكتاب إذ أراد الاختصار والإيجاز ، مما أدى إلى صعوبة فهم العبارة ... فكانت شواهد ابن مالك في هذا الكتاب نادرة وهي في مواضع متفرقة ، لا تزيد على العشرة ، فضلاً عن أنَه لم يستشهد بآية قرآنية واحدة أو حديث نبوي ، وأمَا الأمثلة التطبيقية فكانت هي الأخرى نادرة.(١)

المنهج الذي اتبعته في موضوع البحث في هذا الكتاب:

اعتمدت في هذا البحث على كتاب "سبك المنظوم وفك المختوم" الذي فيه موضوع البحث، وتتبعت فيه مواضع تبايُن آراء ابن مالك في هذا الكتاب مع كتبه الأخرى فأردت الكشف والبحث عن التباين والتناقض في رأي ابن مالك بأن يقول برأي في هذا الكتاب في مسألة معينة ثم يعرض له رأي آخر في نفس المسألة في كتاب آخر من كتبه ، فعلى هذا الفهم والتقرير سرت في جمعي للمسائل التي تباين فيها رأي ابن مالك قدر الإمكان من جمع.

وكان منهجي في دراسة هذه المسائل على النحو التالي:

١- وضع عنوان للمسألة التي حدث فيها تبايُن رأي ابن مالك.

٢- التمهيد للمسألة وتقديم خلاصة موجزة حول الفكرة التي تتضمنها المسألة جاعلاً ذلك مدخلاً لمناقشتها.

٣- التأصيل للمسألة ، وذلك بتوضيح مذاهب العلماء فيها مراعياً الترتيب الزمني لأقوال العلماء في ذلك.

---

(١) ينظر مقدمة سبك المنظوم / ٣٦، ٣٧

٤- اعتماد نص ابن مالك في كتابه "سبك المنظوم وفك المختوم" (١) فهو الذي فيه موضوع البحث مفسراً – في الغالب – ما يتضمنه كلامه ، وموضحاً التباين والاختلاف في رأي ابن مالك في هذا الكتاب مع كتبه الأخرى.

٥- تتبع المسألة في مصنفات ابن مالك المطبوعة وقد جعلت الكافية الشافية وشرحها أولاً،ثم الألفية الخلاصة ، لأنَها مختصرة منها ، ثم عمدة الحافظ وشرحه ، ثم التسهيل وشرحه واخترت هذا الترتيب مرجحاً أن يكون هكذا التسلسل الزمني في تأليف هذه الكتب.

٦- توثيق وتخريج أقوال النحويين والشواهد من مصادرها ما أمكن.

٧- التعقيب على المسألة بما هو راجح من أقوال فيها ما أمكن بالأدلة.

٨- ترتيب المسائل حسب ورودها في كتاب "سبك المنظوم وفك المختوم" تبعاً للأبواب والفصول التي رتبها ابن مالك.

---

(١) نقلت نصوص ابن مالك من الكتاب المطبوع المحقق تحقيق أ.د / عدنان محمد سلمان ، أ.م/ فاخر جبر مطر / ط أولى دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث / الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

الفـصل الأوَل

تبايُن آراء ابن مالك النحوية في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى

إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل

نون الوقاية ، وتسمى نون العِماد أيضاً ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة واحدًا من ثلاثة:

الأول : الفعل ، متصرفاً كان مثل : أكرمَنِي ، أو جامداً نحو: عساني .

الثاني : اسم الفعل نحو : دَراكني ، وعليكني.

الثالث : الحرف مثل : إنني ، ولكنَني.

واختلف النحويون في إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل في مثل : أَمُسلمني فبعضهم يرى أنَها نون الوقاية .(١)

ويرى هشام أنَها ليست نون الوقاية وإنَما هي تنوين ، وأجاز : هذا ضاربُنك، وضاربُني بالتنوين ، والكاف والياء في موضع نصب.(٢)

وقد اختار بعض النحويين مذهب من أجاز أن تلحق نون الوقاية اسم الفاعل ، ولم يمنعه ، ومنهم ابن هشام (٣) ، وابن عقيل(٤)، والأشموني.(٥)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٢٥/٢ والمساعد لابن عقيل ٩٧/١

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٥ ومغني اللبيب ٣٤٥/٢

(٣) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ /٣٤٥

(٤) ينظر المساعد لابن عقيل ٩٧/١.

(٥) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٢٦/١.

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين موقف ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد جعل في السبك إلحاق نون الوقاية لاسم الفاعل قليل بل للضرورة الشعرية فقال:" وربما لحقت اسم الفعل اختياراً ، واسم الفاعل اضطراراً".(١)

أمَا في كتابه التسهيل فقد صرح بغير ذلك فلم يقل بأنَه ضرورة قال: "وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل...".(٢)

وهذا ما أكَده في شرح التسهيل ، واستدل عليه بشواهد من النثر ومن الشعر.

فاختلاف رأي ابن مالك واضح بين ما قاله في سبك المنظوم ، وما قاله في التسهيل وشرحه.

والصحيح أنَ نون الوقاية تلحق اسم الفاعل في الاختيار وليس ضرورة وليست تنويناً ، كما قال هشام.

ومثال لحاقها اسم الفاعل قول الشاعر: (٣)

وما أدري وظني كلَ ظن ::: أمسلمني إلى قومي شرَاح

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم / ص ٧٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/١ ، ١٣٨، ١٣٩.

(٣) البيت من الوافر ، وقائله : يزيد بن محمد الحارثي ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ والدرر ٤٣/١ ورواية الدرر : .... إلى قومي شراحي وينظر العيني ٣٨٥/١ واللسان والقاموس (شراحيل) وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١.

وقول الشاعر:(١)

وليس بمعييني وفي الناس ممْتع

صديق إذا أعيا عليَ صديق

وقول الشاعر:(٢)

وليس الموافيني ليرفد خائبا

فإنَ له أضعاف ما كان أمَلا

و"مُعييني" و"الموافيني" يرفعان توهم كون نون مُسلمني تنويناً ، لأنَ ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو : أغادٍ ابنك أم رائح؟ وياء "مُعييني" الثانية ثابتة في "وليس بمعييني ، فعلم أنَ النون الذي وليه ليس تنويناً، وإنَما هو نون الوقاية ، ولذلك ثبت مع الألف واللام في "الموافيني".(٣)

وأيضاً فإنَ التنوين إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه نحو : وابن زيداه ، ولا يقال : وابني زيدناه ، فتحرك التنوين ، بل تحذف ، لأنَ زيادة المندوب للندبة كشيء واحد ، وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشيء واحد ، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب .(٤)

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ينظر الدرر ٤٣/١ والأشموني ١٢٦/١ وشرح التسهيل ١٣٨/١.

(٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، ينظر الدرر ٤٣/١ والعيني ٣٨٧/١ وشرح التسهيل ١٣٨/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/١.

وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفي الإعراب ، فلمَا منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى في : أمسلمني ، ومُعييني ، والموافيني .[١]

ومن شواهد النثر من إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل قراءة بعض القراء " هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ"[٢]، – بتخفيف الطاء وكسر النون – ومنه أنَ النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : "هل أنتم صادقوني".[٣]

فثبت بهذا كله صحة المذهب الذي أجاز إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل في الاختيار وهو الذي اختاره ابن مالك وقال به آخراً في التسهيل وشرح التسهيل وهو قول معلل ومستدل عليه بشواهد من الشعر ومن النثر أمَا رأيه في سبك المنظوم فهو قول مرسل – والله أعلم –

(١) ينظر المرجع السابق ١/ ١٣٩.
(٢) من الآية ٥٤ من سورة الصافات ، وهي قراءة الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن ، ينظر شواذ ابن خالويه ص ١٢٨
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/١ والأشموني ١٢٦/١.

الأقوال في أداة التعريف

اختلف النحويون في أداة التعريف ، وقد نُقل عنهم في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : أنَ المعرِف هو "اللام" وحدها، وهو مذهب أكثر المتأخرين من النحويين ، قال ابن مالك : "قد اشتهر عند المتأخرين أنَ أداة التعريف هي "اللام" وحدها ، وأنَ المُعبِّر عنها بـــ "الألف واللام" تارك لما هو أولى ، وكذا المعبر عنها بـــ "أل" ...".(١)

المذهب الثاني : أنَ المعرف هو "أل" ، همزة القطع واللام معاً ، وقد نسب هذا القول إلى الخليل ، قال ابن جني : "ذكر عن الخليل أنَه كان يسميها "أل" ولم يكن يسميها "الألف واللام" كما لا يقال في "قد" : القاف والدال"(٢)،وقال الزمخشري :"وعند الخليل أنَ حرف التعريف "أل" كـــ "هل" و"بل".(٣)

المذهب الثالث : أنَ المعرف هو "ال" همزة الوصل واللام ، وهو مذهب سيبويه قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ، ولا فعل ... فمن ذلك : أم وأو ... ثم قال : وأل تعرِّف الاسم في قولك : القوم ، والرجل".(٤)

وقد اختار ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك الختوم المذهب الأول وهو أنَ المعرِف اللام وحدها فقال : "اللام وحدها المعرفة ، خلافاً للخليل".(٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٥٣/١

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٢/١

(٣) ينظر المفصل في علم العربية للزمخشري /ص ٣٢٦

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٠/٤، ٢٢٦.

(٥) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص/٨٩ والكتاب لسيبويه ٣٢٤/٣، ٣٢٥ والمساعد ١٩٥/١ والهمع ١ / ٢٧١.

أمَا في الألفية فقد ذكر ابن مالك قولين ، ولم يرجح أحدهما على الآخر فقال:

أل حرف تعريف أو اللام فقط..[١]

وأمَا في التسهيل ، فقد اختار ابن مالك المذهب الثاني ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه ووافقهما فيه فقال : "وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه".[٢]

وفي شرح التسهيل اختار ابن مالك مذهب الخليل أيضاً، ولكنَه خالف مذهب سيبويه بأنَ الهمزة فيها همزة وصل زائدة يُعتد بها فقال : " قد عبر سيبويه عن أداة التعريف "بأل" كما فعل الخليل ، فإنَه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل ، فذكر "أم ، وهل ، ولم ، ولن ... ثم قال : "وأل تُعَرِّف الاسم كقولك : القوم والرّجل" [٣] ، معبراً عنهما بـــ"أل" وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها.

وقال في موضع آخر : "وإنَما هي حرف بمنزلة قولك: "قد" و " سوف " ثم قال : "ألا ترى أنَ الرجل يقول إذا نسي فتذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه :ألي، كما يقول: "قدي" ثم يقول : "كان وكان" [٤]، وهذا نصه ، وهو موافق لما عليه الخليل ، فلولا أنَه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقاً، إلا أنَ الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنَها مقطوعة في الأصل كهمزة "أم"،

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٦٧/١ وشرح الأشموني على الألفية ١٧٦/١ وقال الصبان في تعبير ابن مالك "بأو" : " أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير" ينظر حاشية الصبان ١٧٦/١

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١ والنكت للسيوطي ٣٠٥/١

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٠/٤، ٢٢٦.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٤٧/٤.

و"أن" و"أو" وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة "اسمع" ونحوه".[١]

ثم أكَد اختياره هنا لمذهب الخليل وترجيحه له واعتراضه على الأقوال الأخرى فقال :"الصحيح عندي، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضاً.

الخامس: أنَ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو : رَ زيداً ، والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، واستغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلاَ على شذوذ .

السادس : أنَه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في : يا ألله ، ولا في قولهم : فألله لأفعلن . بالقطع تعويضاً من حرف الجر، لأنَ همزة الوصل لا تقطع إلاَ في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار".[٢]

وأمَا في شرح الكافية الشافية فاختار فيه ابن مالك مذهب الخليل أيضاً فقال: "اللام – وحدها – هي المُعَرِّفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة".

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٤.

وهي عند الخليل همزة قطع عوملت – غالباً – معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال ، وهي أحد جزأي الأداة المُعَرّفة.

وقول الخليل هو المختار عندي وبسط الاحتجاج لذلك مستوفي في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فلينظر هناك".(١)

وهنا وقفتان:

الوقفة الأولى: أنَ تبايُن رأي ابن مالك واضح في كتابه سبك المنظوم مع كتبه الأخرى في هذه المسألة ، فقد اختار فيه أنَ المُعَرِّف هو اللام وحدها ، وخالف فيه مذهب الخليل، بينما اختار عكس هذا القول في التسهيل ، وهو أنَ المعرف "أل" لا اللام وحدها ، ووافق الخليل، وجعل قول الخليل وسيبويه واحد في هذا الموضع.

ثم فرّق بين رأي الخليل وسيبويه في شرح التسهيل ، واختار رأي الخليل، ورجحه ، واعترض على بقية الأقوال ، ومنها قول سيبويه .

أمَا في الألفية – فكما سبق – قال بالمذهبين على السواء دون ترجيح أحدهما على الآخر ، مما يُشعر أنَه يجوز عنده أن يكون المعرف "أل" أو اللام.

وأمَا في شرح الكافية الشافية فكان تأكيداً لما اختاره في شرح التسهيل وهو مذهب الخليل حتى أنه أحال الاحتجاج فيه على شرح التسهيل إلا أنَه علل أن تكون همزة القطع عوملت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال وعلة كثرة الاستعمال قالها النحويون كثيراً للتقعيد لبعض القواعد النحوية ، وقال بها سيبويه وغيره من النحويين .

وهذا الرأي من ابن مالك هو خلاصة فكره وهو آخر ما استقر إليه في هذه المسألة.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣١٩/١.

الوقفة الثانية: أنَ ابن مالك فيما ذهب إليه من أنَ مذهب الخليل أنَ همزة "أل" همزة قطع قد قلد بذلك بعض المتأخرين ، فقد نقل ذلك عن ابن جني ، والزمخشري – كما سبق في نصهما السابق – .

وفي الحقيقة أنَ مذهب الخليل وسيبويه واحد في أنَ المعرِف عندهما هو "أل" وأنَ همزتها همزة وصل ، وأنَهما حرفان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وهما بمنزلة "قد".

قال سيبويه :"والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم ، والرجل ، والفرس ، وإنَما هما حرف بمنزلة قولك : قد ، وسوف".(١)

هذا نصه ومذهبه ، وهو أنَ المعرف عنده هو "أل" ، وأنَهما لا ينفصلان بمنزلة "قد" و"سوف".

وقال سيبويه عن مذهب الخليل : "وزعم الخليل أنَ الألف واللام اللتين يُعرِّفون بهما حرف واحد كـــ "قد" وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى، كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أَ أُريد ، ولكن الألف كالف "أَيُم" في :أَيْمُ الله، وهي موصولة كما أنَ ألف "أيم" موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه ، والدليل على أنَ ألف "أيم" ألف وصل قولهم : إِيمُ الله ، ثم يقولون: لَيمُ الله ، وفتحوا ألف "أَيم" في الابتداء شبهوها بألف أَحْمر لأنَها زائدة مثلها".(٢)

هذا نص سيبويه فيما حكاه عن الخليل ، وهو صريح في أنَ المعرف "أل"، وهما لا ينفصلان مثل "قد" وأنَ الألف موصولة كما أنَ ألف "أيم" موصولة ، وأنَ هذا أيضاً مذهب يونس، وأبي عمرو.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٤٧/٤.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٢٤/٣، ٣٢٥.

فإذا كان هذا هو مذهب الخليل الذي حكاه عنه سيبويه ، وهو موافق لمذهب سيبويه فمن أين جاءوا بنص للخليل على أنَ الهمزة عنده في "أل" همزة قطع ، ونسبوا إليه ذلك ؟

وقد نقل عن ابن معزوز(١)، أنَه رد على الزمخشري في نسبته إلى الخليل القول بأنَ همزة "أل" همزة قطع فقال : " إنَما هي في مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل ، ولكنَه فهم كلام سيبويه هو وغيره من النحويين فهم سوء، لأنَ في ظاهره إشكالاً ففهموه فهم سوء" (٢) ، ثم ذكر جملة من نصوص سيبويه وقرر أنَ حرف التعريف هو اللام وحدها فقال : "وقوله: كـ "قد" أي : أنَها منفصلة كما أنَ "قد" و"أن" منفصلة ، يريد أنَ اللام ليست كتاء : اقتل، ولا واو : فدوكس، ولا كألف : حُبلى ، وليس يريد أنَ "أل" بمنزلة "قد" في العدد الذي يظهر أنَ مذهب الخليل وسيبويه واحد ، وأنَ "أل" حرف ثنائي الوضع بُني على همزة الوصل ، ولام ساكنة كبناء "اسم" و "ابن" إلاَ أنَ "أل" حرف، وهذان اسمان".(٣)

وهذا الذي رد به ابن معزوز على الزمخشري يؤكد صحة ما أثبته فيما سبق ، وهو أنَ مذهب الخليل وسيبويه واحد ، وأنَ همزة "أل" عندهما وصل.

وهذا المذهب الذي حكاه ابن مالك عن الخليل ، وحكاه من قبله ابن جني والزمخشري بأنَ همزة "أل" همزة قطع هو قول ابن كيسان ، حكاه عنه بعض

---

(١) هو : يوسف بن معزوز القيس أبو الحجاج عالم بالعربية من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس صنف : شرح الإيضاح للفارسي والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، توفي سنة ٦٢٥هـ . ينظر كشف الظنون ٢١٢، ١١٧٦.

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٧٧٠/١، ١٧١وشرح التسهيل للمرادي ٢٦١،٢٦٢/١ ونتائج التحصيل في شرح التسهيل للمرابط الدلائي ١٢٢٩/١.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٧٧٠/١، ١٧١.

النحويين قال أبو حيان: "وأمَا احتجاج المصنف للمذهب الذي زعم أنَه مذهب الخليل فقد نقل أصحابنا أنَه مذهب ابن كيسان".(١)

وقال المرادي:" والذي نقله المغاربة في أداة التعريف مذهبان:

أحدهما: أنَها اللام ، قالوا : وهو مذهب جميع النحويين إلاَ ابن كيسان .

الثاني : أنَها "أل" والهمزة همزة قطع، وهو مذهب ابن كيسان ، وهذا هو الذي حكاه المصنف عن الخليل، وتبع الزمخشري في نقله ذلك عن الخليل".(٢)

وعلى هذا الذي تقرر يكون الترجيح في هذه المسألة بين مذهبين لا بين ثلاثة : إمَا مذهب جميع النحويين إلاَ ابن كيسان ، وهو أنَ المعرف هو اللام وحدها ، وأنَ الهمزة قبلها زائدة ، وهي همزة وصل، وهذا ما قاله سيبويه ، وحكاه أيضاً عن يونس وأبي عمرو ، والخليل – كما سبق في نص سيبويه – .

وقال به أيضاً أكثر النحويين من المتأخرين ، واختاره ابن مالك أيضاً في كتابه "سبك المنظوم".

وإمَا مذهب ابن كيسان ، وهو أنَ المعرف هو "أل" وهمزتها همزة قطع كما نُقل ذلك عنه ، وقد اختاره ابن مالك في التسهيل ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه – كما سبق – وانتصر لهذا القول في كتابه شرح التسهيل.

هذا وقد اختار أكثر المتأخرين من النحويين مذهب سيبويه والجمهور ، وهو أنَ المعرف هو اللام ، وأنَ الهمزة قبلها همزة وصل، فقد اختاره ابن جني فقال : "فأمَا لام التعريف فهي نحو قولك : الغلام ، والجارية ، فاللام هي حرف

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١/١٧١.

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/٢٦١.

التعريف ، وإنَما دخلت الهمزة عليها لأنَها ساكنة فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها".(١)

ثم ذكر ابن جني المذهب الآخر ، وهو أنَ المعرف "أل" وأنَ همزتها همزة قطع ونسب ذلك إلى الخليل، وهذا ما أثبت خلافه فيما سبق ، فهو مذهب ابن كيسان .

وقد رجح ابن جني أنَ المعرف هو اللام فقال :" وأمَا ما يدل على أنَ اللام وحدها هي حرف التعريف ، وأنَ الهمزة إنَما دخلت عليها لسكونها فهو إيصالها جر الجار إلى ما بعد حرف التعريف يدل على أنَ حرف التعريف غير فاصل عندهم بين الجار والمجرور، وإنَما كان ذلك كذلك ، لأنَه في نهاية الاتصال واللطافة بما عرفه ، وإنَما كان كذلك لأنَه على حرف واحد ولا سيما ساكن ولو كان حرف التعريف عندهم حرفين كـــ "قد" و"هل" لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور به ، ولو كان حرف التعريف في نية الانفصال كما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف ، وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرفه ، وإنَما كان كذلك لقلته وضعفه عن قيامه بنفسه ولو كان حرفين لما لحقته هذه القلة ولا جاز تجاوز الجر له إلى ما بعده .(٢)

ودليل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه ، وهو أنَه قد حدث بدخوله معنى فيما عرفه لم يكن قبل دخوله وهو معنى التعريف فصار المعرف كأنَه غير ذلك المذكور وشيء آخر ألا ترى إلى إجازتهم الجمع بين رجل والرجل ، وغلام والغلام قافيتين في شعر واحد من غير استكراه ، ولا اعتقاد إيطاء ، فهذا يدلك على أنَ حرف التعريف كأنَه مبني مع ما عرفه كما أنَ ياء التحقير مبنية مع ما حقرته ، وكما أنَ ألف التكسير مبنية مع ما كسرته، فكما

(١) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٢/١.
(٢) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٨/١.

جاز أن يجمع بين :رَجُلِكم ورُجيلكم قافيتين ، وبين دِرهمك ودَراهمكم كذلك جاز أيضاً أن يجمع بين الرجل ورجل ، لأنَ النكرة شيء سوى المعرفة، كما أنَ المكبر غير المصغر، وكما أنَ الواحد غير الجمع ، فهذا أيضاً دليل قوي يدل على أنَ حرف التعريف مبني مع ما عرفه أو كالمبني معه".(١)

واختار ابن يعيش – أيضاً – مذهب سيبويه والجمهور بأنَ المعرف هو اللام وحدها (٢) ، واستدل على ذلك بالأدلة السابقة التي استدل بها ابن جني ، فأغنى ذلك عن إعادتها.

واختار هذا المذهب – أيضاً – أكثر المتأخرين من النحويين منهم الرضي ، والمالقي ، والمرادي ، وأبو حيان.(٣)

واختار مذهب ابن كيسان بأنَ المعرف هو "أل" وأنَ همزتها همزة قطع ابن هانئ ، والأشموني.(٤)

والمذهب الصحيح في هذه المسألة الذي أختاره هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو مذهب يونس وأبي عمرو والخليل – كما سبق – واختاره أكثر النحويين ، وقد اختاره ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم (٥) ، وهو أنَ المعرف هو اللام وحدها ، وأنَ الهمزة قبلها في "أل" همزة وصل ، وليست

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٨/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٤، ١٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٣٠/٢، ١٣١ ورصف المباني ص ٧٠، ٧١ وشرح التسهيل للمرادي٢٦١،٢٦٢/١والتذييل والتكميل لأبي حيان ٧٧١/١

(٤) ينظر التحصيل والتمثيل لأحكام التسهيل لابن هانئ الغرناطي ٤٣٥/١، ١٣٦وشرح الأشموني على الألفية ١٧٦/١.

(٥) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص ٨٩.

واحدة منهما منفصلة من الأخرى، وألفها كألف "أيم" في : أيم الله ، وهي موصولة.

والذي يدل على أنَ همزتها وصل أنَها تسقط في الدرج كما تسقط ألفات الوصل فنقول: بالرجل ، ومن الرجل، ولو كانت ألفها قطع لثبتت في موضع من الدرج . وإنَما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام حتى أنَ سيبويه قال : ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ، لأنَ اللام لا يصح أن يبدأ بها إلاَ بعد دخولها عليها، وذلك في الابتداء ، ولذلك شبهها سيبويه بأنها بمنزلة "قد" و"سوف" لأنَ الهمزة لما لزمت اللام لسكونها صارت كالجزء منها وجرت مجرى ما هو على حرفين، نحو : قد ، وبل.

أمَا الأوجه التي استدل بها ابن مالك لصحة المذهب الذي اختاره في شرح التسهيل وهو أنَ المعرف "أل" وأنَ همزتها همزة قطع فقد اعتُرض عليه فيها.

أمَا **الأول** وهو قوله : تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف فقد قيل: إنَه لا مانع من الزيادة إذا كان لغرض وهو التوصل للنطق بالساكن ، وهو "اللام" ، وذلك وارد في الحروف ، فإنَ "لعل" اللام فيها أولى، وهي زائدة.

وأمَا **الثاني** : وهو قوله : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك فإنَ هذا لا يلزم سيبويه والجمهور، وإنَما يلزم من قال :إنَ أداة التعريف اللام وحدها

وأمَا **الثالث**: وهو قوله: افتتاح حرف بهمزة وصل ،ولا نظير لذلك ، فيقال: إنَه مشترك الالزام، لأنَ عدم النظير يلزم على المذهب الذي اختاره، لأنَه لا توجد همزة قطع التزم وصلها.

وأمَا **الرابع**: وهو قوله : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب فيُقال: إنَ سبب فتحها التخفيف لكثرة استعمالها.

وأمَا **الخامس**: وهو أنَ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل .... إلخ كلامه فيقال: بأنَ إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذاً، وإن كان الإقرار أشهر.

وأمَا **السادس**: وهو قوله: إنَها لو كانت همزة وصل لم تقطع في : يا ألله .... إلخ كلامه، فيقال : إنَ قطعها في هذين الموضعين ليس بحجه للقلة، وإنَما العمل بالأكثر.(١)

وأيضاً: لأنَ اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم: اللهم ، ودخول حرف النداء عليه مع الألف واللام ، وغير ذلك من خواص اسم الله تعالى.(٢)

فإذا ثبت – فيما سبق – الاعتراض على الأوجه الستة التي ذكرها ابن مالك على المذهب الذي اختاره في شرح التسهيل وأيضاً ما علل به ابن مالك في شرح الكافية الشافية من أنَ همزة القطع عوملت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال هذا تكلف ، والأسهل منه أن يقال : هي همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة "ابن" و"اسم" ، وأنَهما حرفان لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، وهما بمنزلة "قد" – كما سبق – فمن هذا تبين صحة المذهب الي اخترته والذي اختاره أكثر النحويين واختاره ابن مالك أيضاً في كتابه سبك المنظوم لضعف غيره من أقوال. والله أعلم.

---

(١) ينظرالتذييل والتكميل لأبي حيان١/٧٧٢،٧٧١وشرح التسهيل للمرادي١/٢٦٢

(٢) ينظر رصف المباني للمالقي / ص ٧٠، ٧١.

دخول الفاء على خبر ((إنَّ)) و ((أنَّ)) و ((لكنَّ))

تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً أو جوازاً ، ودخولها وجوباً إذا تقدم (أمَا) مثل قوله تعالى:" فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ "(١)، ودخولها جوازاً إذا كان المبتدأ واقعاً موقع "من" الشرطية أو "ما" أختها، ويشمل ذلك "أل" الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم كقوله تعالى : "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا "(٢)،وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخول الفاء على الخبر.(٣)

وإذا كانت النواسخ حروفاً فاختلف النحويون في دخول الفاء على خبرها ، فقالوا: إن كان الناسخ كأنَ ، وليت ، ولعلَ ، فلا يدخل في خبرها الفاء بلا خلاف(٤)، والعلة في ذلك أنَ هذه الأحرف قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل في الحال ، فقوي شبهها بالأفعال ، فساوتها في المنع من الفاء المذكورة.(٥)

وإن كان الناسخ "إنَ" أو "أنَ" أو "لكنَ" فاختلف النحويون في جواز دخول الفاء في خبرهن ، نُقل عن سيبويه أنَه أجاز ذلك في "إنَ" و "أنَ" قال ابن مالك : "نص على ذلك سيبويه في "أنَ" و"أنَ" وهو الصحيح (٦)، وأجاز الفراء دخول الفاء في خبر "إنَ" إذا كان اسمها موصوفاً بالموصول نحو: إنَ الرجل الذي يأتيك فله

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/١.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/١ وارتشاف الضرب ١١٤٥/٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/١.
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٦/١.

درهم ، ولو أعملت "إنَ" في اسم آخر، وأخبر عنه بالموصول ، أو بالموصوف النكرة نحو : إنَه الذي يأتيني فله درهم ، وإنَ زيداً كل رجل يأتيه فله درهم ، جاز دخول الفاء [١] ، وروي عن الأخفش أنَه منع دخول الفاء بعد "إنَ".[٢]

قال ابن مالك : "وهذا منه عجيب ؛ لأنَ زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو : زيد فقائم ، فإذا دخلت "إنَ" على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد".[٣]

ثم ذكر ابن مالك للأخفش كلاماً استدل به على أنَه يجوز عنده بقاء الفاء بعد دخول "إنَ" قال ابن مالك : " وقد ظفرت له في كتابه في معاني القرآن بأنَه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول "إنَ" وذلك أنَه قال : "وأمَا :" وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ".[٤]

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأنَ "الذي" إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى:"إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ"[٥]، ثم قال :" فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ".[٦]

وأورد الزمخشري هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش في دخول الفاء في خبر "إنَ" فقال : "وإذا أدخلت "ليت" أو "لعل" لم تدخل الفاء بالإجماع ، وفي دخول "إنَ" خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب".[٧]

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٤٥/٣.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٨/١.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٨/١.
(٤) من الآية ١٦ من سورة النساء.
(٥) من الآية ٩٧ من سورة النساء.
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٩/١.
(٧) ينظر المفصل للزمخشري ص ٢٧.

قال ابن يعيش: "فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة ، والأول أظهر لأنَ الزيادة على خلاف الأصل".(١)

وخص ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر "إنَ" وحدها(٢)

وأجاز أبو حيان دخول الفاء في خبر "إنَ وأنَ ولكنَ" فقال : "فإن كان إنَ ، وأنَ ، ولكنَ فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن ، والصحيح الجواز".(٣)

رأي ابن مالك في هذه المسألة :

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد أجاز دخول الفاء على خبر "إنَ" فقط فقال:"ويزيلها نواسخ في الابتداء(٤)، إلاَ "إنَ" على الأصح ، وفي "لكنَ" نظر".(٥)

فهنا لم يصحح دخولها إلاَ على خبر "إنَ" وجعل دخولها في خبر "لكنَ" فيه نظر.

أمَا في كتابه التسهيل وشرحه فقد صرح بصحة دخول الفاء في خبر "إنَ" و" أنَ " و" لكنَ" فقال في التسهيل :"وتزيلها نواسخ الابتداء إلاَ "إنَ " و" أنَ " و" لكنَ" على الأصح .(٦)

وهذا ما قاله أيضاً في الكافية الشافية قال :

وذا الجواز بعد لكنَ وإن ::: وأنَ باق وأبى أبو الحسن (٧)

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٤٤/٣.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٤٤/٣.
(٤) أي يزيل دخول الفاء على الخبر.
(٥) ينظر سبك المنظوم لابن مالك / ص ٩٥.
(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/١، ٣٣١.
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية لابن ماك ٣٧٥/١

وصرَح بإجماع النحويين في شرح الكافية لهذه الثلاثة فقال: "إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء إن لم يكن "إنَ" أو "أنَ" أو "لكنَ" بإجماع المحققين".(١)

ثم قال : " نص على ذلك في إنَ وأنَ سيبويه ، وهو الصحيح".(٢)

واستدل على دخولها في خبر "إنَ" و"أنَ" و"لكنَ" بشواهد من القرآن والشعر.(٣)

والصحيح أنَ دخول الفاء على خبر "إنَ" و"أنَ" و"لكنَ" جائز ؛ لأنَ هذه الحروف ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، ولم يعمل في الحال بخلاف : كأنَ ، وليت ، لعلَ ، فإنَها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء صالحة للعمل في الحال ، فهي قوية الشبه بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء المذكورة".(٤)

والذي يدل أيضاً على جواز دخول الفاء في خبر هذه الحروف التي ذكرتها ما ورد في الشواهد من النثر والشعر ، ومنه في بقاء الفاء مع دخول "إنَ" قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا"(٥)، وقوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ "(٦)، وقوله تعالى :" إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا

---

(١) ينظر المرجع السابق ٣٦٧/١.
(٢) ينظر شرح الكافية لابن مالك ٣٧٦/١.
(٣) ينظر المرجع السابق ٣٧٦/١، ٣٧٧.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/١.
(٥) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.
(٦) من الآية ٣٤ من سورة محمد.

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"(١)، ومن شواهد بقاء الفاء مع "أنَ" المفتوحة قوله تعالى: "وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ"(٢)، ومنه قول الشاعر:(٣)

علمت يقينا أنَما حمَ كونه

فسعى امريء في صرْفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول "لكنَ" قول الشاعر:(٤)

بكلِ داهية ألقى الــعداة وقد

يظن أنِي في مكري بــهم فزع

كلاَ ولكن ما أبــديه من فرق

فكـي يغرُوا فيغريهم بي الطمع

ومنه أيضاً قول الشاعر:(٥)

فوالله ما فارقتكم قــاليا لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الأحقاف.

(٢) من الآية ٤١ من سورة الأنفال.

(٣) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ورقة ١٠٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١.

(٤) البيتان من البسيط ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ورقة ١٠٣ والمساعد ٢٤٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١ والأشموني ٢٢٥/١.

(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب للأفوه الأودي ينظر الدرر ٨٠/١ وأمالي القالي ٩٩/١ واللمحة البدرية ٥١/١ والعيني ٣١٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٧/١ وارتشاف الضرب ١١٤٤/٣ والهمع ١١٠/١ والتصريح ٢٢٥/١ وشفاء العليل ٣٠٣/١ ومعجم البلدان لياقوت ٧٧/٤ ونسبه ياقوت إلى أبي المطواع ابن حمدان.

فكثرة هذه الشواهد من الكلام الفصيح في القرآن الكريم ، والشعر العربي ، وللعلة السابقة جاز بقاء الفاء في الخبر بعد دخول هذه الحروف ، وهي "إنَ" و"أنَ" و"لكنَ" ، ولا يجوز في "كأنَ" ، و"ليت" و"لعلَ" ، وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية وهو الصحيح ،لأنَه قول معلل بالشواهد ، أمَا قوله في سبك المنظوم فهو قول مرسل ، والله أعلم.

هل حذف اسم إنَ وأخواتها مخصوص بالضرورة ؟

في الإجابة عن هذا السؤال تفصيل:

اختلف النحويون في حذف اسم "إنَ" وأخواتها في الاختيار إلى مذهبين :

المذهب الأول : أنَه لا يجوز في الاختيار ، وأنَ الحذف مخصوص بالضرورة الشعرية وهذا مذهب الكسائي.(١)

المذهب الثاني: أنَه يجوز الحذف في الاختيار ، وليس مخصوصاً بالضرورة الشعرية وهذا مذهب الخليل حكاه عنه سيبويه .(٢)

حجة من أجاز وحجة من منع:

أمَا من أجاز الحذف في الاختيار فقد احتج بما جاء عن العرب من وقوع ذلك في غير الشعر ، ومنه قول بعضهم : إنَ بك زيدٌ مأخوذٌ. حكاه سيبويه عن الخليل(٣)، على أنَ اسم "إنَ" محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير : "إنَه بك زيد مأخوذ" ومنه قولهم : إنَ أفضلهم كان زيد ، وإنَ زيداً ضربتُ.على تقدير: إنَه كان أفضلهم زيد، وإنَه زيداً ضربتُ

وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم:"إنَ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"(٤)هكذا رواه الثقاة بالرفع.(٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٦٢/٢ والمساعد لابن عقيل ٣١٠/١ وشفاء العليل للسلسيلي ٣٥٤/١ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٢٨/٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢.

(٤) ينظر صحيح مسلم كتاب اللباس حديث ٩٨ والقسطلاني ٥٧١/٨ وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٤٨

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

على تقدير إنَه من أشد .....إلخ الحديث.

وأمَا من منع الحذف في الاختيار ، وجعله مخصوص بالضرورة الشعرية وهو الكسائي احتج بأنَ ذلك يؤدي إلى أن يكون بعد "إنَ" وأخواتها اسم يصح عملها فيه .(١)

وما جاء في الحديث السابق خرَجه الكسائي ،وحمله على زيادة "من"وجعل "أشد الناس" اسماً و"المصورون"خبراً.(٢)

وقد تباينت أقوال ابن مالك في هذه المسألة ففي كتابه سبك المنظوم وفك المختوم جعل الحذف مخصوص بالضرورة فقال : "وحذف الاسم إن كان ضمير الشأن مخصوص بالضرورة".(٣)

أمَا في كتابه التسهيل فقد قال عكس هذا ، فذهب إلى جواز حذفه في الاختيار ولا يختص بالضرورة فقال : "ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون إلاَ ضمير الشأن... خلافاً للكسائي".(٤)

وزاد هذا توضيحاً في شرح التسهيل فقال : "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ، ولا يخص ذلك بالشعر بل وقوعه فيه أكثر ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره".(٥)

ثم استدل على جواز الحذف في الاختيار بما سبق ذكره من قول العرب ، ومن الحديث الشريف ، وردَ على تخريج الكسائي للحدث السابق فقال: "والصحيح

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٨/٢، ٦٤٩ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٢٨/٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.
(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك /ص ١٠٣.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.
(٥) ينظر المرجع السابق ١٣/٢

أنَ الاسم ضمير الشأن ، وقد حذف كما حذف في : إنَ بك زيد مأخوذ ، لأنَ زيادة "مِن" مع اسم "إنَ" غير معروفة.(١)

فالتباين والاختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة واضح ، فمرَة منع حذف اسم "إنَ" في الاختيار ، وجعله مخصوصا بالضرورة الشعرية ، وهذا ما قاله في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم.

ومرَة أجاز الحذف في الاختيار ولم يخصه بالضرورة ، واعترض على الكسائي وهذا ما قاله في كتابه التسهيل، وشرح التسهيل.

موقف النحويين في هذه المسألة:

يرى سيبويه أنَ حذف اسم "إنَ" وهو ضمير الشأن في الشعر جائز ، أمَا في الاختيار فضعيف وفيه قبح قال سيبويه : "وقال – يعني الخليل – : إنَ أفضلهم كان زيد، وإنَ زيداً ضربتُ ، على قوله : إنَه زيداً ضربت ، وإنَه كان أفضلهم زيدٌ. وهذا فيه قبح ، وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز".(٢)

أمَا أبو الحسن الأخفش فقد جعل الحذف جائزاً في الكلام ، ويقيسه بالحذف وهو ضمير المخاطب أيضاً ويمثل به نحو : إنَ بك مأخوذٌ أخواك ، وتقديره : إنك بك مأخوذٌ أخواك . فحذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب .(٣)

ونقل عن الجرمي أنَه أجاز ذلك في الكلام ولم يخصه بالضرورة أجاز: إنَ فيها قائمٌ أخواك ، قال : "يُضمر لــ "إنَ" اسماً "وقائم" مبتدأ، ويرتفع "أخواك"

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٣/٢، ١٥٤.
(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٢ /٦٤٤ ، ٦٤٥

بفعلهما، وإنَ فيهما قائمان أخواك ، على أن يكون "أخواك" مبتدأ و"قائمان" خبر مقدم ، وأضمرت الاسم".(١)

وأجاز الصيمري حذف اسم "إنَ" وهو ضمير الشأن في الاختيار – أيضاً – فقال : "واعلم أنَه يجوز أن تضمر في "إنَ" الأمر والشأن فتقول: إنَه زيدٌ خارجٌ . فيكون الهاء اسم "إنَ" وزيدٌ خارجٌ في موضع الخبر والهاء ضمير الأمر والحديث، وقد تضمر القصة ... "(٢)

أمَا ابن عصفور فقد منع حذف اسم "إنَ" وأخواتها إذا كان ضمير الشأن في غير الشعر وعلل هذا المنع فقال: "وإنَما لم يحذف اسم هذه الحروف ، إذا كان ضمير أمر أو شأن إلاَ في ضرورة ؛ لأنَ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة ، كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة ، إذا كانت الصفة جملة".(٣)

وقد اختار أبو حيان القول بجواز حذف اسم "إنَ" في الاختيار ، وأنَه لا ينبغي أن يتأول ما ورد من ذلك عن العرب وما جاء في الحديث السابق ، واعترض على مذهب الكسائي ، وعلى قول ابن عصفور السابق فقال :"وقال ابن عصفور: وأمَا قول العرب :"إنَ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" فجعل هذا من قول العرب ، وتأوله الكسائي على زيادة "مِن" ، وعلى هذا ينبغي عنده أن يتأول ما حكاه من كلام العرب : إنَ هكذا الدهر ، على أن يكون "هذا" اسم "إنَ" و"الدهر" الخبر ، واستدل على أنَ "هكذا" يستعمل اسما بما حكاه عن بعض العرب من أنَه قيل له : كان هكذا وهكذا فقال: ليس بهكذا ، فأدخل على "هكذا" حرف الجر، وإنَما ذهب الكسائي إلى زيادة "مِن" في "مِن أشد الناس" لأنَ

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٢ / ٦٤٧ ، ٦٤٨
(٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٢

مذهبه أنَ حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد "إن" وأخواتها اسم يصح عملها فيه و"المصورون" يجوز أن تعمل "إن" في ذلك فتقول: المصورين، والصحيح أن يكون هذا مما حذف منه الضمير لا على زيادة "مِن".(١)

واختار ناظر الجيش – أيضاً جواز حذف اسم "إنَ" وهو ضمير الشأن في الاختيار وليس مخصوصاً بالضرورة ، واعترض على العلة التي قالها ابن عصفور وعلى تخريج الكسائي فقال بعد أن ذكر كلام ابن عصفور السابق : "ولا يخفى ضعف هذا التعليل الذي ذكره ، ويضعف دعوى ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : "إنَ من أشد الناس ... الحديث" ، وقد عرفت أنَ الكسائي خرِّج الحديث على أن "مِن" زائدة ، وذلك أن مذهبه أنه لا يجوز حذف هذا الضمير إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد "إنَ" وأخواتها اسم يصح عملها فيه ، والحق كما قال المصنف (٢) ، من أنَ الاسم ضمير الشأن المحذوف ، وأمَا دعوى الكسائي فيبطلها قول العرب : إنَ بك زيدٌ مأخوذٌ. فإنَ زيداً يقبح عمل "إنَ" فيه".(٣)

واختار القول بجواز الحذف في الاختيار أيضاً من النحويين المرادي وابن عقيل والدماميني .(٤)

والخلاصة : الصحيح في هذه المسألة ، الذي أختاره وأميل إليه هو ما قاله الخليل ، وليس ما قاله الكسائي ، وهو ما اختاره ابن مالك وانتصر له في شرح التسهيل ، وليس ما قاله في سبك المنظوم ؛لأنَ ما قاله في سبك المنظوم قول مرسل، وقد اختار مذهب الخليل أكثر النحويين – كما سبق – وهو أنَه يجوز

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٢ / ٦٤٨ ، ٦٤٩

(٢) يعني كما قال ابن مالك.

(٣) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٢٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل للمرادي ٤٢٢/١ والمساعد لابن عقيل ٣١٠/١، ٣١١ وتعليق الفرائد للدماميني ١٠٨٢/١.

حذف الاسم إذا فهم معناه في الاختيار ، ولا يخص ذلك بالشعر ، بل حذفه في الشعر أكثر كما قال سيبويه ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ويؤيد هذا المذهب ما ورد عن العرب وما جاء في الحديث السابق.

وأمَا تخريج الكسائي للحديث "بأنَ" "من" زائدة فقد رُدّ عليه فيها ، وأيضاً لا يصح هذا التخريج كما قال أبو حيان من ناحية اللفظ والمعنى :

أمَا اللفظ فإنَ العرب لم تلحظ هذا الذي لحظه الكسائي بل قالوا: إنَ بك زيدٌ مأخوذٌ. وكان يجوز مع أنَ "إنَ" تنصب زيداً.

وأمَا المعنى فإذا جعلتها زائدة كان "المصورون" أشد الناس عذاباً يوم القيامة ، وليس كذلك إذ غيرهم أشد عذاباً منهم ممن هو أشد جرماً منهم كالكفار، ومن كان ذنبه أعظم من ذنوب المصورين.(١)

فظهر بهذا صحة المذهب الذي اخترته ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل وهو خلاصة ما توصل إليه ابن مالك في هذا الكتاب من اطلاع على النصوص وإعمال فكر وتدبر – والله أعلم – .

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٩/٢ وتمهيد القواعد ١٢٨/٢ وتعليق الفرائد ١٠٨٢/١.

القول فيما يلحق ((بأعلم وأري)) من أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

المجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل : "أعلم وأرى" المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين ، فـ "أعلم وأرى" هما : علم ، ورأى ، المتعديتان إلى مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر ثم دخلت عليهما همزة التعدية ، وتسمى همزة النقل فازداد مفعولاً ثالثاً ، وهو الذي كان فاعلاً قبل النقل كقولك : أعلم ابني خالداً زيداً أخاً، وأصله : علم خالد زيداً أخاً . فأدخلت الهمزة وأسند (أعلم)إلى الابن ، ونصب (خالدا) مفعولا بعد أن كان فاعلا ، فكمل به ل(أعلم) ثلاثة مفاعيل، وكذلك الكلام في (أرى) .[١]

هل التعدي إلى ثلاثة مفاعيل على القياس أم مخالف للقياس؟

حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألاَ يتعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به لكن سُمع تعدي "أعلم وأرى" إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبل، ولم يلحق بـــ "علم ورأى" شيء من أخواتهما ؛ لأنَ المسموع المخالف للقياس لا يُقاس عليه.[٢]

فالإجابة عن السؤال السابق أنَ التعدي إلى ثلاثة مفاعيل مخالف للقياس للعلة السابقة ، وما سمع من تعدي "أعلم وأرى" إلى ثلاثة مفاعيل فهو على خلاف القياس فقُبل فينبغي ألاَ يلحق بـــ "علم ورأى " شيء من أخواتهما في التعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، لأنَ المسموع المخالف للقياس لا يُقاس عليه.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٦٩/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢.

موقف النحويين فيما يلحق بـ "أعلم وأرى" من أفعال:

ألحق سيبويه بـــ "أعلم وأرى" "نبّأ" فقال: "...وذلك قولك : أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونَبّأتُ زيداً عمراً أباً فلان ، وأعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيراً منك".(١)

وزاد الكوفيون: أنبأ ، وحَدّث ، وأخبر ، وخبّر(٢)، قيل: ولم يصح عند سيبويه ، أو لم يسمعها، أو تأول ما سمع منها، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين، وقد ذكرها جماعة من المتأخرين.(٣)

وزاد المبرد "نبأ" فقال فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : "وكذلك نبّأت زيداً عمراً أخاك ، فكذا هذه الأفعال".(٤)

وجعل المبرد في موضع آخر أنَ نصب ما بعدها بحذف حرف الجر فقال : "تقول : نبّأت زيداً يقول ذاك ، ونبّأت عن زيد ، فيكون : نبّأت زيداً مثل : أعلمت زيداً ، ونبّأت عن زيد مثل : خبّرت عن زيد.(٥)

وألحق الأخفش : "أظن" وأخواتها المذكورة بعدها، فأجاز أن يُعامل غير (علم) و(رأى) من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه: أظننت زيداً عمراً فاضلاً ، وكذلك : أحسبته ، وأخلته ، وأزعمته .(٦)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤١/١.
(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٢/٢ والمساعد لابن عقيل ٣٨٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/١.
(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٢/٢، ١١٠٣.
(٤) ينظر المقتضب للمبرد ١٢٢/٣.
(٥) ينظر المقتضب للمبرد ٣٣٨/٤.
(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٧٣/٢ والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٢/٢ والخصائص لابن جني ٣٣٥/١ والمساعد لابن عقيل ٣٨٢/١ والأشموني ٤٢/٢.

وقد رُدّ هذا المذهب واعترض عليه فقيل : مذهبه في هذا ضعيف ، لأنَ المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدياً بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة .(١)

ومنع المازني هذا التركيب الذي أجازه الأخفش في إلحاق "أظن" بـــ"أعلم" وأنَ العرب استغنت عنه بتركيب آخر، قال ابن جني: "وأجاز أبو الحسن : أظننتَ زيداً عمراً عاقلاً ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلتُه يَظنُّه عاقلاً".(٢)

وزاد الصيمري – أيضاً – هذه الأفعال فقال في باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : "وهو : أعلمت ، وأريت ، ونبَأت ، وأنبأت ، وخبّرت ، وحدّثت".(٣)

ونقل عن العكبري أنَه يرى أنَ هذه الأفعال – وهي نبّأ ، وأنبأ ، وحدّث وأحدث – تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى ثان بحرف الجر، وإنَما تعدت إلى ثلاثة تشبيهاً بأعلم.(٤)

ويرى أبو علي الشلوبين أنَ ما زاد على "أعلم وأرى ونبّأ" فيه نظر فقال : "وما عدا "أرى وأعلم ، ونبّأ" منها فيه نظر ، فإنَ المتأخرين ذكروه معها ، واستشهدوا عليها بدليل في "حدّث" منها محتمل أن يكون الأمر فيه على ما قالوه وعلى غيره".(٥)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٧٣/٢.
(٢) ينظر الخصائص لابن جني ٣٣٥/١.
(٣) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١٢٠/١.
(٤) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٢/٢، ١١٠٣، ١١٠٤.
(٥) ينظر التوطئة لأبي علي الشلوبين /ص ٢٠٦.

رأي ابن مالك في المسألة:

سبق موقف النحويين فيما يلحق بـــ "أعلم وأرى" من أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فمنهم من زاد فعلاً واحداً ، ومنهم من زاد أفعالاً معينة ، ومنهم من أطلق القول بجواز أن يُعامل غير (علم) و (رأى) من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة مثل : ظن وحسب ، وخال ، وزعم – كما سبق ذلك عن الأخفش – وقد اعترض عليه في ذلك.

أمَا ابن مالك فقد تباينت أقواله في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع كتبه الأخرى ، فقد جزم في السبك بإلحاق "نبّأ وأنبأ " بـــ "أعلم وأرى" فقال : "ومثل أعلم وأرى : أنبأ ، ونبّأ مرادفتاها، وكذلك أخبر، وخبّر ، وحدَث على رأى".(١)

وهذا ما قرره أيضاً في كتابه الألفية ، فقد ذكر خمسة أفعال تلحق بـــ "أعلم" و" أرى" فيصير ما ينصب ثلاثة مفاعيل سبعة أفعال فقال :

وكأرى السابق نبَأ وأخبرا

حدَث ، وأنبأ ، وكذا خبَرا (٢)

وهذا – أيضاً – ما قرره في كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ فقال : " وتدخل همزة النقل على "علم ورأى" الناسختين للابتداء فيتعديان إلى ثلاثة أولها الذي كان فاعلاً قبل النقل نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، ويضمّن معناهما: أنبأ، ونبّأ ، وأخبر ، وخبّر، وحدّث فتجري مجراهما" .(٣)

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١١١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤١٤/١ وشرح الأشموني علي الألفية ٤٠/٢

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك /ص ٢٥٠.

ثم ذكر أمثلة لتعدي هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ، وأنَها تجري مجرى "أعلم وأرى" أمَا في كتابه شرح التسهيل فقد كان له رأي آخر فقد منع أن يلحق بـــ" أعلم وأرى" من أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وحمل ما سمع من ذلك على النصب لإسقاط حرف الجر، فقال بعد أن ذكر مذهب الأخفش السابق بجواز ذلك والرد عليه : "ومستند هذا الرد قوي ، ويلزم منه ألاَ تلحق "نبأ" ، وأخواتها ، فإن ادِّعي سماع بنحو قول الشاعر:(١)

نبِئت زرعة والسفاهة كاسمها

يهـدي إلىَ غرائب الأشعار

وبنحو قول الحارث بن حلزة اليشكري:(٢)

أو منعتم ما تسألون فمن حدِ : ثتموه له علينا العلاء

وبقول الآخر:(٣)

وخبِرت سوداء الغميم مريضة

فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فوالله ما أدري إذا أنا جئتها

أؤبرؤها من دائها أم أزيـــدها

---

(١) قائله : النابغة الذبياني ،والبيت من الكامل، ينظر ديوانه /ص ٣٤ والعيني ١٣٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢ والأشموني ٤١/٢.

(٢) والبيت من الخفيف ، ينظر القصائد العشر للتبريزي / ص٢٦٤ والعيني ٤٤٥/٢ والدرر ١٤١/١ وشرح الأشموني ٤١/٢.

(٣) قائلهما: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير – والبيتان من الطويل ، ينظر العيني ٤٤٢/٢ والدرر ١٤١/١ والأشموني ٤١/٢ والتصريح ٢٦٥/١.

وبقول الآخر:(١)

ماذا عليك إذا أخبرتني دنفا

وغاب بعلك يوما أن تعوديني

أجيب بأنَه من باب النصب لإسقاط حرف الجر ، كما حكى سيبويه : نُبِّئت زيداً ، وقال : يريد: نبئت عن زيد ، وكما قال تعالى : " مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا " (٢)، وقدر من أنبأك بهذا".(٣)

ثم أكد هذا الرأي ، بحمل هذه الشواهد على حذف حرف الجر ، وليس على الإلحاق بـــ "أعلم" ، وأنَ هذا مذهب سيبويه وانتصر له.

ووضح العلة في ذلك فقال: "وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر:(٤)

نبِئت عبد الله بالجو أصبحت

كراما مواليها لئيما صميمها

أي : نبئت عن عبد الله ، مع إمكان إجرائه مجرى "أعلمت" ، فدل ذلك على أنَ تقدير حذف حرف الجر بعد "نبأ" راجح عنده، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى غيره ... هذا أراه أظهر إن كان غيره أشهر".(٥)

---

(١) قائله : رجل من بني كلاب ، والبيت من البسيط ، ينظر الحماسة البصرية ٥٩/٢ والعيني ٤٤٣/٢ والدرر ١٤١/١ والأشموني ٤١/٢ والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٣/٢.

(٢) من الآية ٣ من سورة التحريم.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢، ١٠١.

(٤) قائله : الفرزدق ، والبيت من الطويل؛ ينظر الكتاب لسيبويه ٣٩/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢، ١٠٢.

هذا رأي ابن مالك في شرح التسهيل ، وهو عكس رأيه في سبك المنظوم والألفية وشرح عمدة الحافظ.

أمَا في نظم الكافية الشافية فقوله يُشعر أنَ له رأياً ثالثاً فإنَه أوجب أن تنصب "أعلم وأرى" ثلاثة مفاعيل ، وأنَ "حدّث" و"نبّأ" نصب ثلاثة مفاعيل بهما قليل وكذلك قيس عليهما "خبّر وأنبأ" فقال :(١)

أعلم مفاعيل ثلاثة نصب ::: ولأرى مرادفا هذا وجب

وقلَ في حـــدث ثمَ نبَـأ ::: وقــس فعـلا خبَر وأنبأ

أمَا في شرح الكافية الشافية فرجع إلى قوله ورأيه في شرح التسهيل من منع إلحاق هذه الأفعال بـــ "أعلم وأرى" ورد مذهب الأخفش بجواز ذلك فقال : "ومذهبه في هذا ضعيف ، لأنَ المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد ، وليس من الأفعال متعدياً بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة".(٢)

هذا آخر ما قرره ابن مالك من أقوال في هذه المسألة ، فالتباين في رأيه واضح كما سبق بيانه.

هذا وقد اختار أكثر الشُراح ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية من عدم إلحاق هذه الأفعال بـــ "أعلم وأرى" قال أبو حيان: "والمجمع على تعديته إلى ثلاثة "أعلم وأرى" وما زاده الفراء والكوفيون لم يصح عند سيبويه أو لم يسمعها ، أو تأول ما سمع منها ، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين ، وقد ذكرها جماعة من المتأخرين".(٣)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٦٩/٢

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/٢.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠٢/٢ : ١١٠٤.

وقال هذا أيضاً من الشراح المرادي ، وابن عقيل ، والسلسيلي ، والأشموني.(١)

تنبيهان:

الأول : اشترط بعض النحويين شرطاً لإلحاق هذه الأفعال وهي: نبّأ، وأنبأ ، وأخبر ، وحدث بـ "أعلم وأرى" وهو أنَه لابد من تضمينها معنى "أعلم" قال أبو علي الشلوبين: "أنبأ ونبّأ ، وأخبر ، وخبّر، وحدّث اللاتي بمعنى "أعلم" المذكورة".(٢)

وقال ابن مالك : "وألحق سيبويه "نبّأ" وزاد غيره : أنبأ ، وخبّر، وأخبر ، وحدّث ولابد من تضمينها عند الإلحاق معنى "أعلم" .(٣)

الثاني: "أنبأ" للنحويين فيه طريقتان:

الأولى: أنَ الأصل: أنبأت عمراً عن زيد بالقيام ، فالأصل فيها أن تتعدى إلى مفعولين كلاهما بحرف جر، ولمَا كان الإنباء والإخبار إعلاماً ضُمِّن "أنبأت" معنى "أعلمت" فتعدى تعديه ، فقالوا: أنبأت زيداً عمراً شاخصاً ، فليس على هذا القول بمنقول لكنه مضمن ما نقل بالهمزة فجرى لذلك مجراه وصار كأنَه منقول.

الثانية: أنَ "أنبأ" منقول من "نبّأ" بمعنى "علم" وإن كان لم ينطق به كما يقال: مذاكير(٤)، جمع مفرد لم ينطق به ، ولابد أن يقال في "أنبأ" واحد من الوجهين المذكورين؛ لأنَ الثاني والثالث مبتدأ و خبر فهما بمنزلة الأول والثاني

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦/١، ٥٠٧ والمساعد لابن عقيل ٣٨٢/١ وشفاء العليل للسلسيلي ١٠٩/١ وشرح الألفية للأشموني ٤٢/٢.

(٢) ينظر التوطئة لأبي على الشلوبين /ص ٢٠٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢.

(٤) على غير قياس والقياس: ذكور ، ينظر لسان العرب (ذكر).

في الفصل المتقدم، فلابد أن يقال في هذا إنَه منقول من ذلك على حسب ما بينته وكذلك الكلام في "أخبر" ، و"خبّر" ... وكذلك الكلام في "حدّث" إمَا أن يقال: إنَ الأصل: حدثت زيداً عن عمرو بالانطلاق. ثم ضمن على حسب ما تقدم ، وإمَا أن يقال : نُقل من شيء لم يستعمل، وكأنَه استغنى عنه بـــ"علم".

ونقول : أنبأت زيداً بالخبر ، وأنبأت زيداً الخبر تريد : بالخبر ويكون على حذف حرف الجر قال تعالى: "من أنبأك هذا"(١)، التأويل – والله أعلم – من أنبأك بهذا ثم حذف حرف الجر.(٢)

والخلاصة: الصحيح في هذه المسألة هو ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية وهو مذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين وهو آخر ما قرره ابن مالك بما وصل إليه من اطلاع وإعمال فكر وتحقيق وهو أنَ المجمع على تعديته إلى ثلاثة "أعلم وأرى" وما زادوه من : نبّأ ، وأنبأ ، وأخبر ، وخبّر، وحدَّث، وكذلك ما زاده الأخفش من "أظن" وأخواتها المذكورة بعدها فقد رُدّ هذا بأنَ المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألاَ ينقل "علم ورأى" إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ولم يلحق بـــ "علم ورأى" شيء من أخواتها، لأنَ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه .

وكذلك لو ساغ القياس على "علم" أو "رأى" لجاز أن يقال: أكسيت زيداً عمراً ثوباً وهذا لا يجوز بإجماع (٣)، وقد وافق الأخفش على منع ذلك .

أمَا ما ورد من شواهد على إلحاق هذه الأفعال في التعدي إلى ثلاثة بـــ "أعلم" و "أرى" فقد أُجيب عنها – كما سبق – بأنَه من باب النصب لإسقاط حرف

---

(١) من الآية ٣ من سورة التحريم.
(٢) ينظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٤٥١/١ : ٤٥٤.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/٢.

الجر، وهو بعد "تبّأ" مقطوع بثبوته فيما حكى سيبويه من قول العرب: نُبِّئت زيداً . أي: نبّئت عن زيد[١]، هذا تقدير سيبويه فدل ذلك على أنَ تقدير حذف حرف الجر بعد "تبّأ" راجح عنده إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين شيء معنى غيره ، وهذا في "تبّأ" مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأمَا أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة [٢] – والله أعلم

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢، ١٠٢.

هل "سوى" اسم كـ "غير" في الاستثناء أم أنَها ظرف غير متصرف؟

في الإجابة عن هذا السؤال تفصيل ، فهذه مسألة خلاف بين النحويين ، فقد اختلف النحويون في "سوى" إلى ثلاثة مذاهب ، وتفصيلها ، وحجة كل مذهب كالتالي:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أنَ "سوى" لا تكون إلاَ ظرفاً ، قال سيبويه في باب "ما يحتمل الشعر": "وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلاَ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العِجلي:[١]

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا منَا ولا من سوائنا[٢]

الثاني: مذهب الزجاجي أنَها لا تكون ظرفاً ، وهي اسم استثناء مثل "غير" وتبعه بعض النحويين.[٣]

الثالث: مذهب الكوفيين أنَها تكون اسماً ، وتكون ظرفاً كثيراً ، واختاره الرُّماني.[٤]

---

(١) قائله : المرار بن سلامة العجلي، والبيت من الطويل، ينظر الكتاب ٣١/١ والمقتضب ٣٥٠/٤ والعيني ١٢٦/٣ والخزانة ٦٠/٢ وابن عقيل ٥٥٦/١ والأشموني ١٥٨/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١,٣٢/١ والمقتضب ٣٤٩/٤ ،٣٥٠ والإنصاف للأنباري ٢٩٤/١ ،٢٩٥ والمسائل الشيرازيات للفارسي ٦٣٦

(٣) ينظر الجمل للزجاجي /ص ٧٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٨/٢ :٧١٣ والتوطئة للشلوبين /ص ٣٠٨.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٩٤/١، ٢٩٥ والتذييل والتكميل ٦٦١/٣، ٦٦٧ وتعليق الفرائد ١٨٤٢/١.

أمَا البصريون فاحتجوا لقولهم بأنَها لا تكون إلاَ ظرفاً بأن قالوا: إنَما قلنا ذلك ؛ لأنَهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلاَ ظرفاً نحو قولهم : مررتُ بالذي سِواك. فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف "غير" ونحو قولهم: مررت برجلٍ سِواك أي: مررت برجل مكانك أي : يغني غناءك ، ويسد مسدك ، ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم وفي عدم ذلك دليل على أنَها لا تستعمل إلاَ ظرفاً.(١)

وأمَا الزجاجي فاحتج لقوله بأنَها لا تكون ظرفاً وأنَها اسم استثناء كـ "غير" بأن قال : "إنَ الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، و"سوى" ليس كذلك.(٢)

وأمَا الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بأنَها تكون اسماً بمعنى "غير" وتكون ظرفاً كثيراً بأن قالوا: الدليل على أنَها تكون اسماً بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية أنَهم أدخلوا عليها حرف الخفض قال الشاعر :(٣)

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا منَا ولا من سوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض فدل على أنَها لا تلزم الظرفية بل تكون اسماً كـ "غير" قليلاً.(٤)

وبعد أن ذكرت المذاهب في هذه المسألة ، وحجة كل مذهب أذكر اختيارات النحويين المتقدمين والمتأخرين لهذه المذاهب ، ثم أعقبها برأي ابن مالك وماذا قال في هذه المسألة ؟

---

(١) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٩٦/١.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/٢.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٤) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٩٤/١، ٢٩٥

اختار المبرد مذهب سيبويه الجمهور في أنَها لا تكون إلاَ ظرفاً ، ولا تخرج عنه إلاَ في الضرورة الشعرية إذا حمل معناها على معنى "غير" فقال : "ومما لا يكون إلاَ ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً "سوى" ، و"سواء" ممدود بمعنى "سوى" ، وذلك أنَك إذا قلت : عندي رجل سوى زيد . فمعناه : عندي رجل مكان زيد أي : يسد مسده ويغني غناءه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً؛ لأنَ معناه معنى "غير" فحمله عليه وذلك قوله :[١]

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا منَا ولا من سوائنا

وإنَما اضطر فحملها على معناها ، كما أنَ الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلوها اسماً أجراها مجرى "مِثل" ؛ لأنَ المعنى واحد نحو قولك : زيد كمرو. إنَما معناه: مثل عمرو .[٢]

أمَا أبو علي الفارسي فقد اختار مذهب الزجاجي فهي عنده اسم كـ "غير" قال : "أدوات الاستثناء ، قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ، فأمَا الأسماء فنحو: غير ، وسوى ، وسواء ، ولا سيّما".[٣]

وقد اختار الصيمري مذهب البصريين فهي عنده ظرف غير متصرف ، وأنَها يستثنى بها كما يستثنى بغير فقال : "واعلم أنَ سوى وسواء في معنى "غير" وهما ظرفان يستثنى بهما كما يستثنى بـ "غير" إلاَ أنَهما لا يرفعان ، والمقصورة لا يتبين فيها الإعراب ، والممدودة منصوبة أبداً لما قدمنا في باب الظروف".[٤]

---

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣٤٩/٤، ٣٥٠.
(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٨/٢.
(٤) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٨٣/١.

وقال في باب الظروف : " ومن ذلك سواء كقولك : مررت برجلٍ سواءك ، ولا يكون إلاَ منصوباً؛ لأنَه ظرف غير متمكن" [١]، ثم ذكر مذهب سيبويه السابق.

واختار مذهب البصريين – أيضاً – من النحويين ابن برهان العكبري[٢]، وأبوالبركات الأنباري[٣]، وأبوالبقاء العكبري[٤]، وابن الحاجب.[٥]

وقد دافع أبو البركات الأنباري عن مذهب البصريين الذي اختاره ، وأجاب عن حجة الكوفيين ومذهبهم في أنَها تكون اسماً وتكون ظرفاً فقال: "وأمَا الجواب عن كلمات الكوفيين فما أنشدوه من قول الشاعر :

::: ..... **ولا مِن سوائنا**.

فإنَما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنَه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنَما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة "غير" في حال الضرورة ؛ لأنَها في معنى "غير" وليس شيء يضطرون إليه إلاَ ويحاولون له وجهاً ، وأمَا ما رووه عن بعض العرب أنَه قال : أتاني سواؤك . فرواية تفرد بها الفراء ، وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة".[٦]

واختار مذهب الزجاجي الجزولي ، فقد ذكرها في أدوات الاستثناء من الأسماء مع "غير".[٧]

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣١٣/١.
(٢) ينظر شرح اللمع لابن برهان ١٥٤/١.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٩٦/١، ٢٩٧، ٢٩٨.
(٤) ينظر التبيان للعكبري ١٠٤/١.
(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣١٩/١، ٣٢٠.
(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٩٦/١، ٢٩٧، ٢٩٨.
(٧) ينظر المقدمة الجزولية للجزولي /ص ٢١٦.

واختار هذا المذهب – أيضاً – أبو علي الشلوبين.(١)

أمَا ابن عصفور فقد صرح بأنَها اسم كـ "غير" إلاَ أنَها تكون أبداً في موضع نصب على الظرف فقال: "والاسم غير ، وسوى ، وسُوى، وسواء".(٢)

وقال أيضاً : "وسِوى ، وسُوى ، وسواء بمنزلة "غير" في المعنى إلاَ أنَها أبداً تكون في موضع نصب على الظروف ، فإذا قلت : قام القوم سواك وسُواك وسواءك ، فكأنَك قلت : قام القوم مكانك".(٣)

والذي دعا سيبويه أن جعلها ظرفاً أمران:

الأول : عدم تصرفها ، وعدم التصرف إنَما يوجد في الظروف ، وفي المصادر ، وفي الاسماء المبهمة فإن جعلنا "سوى" ظرفاً فيكون عدم تصرفه له نظير ، وإن جعلناه غير ظرف لم يكن لذلك نظير ، وبلا شك أنَ ما له نظير أولى في الظن مما لا نظير له.

الثاني : أنَ سيبويه حكى أنَ العرب تقول : مررت بمن سواك ، و"مَن" هنا بمنزلة "الذي" ، ولابد لها من صلة ، والصلة ظرف ، أو جملة ، فلا يمكن أن تكون جملة لنصبها ، فلم يبق إلاَ أن تكون ظرفاً ، ويكون التقدير : بمَن مكانك أي : لم أمر بك ، وفيها معنى الاستثناء.(٤)

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

أمَا ابن مالك فقد تباين رأيه في هذه المسألة ففي سبك المنظوم وفك المختوم وافق البصريين وصرح بأنَها ظرف لا يتصرف ، وخالف الكوفيين في

---

(١) ينظر التوطئة لأبي علي الشلوبين /ص/ ٣٠٨.
(٢) ينظر المقرب لابن عصفور / ص ١٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢.
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢.
(٤) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٨٨٣/٢.

القول بأنَها اسم كـــ"غير" فقال: "ويلزم نصب "سوى" على الظرفية ، ولا يدخل عليها حرف الجر إلاَ اضطراراً ، خلافاً للكوفيين في جعلها كغير".(١)

هذا رأيه في هذا الكتاب ، وهو صريح بأنَ "سوى" ظرف ملازم للنصب على الظرفية ولا يدخل عليها حرف الجر إلاَ اضطراراً ، وهذا مذهب البصريين وقد خالف هذا الرأي في كتبه الأخرى واختار عكس هذا، وأنَها اسم كـــ "غير" ، وهذا مذهب الزجاجي – كما سبق – .

اختار هذا الرأي في كتابه الألفية الخلاصة فقال:

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصحِ ما لغير جعلا (٢)

واختار هذا الرأي أيضاً في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ فقال : "ويجري مجرى "غير" في جميع ما ذكر "سوى" و"سواء" حتى في التفريع فيقال فيه : ما قام سواءُ زيد ، وما رأيت سواءَ زيدٍ ، وما مررت بسواءِ زيدٍ، كما يقال : ما قام غيرُ زيدٍ، وما رأيت غيرَ زيدٍ، وما مررت بغير زيدٍ ، لأنَ المعنى واحد ، والاستعمال وارد".(٣)

وهذا ما قرَره ، وانتصر له في كتابه شرح التسهيل فقال : "... فإنَ الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان و"سوى" ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفاً ، وإن سلم كونه ظرفاً لم يسلم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً".(٤)

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٣٤، ١٣٥.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥٦/١،والأشموني ١٦٠/٢
(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٣٨١.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/٢، ٣١٦.

وقد ردّ ابن مالك على من احتج بوقوع "سوى" صلة للموصول والصلة لا تكون إلاَ ظرفاً أو جملة فقال : "فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب : رأيت الذي سواك . فالجواب أن يقال: لا يلزم من معاملته الظرف كونه ظرفاً ، فإنَ حرف الجر يعامل معاملة الظرف ، ولم يكن بذلك ظرفاً ، وإن سُمي ظرفاً، فمجاز، وإن أطلق على "سوى" ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع ، وإنَما تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة ، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق".(١)

وأكَد ابن مالك هذا القول – أيضاً – في الكافية الشافية وشرحها فقال في الكافية : (٢)

سوى كغير في جميع ما ذكر

وعدَه من الظروف مشتهر

ومانع تصرفه من عدَه

ظرفا وذا القول الدليل ردَه

فإنَ إسنادا إليها كثيرا

وجرها نثرا ونظما شهرا

وقال في الشرح: "سوى" المشار إليها اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به لإضافة إليه ، ويعرب تقديراً كما تعرب "غير" لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف".(٣)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/٢.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٦/٢
(٣) ينظر المرجع السابق ٧١٦/٢.

ثم احتج ابن مالك لقوله هذا ، ودافع عنه بأمرين فقال: "وإنَما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَ معنى القائل: قاموا سواك ، وقاموا غيرك واحد.

وأنَه لا أحد منهم يقول: إنَ "سوى" عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على مكان ، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أنَ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنَها لا تتصرف.

والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ، فإنَها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، عمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية...".[١]

من هذه النصوص السابقة يظهر تباين واختلاف موقف ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قرره في كتبه الأخرى فليتأمل هذا .

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في قوله: إنَ "سوى" اسم كـــ "غير" وفنَد ما استدل به من شواهد فقال : "وإنَما كثر الشواهد على زعمه ؛ لأنَه ذهب مذهباً قل أن يتبع عليه ؛ لأنَ مُستقرئ اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته ، وهي عندهم منصوبة على الظرف، ولا حجة فيما كثر به من الشواهد ؛ لأنَها كلها جاءت في الشعر ، وهو محل ضرورة ، ولم يجيئ شيء منه في الكلام ، وأمَا ما جاء في الحديث فقد تكلمنا معه في ذلك وبيَنا أنَ النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحوية ، وبيَنا العلة في ذلك ،

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧١٦.

وأمَا رواية الفراء: سِواؤك ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وناهيك أنَ سيبويه حكى أن سواءك ،لا يجرى إلاَ ظرفاً".(١)

وقد اختار ابن عقيل أنَها اسم كـــ "غير".(٢)

أمَا ناظر الجيش فقد اختار مذهب البصريين بأنَها ظرف لا يتصرف .(٣)

وقد اختار الدماميني قول الكوفيين والرماني بأنَها تكون ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً (٤) ، واختار هذا القول – أيضاً – الأشموني وقال : "وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛لأنَ كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل".(٥)

تنبيهات :

التنبيه الأول : ذكر في "سوى" أربع لغات:

الأولى : سوى – بكسر السين والقصر – وهي المشهورة.

الثانية : سُوى – بضم السين والقصر –

الثالثة : سَواء – بفتح السين والمد –

الرابعة : سِواء – بكسر السين والمد – وهذه اللغة ذكرها الفاسي في شرح الشاطبية .(٦)

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٦٧/٣، ٦٦٨.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٥٦/١ ، والمساعد لابن عقيل ٥٩٤/١.
(٣) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٤٧/٣: ١٥٠.
(٤) ينظر تعليق الفرائد للدماميني ١٨٤٢/١.
(٥) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٦٠/٢.
(٦) ينظر شرح ابن عقيل للألفية ٥٥٥/١ ، وشرح الألفية للأشموني ١٦٠/٢.

التنبيه الثاني : على رأي من يقول إنَ "سوى" اسم استفهام كـ "غير" فإنَها تساوي " غير " في أمور ، وتفارقها في أمور:

تساوي "سوى" "غيراً" في :أنَ "سوى" يستثنى به كما يستثنى بـ"غير" استثناء متصلاً نحو: قاموا سوى زيد

واستثناء منقطعاً كقوله : [١]

لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل

قد كان يعفو وما بالعهد من قدم

وتساويها أيضاً في الوصف بها كقول الشاعر:[٢]

أصابهم بلاء كان فيهم

سوى ما قد أصاب بني النَضر

وتساويها أيضاً في قبول تأثير العوامل المفّرغة رافعة وناصبة وخافضة في نثر ونظم ، فيقال : ما قام سواءُ زيد ، وما رأيت سواءَ زيد ، وما مررت بسواءِ زيد[٣]، وتساويها أيضاً في أنَه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في "غير" فتقول: ما أتاني سوى زيد وعمرو، وما أتاني غير زيد وعمرٍ- حكاه سيبويه في "غير" عن الخليل ويونس[٤]، قيل : والوجه الجر، وذلك

(١) البيت لم يعرف قائله ، وهو من البسيط ، ينظر الدرر ١٧١/١ والعيني ١١٩/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢.

(٢) قائله حسان ، والبيت من الوافر، ينظر شرح ديوانه /ص ١٣٣ والعيني ١٢٠/٣ والدرر ١٧١/١ والهمع ٢٠٢/١ والسيرة النبوية ط الشعب م ٣/ ٢٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢.

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك /ص ٣٨١.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٧٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢.

أنَ "غير" في موضع "إلاَ زيد" وفي معناه محمولة على الموضع ، فلمَا كان في موضع "إلاَ زيد" وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع ، والدليل على أنَك إذا قلت: غير زيد، فكأنَك قلت: إلاَ زيد ، أنَك تقول : ما أتاني غير زيد وإلاَ عمرو(١).

وتفارق "سوى" "غيراً" في أمرين:

أحدهما: أنَ المستثنى بـــ "غير" قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: ليس غير ، بالضم والفتح والتنوين بخلاف "سوى".

الثاني: أنَ "سوى" تقع صلة الموصول في فصيح الكلام – كما سبق– بخلاف "غير" .(٢)

التنبيه الثالث: تأتي "سوى" بمعنى وسط ، وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى: " فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ"(٣)، وهذا درهم سواء، وتأتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو : "مكانا سوى"(٤)، وتمد مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو: "لَيْسُوا سَوَاءً "(٥)، لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء.(٦)

الخلاصة : الصحيح في هذه المسألة الذي أميل إليه وأختاره هو أنَ "سوى" و"سُوى" و"سَواء" تستعمل ظروفاً كثيراً، وتستعمل أسماء قليلاً مثل "غير" للاستثناء ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون والرماني، وبعض المحققين من النحويين فهو الأقرب في الاستعمال.

---

(١) قاله ابن مالك ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢.
(٢) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٦٠/٢، ١٦١.
(٣) من الآية ٥٥ من سورة الصافات.
(٤) من الآية ٥٨ من سورة طه.
(٥) من الآية ١١٣ من سورة آل عمران.
(٦) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٦١/٢، ١٦٢.

أمَا مذهب البصريين بلزوم الظرفية فيها وقد اختاره ابن مالك في سبك المنظوم واختاره بعض النحويين أيضاً فقد ثبت عدم لزوم ظرفيتها بالشواهد السابقة نثراً ونظماً، باستعمالها غير ذلك ، وإذا كان النحويون وتبعهم أبو حيان من المتأخرين قالوا عن هذه الشواهد بأنَها ضرورة ، وقال أبو حيان عن الاستشهاد بالحديث الشريف ما قال مما ليس مجال الحديث عنه هنا [١]، فقد اعترف أبو حيان نفسه باستعمالها اسماً غير ظرف في بعض الشواهد النثرية قال أبو حيان: "وأمَا سواء من قوله تعالى :" فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ" [٢]، وقولهم : مررت برجل سواء والعدم، وسواء أقمت أم قعدت " فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ" [٣]، وقوله تعالى: "مكاناً سوى" [٤]، فهما اسمان لا ظرفان اتفاقاً".[٥]

فهذه شهادة من أبي حيان نفسه ، وما استشهد به على استعمالها اسماً غير ظرف في الشواهد التي ذكرها ، وهي غير ضرورة ، فلا يتجه الاعتراض على أنَها لا تستعمل اسماً كما قالوا.

وأمَا مذهب الزجاجي الذي اختاره ابن مالك في أحد قوليه، وبعض النحويين من المتقدمين والمتأخرين بلزومها الاسمية ، وعدم الظرفية فقد ثبت أيضاً استعمالها ظرفاً نحو قولهم: رأيت الذي سواك ، فوصلوا الموصول بـ "سواك" وحده كما وصلوه بـ "عندي" ونحوه من الظروف ، ونحو قولهم : مررت برجل سواك أي : مررت برجُل مكانك أي : يغني غناءك ، ويسد مسدك ... إلخ الشواهد التي سبق ذكرها على استعمالها ظرفاً – والله أعلم – .

---

(١) في الاستشهاد بالحديث وعدم الاستشهاد به تعرض علماء لهذا الموضوع ومجاله الدراسة، ومن أراد البحث في هذا الموضوع فعليه ببعض الكتب التي تناولت هذا الموضوع منها الاقتراح للسيوطي ص /٥٢.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٥٥ من سورة الصافات.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة طه.

(٥) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٦٨/٣.

وقوع المصدر المنكر حالاً

الحال خبر في المعنى ، وصاحبه مخبر عنه ، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألاَ يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة.(١)

وورود المصدر المعرفة حالاً قليل نحو : أرسلها العراك، فهو متأوّل بنكره أي : معتركة ، لأنَ الغالب اشتقاق الحال ، وتعريف صاحبه ، لأنَه – كما سبق – مخبر عنه به فلذلك ألزموه التنكير ، لئلا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً، وأيضاً فإنَ الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير.

وورود المصدر المنكر حالاً كثير ، ومنه قوله تعالى: " ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا"(٢)، وقوله تعالى:"الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً"(٣)، وقوله تعالى:"وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا "(٤)، وقوله تعالى : "إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا"(٥)، وقوله تعالى :"وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا "(٦)، وكقول العرب: جاء فلان ركضاً ، وقتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً ومشياً.

وما قرره النحويون من أنَ القياس يقتضي ألاَ يكون المصدر حالاً للعلة التي سبق ذكرها ، فما ورد من هذه الشواهد التي ذكرتها من وقوع المصدر المنكر حالاً هل يقتصر فيه على السماع أم يقاس عليه ؟

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٨.
(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٢٧٤ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.
(٥) من الآية ٨ من سورة نوح.
(٦) من الآية ١٥ من سورة الرعد.

للنحويين في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور أنَ المصدر المنكر يقع حالاً، ولكن يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنَه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنَه موقوع فيه الأمر : "وذلك قولك : قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً ، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأنَ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ألا ترى أنَه لا يحسن أتانا سرعةً ، ولا أتانا رُجلةً ، كما أنَه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً".(١)

هذا نص سيبويه وهو واضح بأنَ وقوع المصدر حالاً عنده يقتصر فيه على السماع وقد وضح ذلك السيرافي في شرحه لقول سيبويه السابق فقال بعد أن ذكر كلام سيبويه : "وليس ذلك بقياس مطرد ؛ لأنَه شيء وضع في موضع غيره ، كما أنَ باب سقياً لا يطرد فيه القياس فيقال : طعاماً وشراباً".(٢)

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش والمبرد أنَه يقاس على ما كان نوعاً من الفعل كجئت ركضاً . فيقاس عليه : جئت سرعةً ، ورُجْلَةً ، ولا يقول: أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكة ، لأنَ الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان .(٣)

وقد اختلف النقل عن المبرد في هذا الموضع هل يجوز القياس عنده مطلقاً أم هو في نوع من الفعل ؟ قال السيوطي: "وشذ المبرد فقال: يجوز القياس ،

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/٣٧٠، ٣٧١.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٨٧: ١٩٠.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٨٧: ١٩٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٧ وشفاء العليل ٢/٥٣٤ والمساعد ٢/١٤ والهمع ١/ ٣٢٨ والأشموني ٢/١٧٣.

واختلف النقل عنه قوم أنَه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنَه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سُرعةً".(١)

وقد حُكي هذا المذهب عن الكوفيين والأخفش القول به.(٢)

وقد اختار أكثر النحويين مذهب سيبويه والجمهور أنَه يكتفي فيه على ما سمع ولا يقاس عليه ، فقد اختار هذا السيرافي – كما سبق في شرحه – واختاره الزمخشري وابن يعيش قال ابن يعيش بعد أن ذكر مذهب سيبويه ومذهب الأخفش والمبرد: "والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج ؛ لأنَ قول القائل : أتانا زيد مشياً، يصح أن يكون جواباً لقائل : كيف أتاكم زيد ؟ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنَه لا يجوز أن تقول : أتانا زيد المشي ، معرفاً، وعلى قياس المبرد يلزم أن يجوز ذلك ؛ لأنَه يكون تقديره : أتانا زيد يمشي المشي كما قالوا: أرسلها العراك ، والتقدير : أرسلها تعترك".(٣)

وقد اختار مذهب سيبويه والجمهور – أيضاً – كثير من المتأخرين منهم ابن الحاجب والرضي وأبو حيان ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، والمرادي ، والسيوطي ، والأشموني ، والسلسيلي ، وابن الناظم.(٤)

---

(١) ينظر الهمع للسيوطي ٢٣٨/١.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٧١/٣ والتذييل والتكميل٧٢١/٣ والمساعد ١٣/٢ ، ١٤ وشفاء العليل ١٧٣/٢ والأشموني ١٧٣/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢، ٦٠.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٣٤,٣٣٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٠٢/١ والتذييل والتكميل ٧٢١/٣ ،٧٢٢ والمساعد لابن عقيل ١٣/٢ ،١٤ وتمهيد القواعد ١٨١/٣ ،١٨٤ وشرح الألفية للمرادي ١٤٠/٢ والهمع ٢٣٨/١ والأشموني ١٧٢/٢ ، ١٧٣ وشفاء العليل ٥٢٤/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٦

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة فمرَة اختار مذهب سيبويه وخالف المبرد واشترط السماع في ذلك ومرَة وافق المبرد فلننظر ماذا قال ؟

ففي كتابه سبك المنظوم وفك المختوم وافق سيبويه واشترط السماع وخالف المبرد فقال : "وكون المصدر حالاً متوقف على السماع ، خلافاً للمبرد فيما دل عليه الفعل".(١)

أمَا في التسهيل وشرحه فقد اختار رأي سيبويه أيضاً وخالف المبرد إلاَ أنَه استثنى ثلاثة وقاسه فيها فقال : "ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : أتيته سرعاً خلافاً للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع إلاَ في نحو : أنت الرجل علماً، وهو زهير شعراً، وأمَا علماً فعالم".(٢)

أمَا في شرح الكافية الشافية فلم يخالف رأي المبرد بل مال إليه فقال : "ولا يجوز استعمالها عند سيبويه إلاَ بسماع ، وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل ، كجئت ركضاً، فيقيس عليه ، جئت سُرعةً ورُجْلةً، وليس ذلك ببعيد".(٣)

فقول ابن مالك بعد أن ذكر رأي المبرد: "وليس ذلك ببعيد" يفهم منه ميله وموافقته لمذهب المبرد في القياس على ما كان نوعاً من الفعل ، وهذا الرأي مخالف لما اختاره قبل ذلك في سبك المنظوم وفي شرح التسهيل – كما سبق بيانه – فليتأمل.

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٣٦.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٢، ٣٢٨.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٣٦/٢.

تنبيه:

ما جاء من المصدر المنكر حالاً مثل : جاء زيد ركضاً، وقتلته صبراً إلخ الأمثلة السابقة فهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي : باغتاً ، وراكضاً ومصبوراً.

ومذهب الأخفش والمبرد أنَه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة ، وجاء يركض ركضاً ، وقتلته يصبر صبراً، فالحال عندهما الجملة لا المصدر.

وذهب الكوفيون إلى أنَه منصوب على المصدرية لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل: بغت زيد بغتةً ، وجاء ركضاً في تأويل : ركض ركضاً ، وقتلته صبراً في تأويل: صبرته صبراً إلخ.

وقيل: هي مصادر على حذف مصادر والتقدير: طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجيء ركض ، وقتلته قتل صبر.

وقيل : هي مصادر على حذف مضاف والتقدير : طلع زيد ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر.(١)

والخلاصة: الصحيح في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والجمهور وهو ما اختاره أكثر النحويين واختاره ابن مالك في أحد قوليه: وهو وقوع المصدر المنكر حالاً، والأمثلة على ذلك كثيرة وقد تقدمت – ولكن الصحيح – كما قال سيبويه والجمهور : أنَ ذلك يكون سماعاً ، فيقتصر فيه على السماع ، ولا يجوز القياس على مجيئه مطلقاً ، ولا على ما كان نوعاً من الفعل كما قال المبرد؛ لأن ذلك

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٧١/٣ والمساعد ١٤/٢، والهمع ٢٣٨/١، والأشموني ١٧٣.

خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الحال أن تكون في المعنى وصف لصاحبها، وما كان غير ذلك كان على خلاف الأصل إذ لا دلالة في المصدر إذاً على صاحب المعنى فلا يقاس على شيء من ذلك لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن الجثة ، فإن ورد شيء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً نحو: رجل رضىً، وعدل ، وصَوم، وفِطر، وزور، إلاَ أنَ جعل المصدر حالاً أكثر من جعله نعتاً – والله أعلم – [١].

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.

الفعل الماضي لفظاً إذا وقع حالاً

إذا صدرت الجملة الفعلية الواقعة حالاً بفعل ماض لفظاً ، فهل يحتاج إلى "قد" قبله ظاهرة أو مقدرة أم لا يحتاج ؟

اختلف النحويون في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب البصريين إلاَ الأخفش ، وتبعهم الفراء من الكوفيين وهو أنَ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله "قد" ظاهرة أو مقدرة.(١)

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين إلاَ الفراء وتبعهم الأخفش ، وهو عدم اشتراط "قد" ظاهرة ، ولا مقدرة مع الفعل الماضي لفظاً الواقع حالاً.(٢)

أمَا أصحاب المذهب الأول فاحتجوا على اشتراط "قد" ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي بأن قالوا: إنَما قلنا: إنَه لا يجوز أن يقع حالاً بدون "قد"؛ لأنَ الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي ألاَ يقوم مقامه ، ولأنَه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يُقال فيه الآن أو الساعة نحو : مررت برجل يضرب. لأنَه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة فهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي ألاَ يكون حالاً ، أمَا إذا كان مع الماضي "قد" ظاهرة أو مقدرة فيجوز أن يكون حالاً نحو: مررت بزيد قد قام ، وذلك لأنَ "قد" تُقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها الحال ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : قد قام الآن أو الساعة فدل على ما قلناه .(٣)

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٢٣/٤، ١٢٤ ومعاني القرآن للفراء ٢٣/١، ٢٤ والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٥٧/١ والمفصل للزمخشري /ص ٦٤.

(٢) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ والمساعد ٤٧/٢.

(٣) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٥٧/١، ٢٥٨.

وأمَا أصحاب المذهب الثاني فاحتجوا على وقوع الفعل الماضي لفظاً حالاً بدون "قد" ظاهرة أو مقدرة بأن قالوا: الدليل على ذلك النقل والقياس: أمَا النقل فقد جاء في القرآن الكريم بدون "قد" ومنه قوله تعالى :" أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ "(١)، "حصرت" فعل ماضي، وهو في موضع الحال وتقديره: حصرةً صدورهم ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : "حصرةً صدورهم".(٢)

وأمَا القياس فلأنَ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجلٍ قاعدٍ، وغُلام قائم، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعداً ، وبالغلام قائماً، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قَعَدَ ، وغلام قام ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قَعَدَ، وبالغلام قام ، والذي يدل على ذلك أنّا أجمعنا على أنَه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المثبت كما قال تعالى:"إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ"(٣)، أي: يقول ، وإذا جاز أن يقوم الماضي مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال.(٤)

وقد منع المبرد وقوع الفعل الماضي حالاً فقال: "الحال لما أنت فيه و"فَعَلَ" لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال، ألا ترى أنَك إذا قلت : مررت برجل يأكل قلت على هذا : مررت بزيدٍ يأكل.

فكان معناه : مررت بزيد آكلاً، وإذا قلت : أَكَلَ ، فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول : هو يأكل أي: هو في حال أكل ، فلمَا لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع وقد أجاز قوم أن يضعوا "فَعَلَ"

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي ينظر الكشاف ٧٣/١ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري ١٩٠/١.

(٣) من الآية ١١٠ من سورة المائدة.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٥٧/١، ٢٥٨.

في موضعها كما تقول: إن ضربتني ضربتك ، والمعنى : إن تضربني أضربك ، وهذا التشبيه بعيد ؛ لأنَ الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها.(١)

وكما ذكرت عن الفراء أنَه اختار مذهب البصريين في اشتراط "قد" مع الفعل الماضي لفظاً ظاهرة أو مقدرة قال عند قوله تعالى : "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ "(٢): "المعنى – والله أعلم – وقد كنتم ، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام ألا ترى أنَه قد قال في سورة يوسف : "وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ "(٣)، المعنى – والله أعلم – فقد كذبت ، وقولك للرجل : أصبحت كثر مالك ، لا يجوز إلاَ وأنت تريد: قد كثر مالك ؛ لأنَهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول ، والحال لا تكون إلاَ بإضمار "قد" أو بإظهارها .

ومثله في الحال:"أو جاءوكم حصرت صدورهم" (٤)، يريد – والله أعلم – جاءوكم قد حصرت صدورهم".(٥)

وقد اختار أكثر المتأخرين من النحويين مذهب البصريين والفراء فقد اختاره أبو علي الفارسي وتأوَل ما جاء من شواهد بدون "قد" على أنَ الفعل الماضي صفة لموصوف محذوف أو على تقدير "قد" فقال : "ومثل هذا في تأويل الحال فيه قوله تعالى:"أو جاءوكم حصرت صدورهم"(٦)، أي : قوماً حصرت صدورهم ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وقد تؤول هذه الآية أيضاً على

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٢٣/٤، ١٢٤.
(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٢٧ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ٩٠ من سورة النساء.
(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣/١ ، ٢٤
(٦) من الآية ٩٠ من سورة النساء

أنَ معناه : قد حصرت صدورهم فقدر "قد" كما تأولوا قوله تعالى : "وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ "(١)، على تقدير: وقد كنتم أمواتاً".(٢)

وقد اختار هذا المذهب – أيضاً – الزمخشري فقال : " في الماضي لابد من "قد" ظاهرة أو مقدرة"(٣).

واختاره – أيضاً – أبو البركات الأنباري وأجاب عن حجة الكوفيين والأخفش فقال : "أمَا احتجاجهم بقوله تعالى : "أو جاءوكم حصرت صدورهم"(٤)، فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه:

الأوَل : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى : "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ".

الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر ، ويكون التقدير فيه: أو جاءوكم قوماً حصرةً صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف وقع حالاً.

الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال : "أوجاءوكم" ثم أخبر فقال :"حصرت صدروهم".

الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنَه قال : ضَيّق الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلان وسّع الله رزقه.

وأمَا قولهم : إنَه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصلح أن يقع حالاً نحو : قاعد وقائم ، فقلنا : هذا فاسد؛ لأنَه إنَما جاز أن يقع نحو : قاعد ، وقائم حالاً،

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.
(٢) ينظر المسائل الشيرازيات للفارسي / ص ١٨٥، ١٨٦ مسألة ١١.
(٣) ينظر الكشاف للزمخشري ١/٦٠ : ٦٣.
(٤) من الآية ٩٠ من سورة النساء

لأنَه اسم فاعل واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الماضي فإنَه لا يُراد به الحال فلا يقع حالاً.

وأمَا قولهم : إنَه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل.... ألخ فنقول : هذا لا يستقيم ، وذلك لأنَ الماضي إنَما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى: "وإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ"(١)، فلا يجوز فيما عداه لأنَا بقينا فيه على الأصل كما يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه ، وذلك إذا أدخلت عليه "قد" أو كان وصفاً لمحذوف ولم يجز فيما عداه".(٢)

هذا ما أجاب به الأنباري عن حجة الكوفيين والأخفش ، فهو بذلك موافق للبصريين والفراء في أنَه لا يقع الماضي لفظاً حالاً إلاَ ومعه "قد" ظاهرة أو مقدرة.

وقد اختار هذا المذهب – أيضاً – من المتأخرين من النحويين الجزولي(٣)، والعكبري ، وذكر العكبري العلة في وجود "قد" قبل الماضي ظاهرة أو مقدرة فقال: "لأنَ الحال إمَا مقارنة أو منتظرة ، والماضي منقطع عن زمن العاقل ، وليس بهيئته في ذلك الزمان، "وقد" تقربه من الحال".(٤)

واختار هذا المذهب – أيضاً – غير ما تقدم من النحويين ابن الحاجب وابن عصفور.(٥)

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة المائدة.
(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٥٧/١، ٢٥٨.
(٣) ينظر المقدمة الجزولية للجزولي / ص ٩٢.
(٤) ينظر اللباب للعكبري / ص ٢٣٥، ٢٣٦.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢١٣/١ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٥٣.

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة فمرَة اشترط اقتران الماضي بـــ "قد" ظاهرة أو مقدرة وخالف مذهب الكوفيين، وهذا ما صرح به في سبك المنظوم وفك المختوم فقال : "وإن كان فعلاً ماضياً قُرن غالباً بـــ "قد" لفظاً أو تقديراً، أو قدر قبله موصوف خلافاً للكوفيين".(١)

هذا رأيه في هذا الكتاب وهو واضح في اختياره لمذهب البصريين والفراء.

ومرَة أخرى لم يشترط "قد" واعترض على من اشترطها ظاهرة أو مقدرة وقال رأياً آخر وهو رأي الكوفيين والأخفش ، وهذا ما صرح به في كتابه شرح التسهيل فقال: "وزعم قوم أنَ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله "قد" ظاهرة إلاَ وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة".(٢)

وعلل اختياره لهذا الرأي فقال: "لأنَ الأصل عدم التقدير ، ولأنَ وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه".(٣)

هذا موقف ابن مالك في هذه المسألة والتبايُن فيه واضح – كما سبق بيانه – وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش – الذي اختاره ابن مالك في شرح التسهيل– من النحويين الرضي وأبو حيان ، وعلل أبو حيان ترجيحه لهذا المذهب فقال في التذييل والتكميل :"والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير "قد" وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً؛ لأنّا إنَما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة".(٤)

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٣٨.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢، ٣٧٣.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢.
(٤) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٨٥١/٣، ٨٥٢.

وأكد أبو حيان هذا الاختيار في مواضع كثيرة من تفسير البحر المحيط منها قوله: "ولا يحتاج إلى إضمار "قد" لأنَه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه".(١)

وقد اختار هذا المذهب – أيضاً – من الشُراح ابن عقيل(٢)، وناظر الجيش(٣)، والأشموني(٤).

والصحيح في هذه المسألة الذي أميل إليه وأختاره هو ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل وهو مذهب الكوفيين إلاَ الفراء وتبعهم الأخفش ، واختاره – أيضاً – بعض النحويين ، وهو عدم اشتراط "قد" ظاهرة أو مقدرة قبل الفعل الماضي لفظاً الواقع حالاً، وذلك لأنَ أدلة هذا المذهب قوية فهي من السماع والقياس – كما سبق أن وضحنا – أمَا قوله في سبك المنظوم وفك المختوم فهو قول مرسل ، وأيضاً فإنَه يقوم على التأويل، وتقدير محذوف ، وهذا ضعيف مع كثرة الشواهد وفي أفصح كلام في القرآن الكريم ولسان العرب بدون "قد" والمقاييس العربية لا تُبنى إلاَ على وجود الكثرة لذلك فتأويل الكثرة ليس بقوي بل ضعيف جداً.

وقد قيل : إذا كثرت الشواهد وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام فمن اللجاجة أن ننكره، أو نتلمس له تخريجاً آخر، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف ، فإنَ ذلك يُبعد الثقة بالقواعد التي أصَلها العلماء.(٥)

---

(١) ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٣١٧/٣، ٣٥٥/٦، ٤٩٣/٧، ٤٢٣/٨.
(٢) ينظر المساعد لابن عقيل ٤٧/٢، ٤٨.
(٣) ينظر تمهيد القواعد ٢٧١/٣، ٢٧٢.
(٤) ينظر الأشموني ١٩١/٢.
(٥) ينظر تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك لابن هشام ٢٩٥/٢.

فإن قيل : "قد" تدل على التقريب أجيب : بأنَ دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: " وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ "(١)، بل كما استغنى عن تقدير "قد " مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً.

ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلاَ وقبله "قد" مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـــ "لم" حالاً، ولكان المنفي بـــ "لمَا" أولى منه بذلك ، ولأنَ "لم" تنفي فَعَلَ، و"لمَا" تنفي قد فَعَلَ ، وهذا واضح لا ريب فيه.(٢)

فإذا ثبت هذا صح ما اخترته – والله أعلم – .

(٢) من الآية ٦ من سورة يوسف.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢.

تقديم التمييز على عامله المتصرف

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً نحو : عشرون درهماً ، أو كان فعلاً غير متصرف نحو : نعم رجلاً زيد.

أمَا إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفاً ، فاختلف النحويون في تقديم التمييز عليه ، وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأوَل : مذهب سيبويه وأكثر البصريين والفراء وبعض الكوفيين، وهو منع تقديم التمييز على عامله المتصرف.(١)

قال سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يقو قوة غيره ممَا قد تعدى إلى مفعولٍ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يُقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة... وإنَما أصله: امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف استخفافاً".(٢)

هذا نص سيبويه وهو واضح في منعه تقديم التمييز على عامله المتصرف.

المذهب الثاني: مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وهو جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، فتقول في : طاب زيدٌ نفساً: نفساً طاب زيدُ.(٣)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٠٤/١، ٢٠٥ والإنصاف للأنباري ٨٢٨/٢ والمساعد ٦٦/٢، ٦٧ والأشموني ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه /٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣٦/٣ والخصائص لابن جني ٣٦٦/٢ والإنصاف للأنباري ٨٢٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦/٢.

وحجة من منع تقديم التمييز على عامله المتصرف – سيبويه ومن تبعه – بأن قالوا: إنَما قلنا إنَه لا يجوز تقديمه على عامله ، لأنَ التمييز في الأصل هو الفاعل في المعنى ألا ترى أنَك إذا قلت : تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، أن المتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيدٌ غلاماً، ودابةً ، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام، والدابة، فلمَا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً.(١)

وأيضاً لمَا كان فاعلاً في الأصل فقد أوهن بزوال رفعه وإلحاقه لفظاً بالفضلات فلا يزاد وهناً بتقديمه على الفعل.(٢)

قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال ، حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو: راكباً جاء زيد، فإنَ "راكباً" فاعله في المعنى، ومع هذا يجوز تقديمه ، لأنَا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً، فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار "راكباً" بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمراً ضرب زيد ، بخلاف التمييز فإنَه إذا تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً ، وحسن زيد غلاماً، لم يكن "زيد" هو الفاعل في المعنى بل الفاعل هو العرق، والشحم، والغلام، فلم يكن عرقاً، وشحماً، وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأنَ الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل.(٣)

---

(١) ينظر الإنصاف للأنباري ٨٣٠/٢ والخصائص ٣٦٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٥/٢.

(٣) ينظر الإنصاف للأنباري ٨٣٠/٢ والخصائص ٣٨٤/٢: ٣٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢.

أمَا حجة من أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف فقالوا: لأنَ الفعل عامل قوي بالتصرف فمنع تقديم معموله ، وليس فاعلاً في اللفظ لا موجب له ، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو : أذهبت زيداً، فكان لا يجوز أن يقال : زيداً أذهبت ؛ لأنَ أصله: ذهب زيد، ولا خلاف في أنَ ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز : صدراً ضاق زيد، وما أشبهه.(١)

واحتجوا أيضاً بورود ذلك في الشواهد العربية ، ومنه قول الشاعر: (٢)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الشاعر: (٣)

وواردة كأنَها عصب القطا

تثير عجاجا بالسنابك أصهبا

رددت بمثل السِيد نهد مقلص

كميش إذا عطفاه ماء تحلَبا

---

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦/٢، ٧٧٧.

(١) قائله: المخبل السعدي، والبيت من الطويل ، ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣١٩/١ وابن يعيش ٧٤/٢ والإنصاف ٨٢٩/٢ والخصائص ٣٦٦/٢ والعيني ٢٣٥/٣والأشموني ٢٠١/٢

(٢) البيتان من الطويل ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٧/٢وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١ والمغنى ٤٦٢/٢ والأشموني ٢٠٢/٢.

ومنه قول الشاعر : (١)

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع

ولا يائس عند التعسُّر من يسر

موقف النحويين من هذين المذهبين:

اختار بعض النحويين مذهب سيبويه ومن معه في منع تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومنهم ابن جني فقد جعل تقديم التمييز على الفعل المتصرف قبيحاً ورد على حجة من أجاز ذلك بالسماع والقياس فقال: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً ، فلا نجيز : شحماً تفقأت ، ولا : عرقاً تصببت ، فأمَا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:(٢)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر وأبي اسحاق أيضاً:

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم، وذلك أنَ هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنَ أصل الكلام: تصبَّبَ عرقي وتفقّأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على

(١) البيت لم يعرف قائله وهو من الطويل، ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٧/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ والعيني ٢٣٣/٣.

(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إلاَ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل...".(١)

واختار أبو البركات الأنباري – أيضاً – مذهب سيبويه ومن تبعه ، ورد على حجة من أجاز التقديم فقال : "وأمَا ما استدلوا به من قول الشاعر: :

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فإنَ الرواية الصحيحة: وما كان نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول: نصب "نفساً" بفعل مقدر كأنَه قال: أعني نفساً ، لا على التمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه ، فإنَما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ، فلا يكون حجة فيه .

وقولهم : كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل.... إلخ قلنا: وكذلك نقول ههنا:

كان القياس يقتضي أنَه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلاَ أنَه لم يجز عندنا لدليل دل عليه، وهو أنَ التمييز في المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على ما بينا، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل".(٢)

ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه ومن تبعه أيضاً(٣)، وكذلك رجحه ابن عصفور وذكر علة منع التقديم فقال: "والصحيح أنَ المانع من تقديمه كون العامل

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٣٦٦/٢.
(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٨٣١/٢، ٨٣٢.
(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٢٣/١.

فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً فإنَما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز في: "عشرين" أن تنصب، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام".(١)

وقد رجح مذهب الكسائي والمازني والمبرد من النحويين الرضي، وأبو حيان ، والمرادي، وابن عقيل، والأشموني(٢)

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة ففي كتابه سبك المنظوم وفك المختوم اختار مذهب سيبويه وهو منع تقديم التمييز على عامله المتصرف فقال : "ولا يتقدم تمييز على عاملٍ، خلافاً للمبرد والمازني في الفعل المتصرف".(٣)

أمَا في الألفية فلم يصرح ابن مالك بجوازه ولا بمنعه وحكم بقلة تقديمه وندرة ذلك فقال : (٤)

وعامل التمييز قدِم مطلقا

والفعل ذو التَصرف نزْرا سبقا

أي : مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزر أي : قليل.(٥)

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣: ٢٨٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣ والتذييل والتكميل ٤/١١٨: ١٢٧ وشرح الألفية للمرادي ٢/١٨٥ والمساعد لابن عقيل ٢/٦٦.

(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك /ص ١٤١.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/٦٠٧ وشرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢/٢٠٠، ٢٠١.

(٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢/٢٠١.

وقد قال ابن مالك رأياً آخر في كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وهو مخالف لما سبق في كتابيه السابقين، فقد وافق واختار رأي الكسائي والمازني والمبرد قال بعد أن ذكر مذهب سيبويه في منع التقديم: "وجاز عند الكسائي والمازني والمبرد ، وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

ولأنَ ذلك وارد في الكلام الفصيح كقول ربيعة بن مقروم الضبي : (١)

وواردة كأنَها عصب القطا

تثير عجاجا بالسنابك أصهبا

رددت بمثل السيِد نهد مقلص

كميش إذا عطفاه ماء تحلَبا

وقول الآخر:(٢)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب(٣)

وهذا الرأي هو الذي قاله ابن مالك – أيضاً – في كتابه التسهيل وشرح التسهيل ونصه فيه: "والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقول ربيعة بن مقروم الضبي:

---

(١) سبق تخريجهما في هذه المسألة.
(٢) سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٤٧٦/١

ووارِدةً كأنَّها ... الخ البيتين

وقول الآخر:

أتهجر ليـلى ... الخ البيت

... فثبت بما بينته أنَ تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه".(١) فثبت بهذه النصوص التباين في رأي ابن مالك في هذه المسألة.

والصحيح في هذه المسألة الذي أختاره وأميل إليه هو مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وهو جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهو الذي اختاره ابن مالك آخراً في كتابيه شرح عمدة الحافظ ، وشرح التسهيل، واختاره بعض النحويين كما تقدم وهو قول معلل، ويدل على صحته السماع والقياس:

أمَا السماع فكثرة الشواهد الواردة في الكلام الفصيح ، بالنقل الصحيح، وهذه الكثرة لا يجوز تخريجها، ولا حملها على الضرورة ، ولا الشذوذ لكثرتها، ودفع روايات برأي لا دليل عليه لا يُلتفت إليه.

وأمَا القياس فلأن العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائل الأفعال المتصرفة وقياساً على سائل الفضلات فقد جاز تقديم الحال على عاملها المتصرف مثل : راكباً جاء زيد .

أمَا العلة التي احتج بها من منع تقديمه، وهي لأنَ التمييز فاعل في المعنى فقد وجدوا لها مخرجا قال الرضي: "ليست العلة بمرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعي ذلك الأصل كمفعول ما لم يُسم فاعله كان له لمَا كان منصوباً أن يتقدم على الفعل، فلمَا قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فأي مانع

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

أن يكون للفاعل أيضاً إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم"[١]

وكذلك ليس شرطاً أن يكون التمييز هو الفاعل في الأصل كما قالوا بل قد يكون منقولاً من المفعول كقوله تعالى: "وفجَرنا الأرض عيوناً"[٢]، وفي هذا دليل على ضعف علة المنع بقصورها عن جميع الصور وتبين صحة المذهب الذي اخترته – والله أعلم .

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣.
(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

مجيء "مِن" الجارة لابتداء الغاية في الزمان

مجيء "مِن" الجارة لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه ، ولا خلاف فيه بين النحويين مثل قوله تعالى : " مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى".(١)

أمَا مجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان ففيه خلاف بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأوَل : منع مجيئها لابتداء الغاية في الزمان، وهو مذهب أكثر البصريين.(٢)

المذهب الثاني: جواز مجيئها لابتداء الغاية في الزمان، وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم الأخفش والمبرد ، وابن درستويه من البصريين.(٣)

وحجة من منع مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بأن قالوا: أجمعنا على أنَ "من" في المكان نظير "مُذ" في الزمان لأنَ "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أنَ "مذ" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ألا ترى أنَك تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : ما سرت من بغداد، فيكون المعنى : ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول : ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة.(٤)

---

(١) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٦/١ والإنصاف للأنباري ٣٧٠/١ وابن يعيش ١١/٨.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٠/٢ والإنصاف ٣٧٠/١ وابن يعيش ١١/٨ والمغنى ٣١٨/١ والتصريح ٨/٢.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٧١/١.

أمَا حجة من أجاز مجيئها لابتداء الغاية في الزمان لثبوت ذلك في القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن الكريم منه قوله تعالى: " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ"(١)، وأمَا الأحاديث فمنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "فمطرنا من جمعة إلى جمعة"(٢) ، وأمَا الأشعار فمنها قول الشاعر:(٣)

ولا عيب فيهم غير أنَ سيوفهم

بهنَ فلول من قراع الكتائب

تخيَرن من أزمان يوم حليمة

إلى اليوم قد جربن كلَ التَجارب

وغير ذلك من الشواهد كثير، فكثرتها تدل على جواز مجيئها لابتداء الغاية في الزمان.

ولسيبويه في هذه المسألة رأيان، فمرَة صرح بجوازه ، ومرَة صرح بمنعه ، فأمَا التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: "ومن ذلك قول العرب(٤): "مِن لَدُ شَولاً فإلى إتْلائها" نصب لأنَه أراد زماناً".(٥)

---

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٢) وهو حديث الاستسقاء ، ينظر صحيح البخاري ٣٦/٢ كتاب الاستسقاء وشواهد التوضيح لابن مالك /ص ١٣١.

(٣) قائلهما : النابغة الذبياني ، وهما من الطويل، ينظر ديوان النابغة الذبياني /ص ١١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٧/٢ وشواهد التوضيح ١٣٠/١ والأشموني ٢١١/٢.

(٤) رجز لم يعرف قائله، وهو في نعت إبل والشول: التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها، ينظر الخزانة ٨٤/٢ والعيني ٥١/٢ وابن الشجري ٢٢٢/١ وشواهد التوضيح / ص ١٣٠.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٦٤/١، ٢٦٥.

وأمَا التصريح بمنعه فقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأمَا "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن".(١)

أمَا الأخفش فكما سبق رأيه بجواز ذلك فهو مع الكوفيين في القول بجواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان ، وقد صرح بذلك ، ونقل استعمال العرب فقال في تفسير قوله تعالى: "من أول يوم"(٢)، يريد: منذ أول يوم؛ لأنَ من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا، يريد : منذ أول يوم، يريد به من أول الأيام كقولك: لقيت كل رجل. تريد به كل الرجال".(٣)هذا نص الأخفش، وهو يدل على جوازه عنده في الزمان.

وقد رجَح السيرافي مذهب من منع استعمال "من" في الزمان وخرج الشواهد في ذلك على حذف مضاف فقال : "من على ما ذكرها البصريون تستعمل في غير الزمان ويستعمل مكانها في الزمان "منذ" فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل: " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ"(٤)، وأول يوم من الزمان فقد أدخلت "من" على الزمان ، وقال زهير:(٥)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٤/٤.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٠/٢.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٥) والبيت من الكامل من قصيدة يمدح بها هرم وورد البيت بهذه الرواية في الخزانة١٢٦/٤ وتفسير القرطبي٣٠٩٩/٥ وأسرار العربية٢٧٣ ودرة الغواص/ ص٤٦ وشرح الكافية للرضي ٣٢١/٢

ـــ وورد برواية: ... أقوين مُذ حججٍ ومُذ دِهرٍ، في المغنى ٣٣٥/١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي٧٥٠والمقاصد النحوية٣١٢/٣وأوضح المسالك لابن هشام٣٩/٣والتصريح ١٧/٢وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٦٤/١ والأشموني ٢٢٩/٢

ـــ ووردت الروايتان في معاني الحروف للرماني /ص ١٠٣.

لمن الديار بقنَـة الحـجر

أقوين من حجج ومن دهر

وقد دخل عليها "من" فالجواب في ذلك أنَ قوله: "من أول يوم" يجوز أن يكون معناها: من تأسيس أول يوم، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقول زهير: من حجج ... إلخ أي : من مَرّ حجج".(١)

وقد رجَح أبو البركات الأنباري مذهب من منع استعمال "من" لابتداء الغاية في الزمان – أيضاً – وأجاب عن الشواهد بتخريج بعضها بما أجاب به السيرافي فيما سبق.(٢)

أمَا مذهب الكوفيين ومن تبعهم من البصريين، وقولهم بجواز استعمال "من" لابتداء الغاية في الزمان فقد اختاره كثير من المتأخرين من النحويين ، فقد اختاره الرضي فقال: "والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال".(٣)

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين – أيضاً – فقال : "وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه منع من ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح ، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس ، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء".(٤)

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٦٦.
(٢) ينظر الإنصاف للأنباري ١/٣٧٠: ٣٧٦.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٠، ٣٢١.
(٤) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/١٠٠٠.

وقد اختار هذا المذهب من المتأخرين – أيضاً – المرادي، وابن عقيل ، وابن هشام ، والأشموني ، وغيرهم.(١)

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع كتبه الأخرى ففي السبك جزم بعدم مجيئها للزمان واختار رأي البصريين وخالف الكوفيين فقال : "ولا يبتدأ بها للزمان، خلافاً للكوفيين".(٢)

أمَا في كتابه الألفية فكلامه يشعر أنَها تأتي قليلاً لابتداء الغاية في الزمان أيضاً قال :(٣)

بعِض وبِين وابتدِيء في الأمكنة

بمن وقد تـأتي لبدء الأزمنة

فقوله: "وقد تأتي لبدء الأزمنة " أي : أنَها تأتي قليلاً لابتداء الغاية في الزمان كما قال الكوفيون.

أمَا رأيه في كتابه شرح التسهيل فهو صريح في موافقته لمن أجاز مجيئها للزمان ، فهو موافق لرأي الكوفيين، وهذا عكس ما اختاره في سبك المنظوم وفك المختوم حيث قال في شرح التسهيل بعد أن ذكر المذهبين: "وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب ... ومنع استعمال "من" في الزمان غير

---

(١) ينظر شرح الألفية للمرادي ٢٠١/٢، ٢٠٢ والمساعد ٢٤٦/٢ومغنى اللبيب لابن هشام ٣١٨/١ وشرح الألفية للأشموني ٢١١/٢ والجنى الداني /ص ٣١٤ والتصريح ٨/٢.

(٢) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٤٢.

(٣) ينظر شرح الألفية للأشموني ٢١١/٢

صحيح بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة..." (١) ، ثم استدل بالشواهد التي وردت في ذلك كما ذكرتها فيما سبق.

وهذا الرأي الثاني لابن مالك أكَد عليه واختاره أيضاً في كتابه الكافية الشافية وشرحها فقال في نظم الكافية:(٢)

بعِض وعلل وابتدييء بمن وفي

بدء الزمان الخلف ليس بالخفي

وقال في شرح هذا البيت : "والمشهور من قول البصريين إلاَ الأخفش أنَ "من" لا تكون لابتداء الغاية في الزمان بل يخصونها بالمكان.

ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية – مطلقاً – وهو الصحيح لصحة السماع بذلك".(٣)

فمما سبق يظهر أنَ ابن مالك له في هذه المسألة رأيان.

والصحيح في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم من البصريين وهو أنَ "من" تأتي لابتداء الغاية في الزمان كما تأتي لابتداء الغاية في المكان لثبوت ذلك في أفصح كلام وهو القرآن الكريم، وفي الأحاديث النبوية الشريفة، وفي الشعر الفصيح – كما تقدمت الشواهد – وقد ذكرت بعضاً منها اختصاراً لذكر أمثلة من ذلك لطولها وكثرتها كثرة تسوغ القياس، وهذا أكبر دليل على جوازها نثراً ونظماً ، وتأويل ما كثر ليس بجيد، فينبغي الاعتراف بصحة مجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان كما تأتي لابتداء الغاية في المكان ، وهذا ما استقر عليه المحققون من النحويين، واختاره ابن مالك أيضاً آخراً في كتابيه شرح التسهيل وشرح الكافية – كما سبق – والله أعلم –

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠، ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٤.

(٣) ينظر المرجع السابق ٢/٧٩٧.

القول في زيادة "عن"

اختلف النحويون في "عن" الجارة هل من معانيها أنَها تكون زائدة ؟

نص سيبويه على أنَ "عن" لا تزاد قال سيبويه : "وليست عن ، وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله:"وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا"(١)، وليس بزيد ؛لأنَ عن ، وعلى لا يفعل بها ذاك".(٢)

وذهب أبو عبيدة إلى أنَ "عن" زائدة في قوله تعالى: "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ"(٣)،أي : يخالفون أمره.(٤)

وعند ابن جني أنَ "عن" تزاد عوضاً عن أخرى محذوفة ومنها قول الشاعر:(٥)

أتجزع إن نفسي أتاها حمامها

فهلاَ التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني: "أراد : فهلا عن التي بين جنبيك تدفع ، فحذف "عن" من أول الموصول زادها بعد "التي" عوضاً".(٦)

---

(١) من الآية ٧٩، ١٦٦ من سورة النساء ، و٤٨ من سورة الفتح.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٨/١.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٤) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٩/٢.

(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب لزيد بن رزين ينظر الخزانة ١٠/ ١٤٤ والدرر ١٥/٢ والتمام لابن جني ٢٤٦ ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣ وذيل الأمالي ١٠٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٣/١ والمساعد ٢٦٨/٢ والهمع ٢٢/٢ وجواهر الأدب ٤٠٧ والجنى الداني ٢٤٨ والمغنى ١٤٩/١ وشواهد المغنى للسيوطي ٤٣٦/١ والتصريح ١٦/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢٨/٤.

(٦) ينظر التمام لابن جني ١٤٦.

رأي ابن مالك في زيادة "عن":

تباين رأي ابن مالك في القول بزيادة "عن" في كتابه سبك المنظوم عما قاله في كتبه الأخرى فقد امتنع عن القول بزيادتها في السبك فقال: "ولا تزاد عند الأكثر...".(١)

أمَا في كتابه التسهيل فقد صرح بالقول بزيادتها فقال: "ومنها عن ... وتزاد هي وعلى والباء عوضاً".(٢)

والصحيح أن يقال : إنَ ما ثبت القول بأن يكون من معانيه أن يأتي زائداً من حروف الجر هو "مِن" والباء ، أمَا زيادة "عن" عوضاً أو غير عوض فهي وإن ثبتت لها شواهد فهي قليلة ، كما سبق في الآية الكريمة، وفي قول الشاعر ، وهذا رجحه النحويون اعتماداً على المعنى المقصود في الكلام ، وليست كثيرة كزيادة "من" والباء – والله أعلم – .

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم / ص ١٤٣.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣.

القول في معنى "رُبَّ"

اختلف النحويون في "رُبَّ" من ناحيتين:

من ناحية نوعها ، ومن ناحية معناها.

أمَا من ناحية نوعها فهي عند البصريين حرف ، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه.(١)

قيل : وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية ، والمعنوية ، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنَها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها".(٢)

واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر:(٣)

إن يقتلوك فإنَ قتلك لم يكن

عار عليك وربَ قتل عار

فقالوا: إنَ "رب" اسم مبتدأ و"عارُ" خبر ، وقيل في الرد عليهم : والصحيح أنَه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة لـــ "قتل" والتقدير: رب قيل هو عارُ.(٤)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣ وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣.

(٣) قائله : ثابت قطنة، والبيت من الكامل، ينظر الدرر ١٧/٢، ٧٣/١ والخزانة ٥٧٦/٩، والأغاني ٣٧٩/١٤ وفيه :

وبعض قتل عار ، وينظر الهمع ٢٥/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣.

وأمَا من ناحية معناها – وهو موضوع مسألتنا – فقد اختلف فيه النحويون أيضاً على سبعة أقوال:

الأوَل : أنَ معنى "ربَ" التقليل، وهذا مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين ، وقال أبو حيان: "وفي البسيط : ذهب البصريون إلى أنَها للتقليل كالخليل ، وسيبويه(١)، وعيسى بن عمرو، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء(٢)، والأخفش، والمازني(٣)، والجرمي، والمبرد(٤)، والزجاج(٥)وابن السراج(٦)، والزجاجي(٧)، والفارسي(٨)، والسيرافي(٩)، والرُّماني، وابن جني(١٠)، وجماعة من الكوفيين ، كالكسائي والفراء(١١)، وهشام ، وابن سعدان، ولا مخالف لهؤلاء إلاَ صاحب العين ، فإنَه صرح بكونها للتكثير دون التقليل".(١٢)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٦١

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ والمساعد ٢٨٥/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤والهمع ٢٥/٢.

(٤) ينظر المقتضب ١٣٩/٤.

(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٧٢/٣، ١٧٣ و ٧٤/٥.

(٦) ينظر الأصول في النحو لابن السراج٤١٦/١.

(٧) ينظر حروف المعاني للزجاجي ١٤.

(٨) ينظر البغداديات للفارسي /٢٩٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٨/٢، والإيضاح العضدي/ ٢٥١.

(٩) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٧/١، ١٣٨.

(١٠) ينظر اللمع لابن جني /ص ١٥٧.

(١١) ينظر المساعد ٢٨٥/٢.

(١٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧٣٨/٤ والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٩٦/٤.

الثاني : أنَ معنى "رب" التكثير، وقال به جماعة منهم الخليل، وابن درستويه.(١)

الثالث: أنَها لمبهم العدد، فهي من الأضداد ، فتكون تقليلاً وتكثيراً ، وقال به ابن الباذش، وابن طاهر(٢)، والفارسي في كتاب الحروف.(٣)

الرابع : أنَها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وقال به بعض النحويين.(٤)

الخامس: أنَها أكثر ما تكون للتقليل.(٥)

السادس: أنَها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليل بها نادر.(٦)

السابع: أنَها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.(٧)

هذا ما قاله النحويون في معنى "ربَ".

وما نسب إلى الخليل أنَ "ربَ" عنده للتكثير وأنَه خالف أكثر البصريين والكوفيين – كما سبق في نص صاحب البسيط – فهو صحيح فإنَه قال في كتابه

---

(١) ينظر العين للخليل ٢٥٨/٨ وارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ ومغنى اللبيب ١٣٤/١.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ومغنى اللبيب ١٣٤/١، ١٣٥
(٣) ينظر الجنى الداني للمرادي ص/٤٤٠.
(٤) وقد اختاره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ وينظر الجنى الداني/ ص ٤٤٠.
(٥) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٤٤٠.
(٦) وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل – كما سيأتي – ينظر شرح التسهيل ١٧٤/٣، ١٧٦.
(٧) وهو رأي الأعلم ، وابن السيد ، ينظر الهمع ٢٥/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

العين: "ربَ" كلمة تفرد واحداً من جميع يقع على واحد يعني به الجميع كقولك: ربَ خير لقيته".(١)

هذا نصه وهو واضح من قوله : يعني به الجميع أي: التكثير.

أمَا ما نسب إلى سيبويه بأنَه يرى أنَها للتقليل فهذا مخالف لما صرح به في كتابه ، فكلامه يدل على أنَها للتكثير كما قال الخليل، وذلك لأنَه جعلها بمعنى "كم" الخبرية ، ومعلوم أنَ "كم" الخبرية للتكثير قال سيبويه: "واعلم أنَ "كم" في الخبر لا تعمل إلاَ فيما تعمل فيه "ربَ"؛ لأنَ المعنى واحد ، إلاَ أنَ "كم" اسم ، و"ربَ" غير اسم بمنزلة مِن".(٢)

وقال سيبويه أيضاً: " ... وذلك لأنَ "ربَ" إنَما هي للعدة بمنزلة "كم".(٣)

فواضح من كلام سيبويه في النصين السابقين أنَه يشبه "ربَ" بـــ "كم" الخبرية التي هي للتكثير.

أمَا تصريح المبرد بأنَها للتقليل فهذا صحيح فقد قال: و "ربَ" معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلاَ منكوراً ؛لأنَه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك، ولا تكون إلاَ في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها".(٤)

وللزمخشري في معنى "ربَ" قولان ، فقد صرح في المفصل بأنَها للتقليل فقال "ربَ للتقليل"(٥)، وجعلها في الكشاف للتكثير.(٦)

---

(١) ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد ٨/ ٢٥٨.
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦١/٢.
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٧٤/٢.
(٤) ينظر المقتضب للمبرد ١٣٨/٤، ١٣٩.
(٥) ينظر المفصل للزمخشري /ص ٢٨٦.
(٦) ينظر الكشاف للزمخشري ٧٩/٣، ٣٨٦/٢.

وقد اختار أكثر المتأخرين أنَها للتقليل ومنهم : ابن الشجري، والجزولي ، والصيمري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن أبي الربيع ، وغيرهم.(١)

واختار بعض المتأخرين أنَها تكون للتقليل والتكثير ومنهم : ابن عقيل ، وابن الناظم ، والرضي ، وابن هشام ، والأشموني.(٢)

وقد اختار أبو حيان أنَها لم توضع لتقليل ولا لتكثير بل ذلك مستفاد من سياق الكلام فقال بعد أن ذكر هذا القول: "وهذا الذي نختاره من المذاهب".(٣)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى ، ففي السبك صرح بأنَ "ربَ" للتقليل فقال: "ربَ لتقليل ذات الشيء".(٤)

وهذا عكس ما قاله في شرح التسهيل إذ جعلها للتكثير ، والتقليل بها نادر وانتصر لهذا الرأي ، ونسبه إلى سيبويه فقال: "والصحيح أنَ معنى "ربَ" التكثير، ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر كقول الشاعر:(٥)

---

(١) ينظر الأمالي لابن الشجري ٤٦/٢، ٤٧ والمقدمة الجزولية / ص ١٢٥ والتبصرة للصيمري ٢٨٦/١ وابن يعيش ٢٦/٨، ٢٧ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٨٥٩/٢ ومقدمة في النحو للصقلي الزكي المتوفى ٥١٠ هـ / ص ٦٥، ٦٦.

(٢) ينظر المساعد ٢٨٥/٢ وشرح الألفية لابن الناظم / ص/٣٥٧، ٣٥٨ وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، ٣٣٠ ومغنى اللبيب ١٣٤/١، ١٣٥ والأشموني ٢٢٩/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧٣٨/٤.

(٤) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص/١٤٥.

(٥) قائله : سويد بن أبي كهل، والبيت من الرمل، ينظر الدرر ٦٩/١، ١٩/٢ والهمع ٢٦/٢ والفرائد الجديدة ٥٥٣/٢ وشعراء النصرانية ص ٤٣١.

ربَ من أنضجت غيظا قلبه

يتمنى لي موتا لم يــطع

... وهذا الذي أشرت إليه من أنَ معنى "ربَ" التكثير هو مذهب سيبويه – رحمه الله – ... والذي دل عليه كلام سيبويه من أنَ معنى "ربَ" التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه ، فمن النظم الأبيات التي تقدمت، ومن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"(١)... ".(٢)

ثم ذكر أن التقليل بها نادر فقال: "وقولي :"والتقليل بها نادر" أشرت به إلى قول الشاعر:(٣)

ألا ربَ مولود وليس له أب

وذي ولــد لم يلده أبوان

يريد : آدم وعيسى عليهما السلام...".(٤)

ثم انتصر ابن مالك لرأيه هذا ورد على المبرد وابن السراج بأنَها للتقليل فقال: "وقول المبرد : "ربَ" ينبئ عما وقعت عليه أنَه قد كان، هذا هو الأكثر، وأمَا

(١) ينظر صحيح البخاري ٤/١ والجامع الصغير ٦٧٣/١ وإعراب الحديث للعكبري ص ٢٠٣ رقم ٢١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣: ١٧٨ باختصار.

(٣) قائله : رجل من أزد السراة والبيت من الطويل ، ينظر الدرر ١٨/٢ والمساعد ٢٨٥/٢ وشواهد التوضيح / ص ١٠٥ والهمع ٢٦/٢ والأشموني ١٧٥/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣.

كون ذلك لازماً لا يوجد غيره فليس بصحيح بل قد يكون مستقبلاً كقول جحدر اللص : (١)

فإن أهلك فربَ فتى سيبكي

عليَ مهذَب رخـص البنان

... ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج ، فإنَهما لم يستندا في ذلك إلاَ إلى مجرد الدعوى، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعاً، لكان مساوياً لما ادعياه في إمكان الأخذ به ، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح".(٢)

وأخيراً: الإنصاف في هذه المسألة بعدما كثرت الأقوال في معنى "ربَ" أن يقال: إنَ "ربَ" ليس معناها التقليل دائماً ، ولا التكثير دائماً، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، والأمثلة لجعلها للتكثير كثيرة من النثر، ومن النظم – كما سبق – فوجب الاعتراف به لا إنكاره كما زعم أكثر النحويين.

وأمَا ورودها للتقليل فهذا – أيضاً – مستعمل في كلامهم ولكنَه قليل، ومنه في النثر قولك: ربَ رجلٍ عالمٍ لقيت . فكأنَك قلت: قد لقيت من صنف الرجال العلماء وليس من لقيته بالكثير، ومن النظم ما جاء في قول الشاعر السابق:(٣)

ألا رُبّ مولود وليس له أب... إلخ البيت

وهذا المعنى لــ "ربَ" في هذا البيت ظاهر ، ولا أحد ينكره أنَها للتقليل فوجب الاعتراف به . فثبت بهذا صحة هذا القول وهو الذي أميل إليه وأختاره – والله أعلم –

---

(١) والبيت من الوافر، ينظر خزانة الأدب ٤٨٤/٤ والمساعد ٢٨٧/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٣/٣، ٢١٠ وشواهد التوضيح لابن مالك / ص١٠٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣.

(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

إعراب "مذ" و "منذ" إذا جاء بعدهما مرفوع

إذا ولي "مذ" و "منذ" مرفوع تعين اسميتهما.

واختلف النحويون في إعراب "مذ" و"منذ " إذا جاء بعدهما مرفوع على أربعة أقوال:

الأوَل: أنَ الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ ، وما بعده خبر، وهو مذهب أكثر البصريين منهم المبرد، وابن السراج، وتبعهما ابن جني.(١)

قال المبرد: "وأمَا "مذ" فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ، ومخفوضاً على معنى فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ ، وما بعدها خبره ، غير أنَها لا تقع إلاَ في الابتداء لقلة تمكنها ، وأنَها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آته مُذ يومان، فكأنك قلت : مُدة ذلك يومان ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه".(٢)

فحجة البصريين وما قاله المبرد ومن تبعه أنَ معناهما المدة أو الأمد ، والأمد في موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنَهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون بعدهما خبراً عنهما، وإنَما بُنيا لتضمنهما معنى "مِن" و"إلى" فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان. كان معناه : ما رأيته من أوَل هذا الوقت إلى آخره.

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٠، ٣١ والضوء الوهاب على الموجز لابن سراج ص٩٦، ٩٧ وشرح اللمع لابن برهان ١/١٨٩.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٠، ٣١.

وبنيت "مذ" على السكون لأنَه الأصل في البناء ، وبنيت "منذ" على الضم ؛ لأنَه لمَا وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ؛ لأنَ من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم كما قالوا: رُدُ يا فتى.(١)

الثاني : أنَ "مذ" ، و "منذ" إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف وهو مذهب الكوفيين إلاَ الفراء.(٢)

واحتج الكوفيون بأنَ الدليل على أنَ الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل أنَهما مركبان من "مِن وإذ" فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما فحذفت الهمزة ووصلت "مِن" بالذال ، وضُمِّت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب ، والذي يدل على أنَ الأصل فيهما "من وإذ" أنَ من العرب من يقول في مُنذ منذِ – بكسر الميم – فكسر الميم يدل على أنَها مركبة من "مِن وإذ" وإذا ثبت أنها مركبة من "مِن وإذ" كان الرفع بعدها بتقدير فعل ؛ لأنَ الفعل يحسن بعد "إذ"، والتقدير ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان.(٣)

الثالث: أنَ المرفوع بعدهما إنَما يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، والمرفوع خبره وهو مذهب الفراء.(٤)

واحتج الفراء بأن قال: "إنَما قلت: إنَ الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لأنَ "مذ" ، و"منذ" مركبتان من "من وذو" التي بمعنى "الذي" وهي لغة مشهورة... وإذا كانا مركبتين من "من وذو" التي بمعنى "الذي" فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو إمَا أن تكون من مبتدأ وخبر ،

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٨٢/١: ٣٩١.

(٢) ينظر الإنصاف للأنباري ٣٨٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٢ ومغنى اللبيب ٢٣٥/١ والأشموني ١٩٨/٢.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٩٢/١، ٣٩٣.

(٤) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٨٣/١، ٣٨٣.

أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، أو منذ ليلتان ، فالتقدير فيه : ما رأيته مذ الذي هو يومان، فحذف "هو" الذي هو مبتدأ وبقي الخبر الذي هو "يومان" وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك: الذي أخوك زيد. أي: الذي هو أخوك زيد. وهذا كثير في كلامهم.(١)

الرابع: أنَ "مذ" ، و"منذ" ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما: بين بين مضافين. وهذا مذهب الأخفش ، والزجاج ، والزجاجي.(٢)

هذه أقوال النحويين في إعراب "مذ" ، و"منذ" إذا وليهما مرفوع ، وإذا وليهما جملة تامة تعين اسميتهما أيضاً، وهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليهما قال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: "ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني".(٣)

وتتعين حرفية "مذ ومنذ" إن وليهما مجرور ، ويجوز الأمران قبل "أنَ" وصلتها.(٤)

وقد اختار أبو البركات الأنباري مذهب البصريين وأجاب عن حجة الكوفيين فقال : "وأمَا الجواب عن كلمات الكوفيين ، فأمَا قولهم: إنَهما مركبتان من "مِن وإذ" فنقول: لا نسلم وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلاَ بوحي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل ، وقولهم: إنَ من العرب من يقول في "منذ": مِنذ يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان... إلخ ، قلنا هذا باطل ؛ لأنَ الحرفين إذا رُكبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً وحدث حكم

---

(١) ينظر المرجع السابق ٣٨٣/١.

(٢) ينظر الجمل للزجاجي / ص ١٤٠ وشرح اللمع لابن برهان ١٨٩/١ ومغنى اللبيب ٢٣٥/١.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٧/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/٢.

آخر، وهذا هو الجواب عن قول الفراء: إنَهما مركبتان من "مِن وذو" التي بمعنى "الذي".

وقولهم: إنَ التقدير فيه : مِن الذي هو يومان... إلخ.

قلنا: وهذا أيضاً لا يستقيم ؛ لأنَ حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو : الذي أخوك زيد. أي: الذي هو أخوك ، وإنَما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام كقولك : الذي راغب فيك زيد، وما أشبه ذلك على أنَ من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً لا يُقاس عليه ، وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى فدل على فساد ما ذهب إليه".(١)

وقد اختار الزمخشري مذهب البصريين أنَ المرفوع بعدهما خبر عنهما ، والتقدير عنده على معنيين : أوَل المدة ، أو جميع المدة.(٢)

واختار ابن عصفور مذهب من يقول : إنَ المرفوع بعدهما خبر مبتدأ ونسبه إلى الفارسي ، واعترض على الأقوال الأخرى فقال : "وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان ، فالناس مختلفون في الرافع لما بعد "مذ" فمنهم من ذهب إلى أنَه ارتفع بفعل مضمر، وهو الكسائي ، وذلك باطل ، ومنهم من قال : إنَه ارتفع على الابتداء "ومذ" خبر مقدم ظرف التقدير: بيني وبين لقائه يومان ، وهو أبو القاسم الزجاجي وزعم الفارسي وأبو بكر أنَه خبر مبتدأ ، وأنَ التقدير : مدة ذلك يومان. وهذا أولى ؛ لأنَه يطرد ، ولا ينكر أصلاً ، ومذهب أبي القاسم ينكر ألا ترى أنَه لا يسوغ في: ما رأيته مذ يوم الجمعة. هذا التقدير ، لأنَك إذا قلت: بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ؛ لأنَ بينك وبين لقائه أكثر من ذلك ، وهو ما بعد يوم

(١) ينظر الإنصاف للأنباري ٢٩٢/١، ٢٩٣.
(٢) ينظر المفصل للزمخشري ص ١٧٠.

الجمعة ، وإذا قلت: أوَل ذلك يوم الجمعة . جاز ؛ لأنَك أخبرت بأول الانقطاع أنَه كان في يوم الجمعة ثم اتصل فمذهب الفارسي أولى لاطراده".(١)

واختار أبو حيان أنَهما في محل نصب على الظرفية، وأنَ المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف لدلالته عليه ، فقال: "وجب عندنا أن يكون محلهما منصوباً أبداً ، فإذا ارتفع بعدهما اسم فعلى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه كما قالوا: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي : مدة أولها يوم الجمعة ، وما رأيته مذ يومان أي: مدة أولها يومان".(٢)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد جعلهما في السبك مبتدأين والمرفوع بعدهما خبر فقال: "ويكونان اسمين مبتدأين فيخبر عنهما بالزمانين المذكورين"(٣)، فهو هنا موافق لمذهب البصريين .

وهذا ما قاله في شرح الكافية الشافية أيضاً، قال: "فأخرجت منذ ومذ ، فإنَهما محتوما البناء ، وليسا مقصودين ؛ لأنَهما يخبر عنهما في نحو: ما رأيته مذ ثلاثة أيام".(٤)

أمَا في شرح التسهيل فقد قال رأياً آخر عكس ما سبق فقد خالف فيه رأي البصريين فقال : "وليسا قبل المرفوع مبتدأين ، بل ظرفين خلافاً للبصريين".(٥)

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠ ، ٦١.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٦.
(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص/ ١٤٦.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٨٠.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٥.

وهذا الذي اختاره في التسهيل وشرحه هو قول الكوفيين وضَحه في الشرح فقال: "والصحيح عندي أنَهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين".(١)

والصحيح في إعراب "مذ" ، و"منذ" إذا جاء بعدهما اسم مرفوع أنَ هذا المرفوع خبر مبتدأ محذوف لدلالته عليه ، كما قالوا: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي: مدة أولها يوم الجمعة ، وما رأيته مذ يومان أي: مدة أوَلها يومان.

و"مذ" و"منذ" ظرفان منصوبان مضافان إلى هذه الجملة التامة ، وهذا مذهب واختيار سيبويه ، والسيرافي ، وابن خروف (٢)، وبعض النحويين، واختاره ابن مالك أيضاً – كما سبق – في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية.

والدليل على صحة انتصابهما على الظرف عطف ظرف آخر عليهما نحو : ما رأيته مذ اليوم ويوماً آخر قبله. أي: مدة هذا اليوم ويوماً قبله ، وإذا قلت : ما رأيته مذ قيام زيدٍ – بالرفع – فالتقدير : ما رأيته مدة أولها قيام زيدٍ ، فإذ عطفت وقلت: وقيام عمرو ، جاز فيه الرفع عطفاً على قيام زيد ، والنصب عطفاً على "مذ" ومن هذا القبيل: ما رأيته مذ الحجاج ملك".(٣)

والدليل أيضاً على أنَ "مذ ومنذ" ظرفان منصوبان مضافان إلى الجملة بعدهما فيمن رفع بهما أنَهما بمنزلة "إذ"، و"حيث" ووجه الجمع بينهما أنَه إذا رفع بها تصير من أسماء الزمان كقولك: مذ يومان ، وخبر المبتدأ لا يكون المبتدأ في المعنى ، فإذا كان كذلك علم أنَ "مذ" اسم من أسماء الزمان ، وإذا جعل اسماً من

---

(١) ينظر المرجع السابق ٢١٧/٢ والإنصاف للأنباري ٣٨٢/١ ومغنى اللبيب ٢٣٥/١ والأشموني ١٩٨/٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٧/٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥١٢/٤ والتذييل والتكميل ٣٤٧/٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤١٦/٣.

أسماء الزمان جاز إضافته إلى الجملة كما جاز إضافة "إذ" إليها نحو قولك : لم أره مذ كان كذا أو مذ خرج زيد و"مذ" المتصلة بالفعل لا تخلو من أن تكون اسماً أو حرفاً ، فلا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأنَ حروف الجر لا تدخل على الأفعال ، فإذا لم يجز أن تكون حرف جر ثبت أنَها اسم ، وأنَه أضيف إلى الفعل لما كان اسماً من أسماء الزمان.(١)

وأيضاً اخترت أنَ "مذ" و"منذ" ظرفان منصوبان ، وليسا مبتدأين ، لأنَ فيه إجراء "مذ ومنذ" في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادّعى التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادُعى التعريف ، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر.(٢)

فثبت بهذا صحة المذهب الذي اخترته – والله أعلم –.

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٤٧/٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل/ لابن مالك ٢١٧/٢.

حكم إضافة "أب" و"أخ" إلى ياء المتكلم

إذا أضيف "أب وأخ" إلى ياء المتكلم فاختلف النحويون في ردِ اللام المحذوفة على مذهبين:

الأول : مذهب البصريين أنَ اللام لا ترد إلاَ في الشعر ، وأنَ اللغة الجيدة أن يقال في إضافة : "أب وأخ" إلى الياء : أبي ، وأخي – بالتخفيف – [١].

وحجتهم في عدم رد اللام أنَه جاء في القرآن الكريم بدون ردِ اللام كما في قوله تعالى: " حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي "[٢]، وقوله تعالى:" إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ "[٣]، وقوله تعالى: "وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّين".[٤]

الثاني : مذهب الكوفيين والمبرد أنَ اللام ترد ، وتدغم في ياء المتكلم فتقول في إضافة "أب وأخ" إلى ياء المتكلم : أبيِّ ، وأخيِّ.[٥]

وحجتهم في ردِ اللام هو القياس على الإضافة إلى غير ياء

المتكلم بردِ اللام[٦] فإنَك تقول في إضافة "أب وأخ" إلى اسم ظاهر : أبو زيد ، وأخو عمرو.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٥٤/٤ وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/١ والمساعد ٣٧٩/٢ وشفاء العليل ٧٣١/٢.

(٢) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة القصص.

(٤) من الآية ٨٦ من سورة الشعراء.

(٥) ينظر المفصل للزمخشري ص/١٠٩ وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/١ والمساعد ٣٧٩/٢ وشفاء العليل ٧٣١/٢ والهمع ٥٤/٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي/ ٢٩٦/١.

وأيضاً ورد السماع بردِ اللام في قول الشاعر: (١)

كان أبي كرما وسودا ::: يلقى على ذي اللبد الجديدا

وقد اعترض الزمخشري على مذهب الكوفيين والمبرد بأنَ ما جاء في الشعر يمكن حمله على الجمع فقال بعد أن ذكر رأي المبرد وما استشهد به : "وصحة حمله على الجمع في قوله : (٢)

وفَدّيْننا بالأبينا

تدفع ذلك : (٣)

واعترض الرضي أيضاً على مذهب الكوفيين والمبرد ، وأنَ ما استدل به على ردِ اللام من قول الشاعر:(٤)

قدر أحلَك ذا المجاز وقد أرى

وأبي مالك ذو المجاز بدار

(١) البيت من الرجز، قائله لم يعرف ينظر الدرر ٧٠/٢ والهمع ٥٤/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣ والمساعد ٣٧٩/٢ وشرح العمدة لابن مالك ٥١٥/١.
وقد ذكر البيت برواية : الحديدا – بالحاء – والجديدا – بالجيم – ، والقياس الجديدا، لأن اللبد : جمع لبدة وهي الخرقة التي يرقع بها صدر القميص ،والجديد : خلاف البالي.
(٢) قائله: زياد بن واصل السلمي والبيت من المتقارب وصدره: فلمّا تَبيَّن أصوَاتَنا... بكين ينظر الخزانة ٢٧٥/٢، ٢٧٦ والخصائص ٤١٩/١ ولسان العرب (أبي) وشرح التسهيل لابن مالك ٩٧/١ وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/١.
(٣) ينظر المفصل للزمخشري /ص ١١٠.
(٤) البيت من الكامل ، قائله : مؤرج السلمي ، ينظر خزانة الأدب ٢٧٢/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/١.

أجيب بأنَه يحتمل أن يكون "أبيّ" جمعاً "لأب" مضافاً إلى الياء إذ يقال في أب: أبون(١)... كما قيل في أخ أخون .. قال الرضي: "والمذهب لا يثبت بالمحتملات".(٢)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى ، فقد اختار في السبك رأي البصريين وخالف المبرد فقال: "ولا يجوز ردِ لا مات أبٍ وأخواته خلافاً لأبي العباس".(٣)

بينما خالف هذا الرأي واختار عكسه في التسهيل ، فقد اختار رأي المبرد فقال : "ويجوز في أبي وأخي: أبيِّ وأخيِّ وفاقاً لأبي العباس".(٤)

وأكَد هذا الكلام في شرح التسهيل فقال بعد أن ذكر رأي المبرد: "والذي رآه مسموع في الأب مقيس في الأخ... ثم ذكر ما استشهد به للمبرد وقال: "ولم أجد شاهداً على "أخيّ" ، لكن أجيزه قياساً على "أبيّ" كما فعل أبو العباس".(٥)

فالتباين واضح في رأي ابن مالك هنا فيما قاله في السبك وما قاله في التسهيل وشرحه ، فليتأمل .

أمَا في الكافية الشافية فقد جعل ردِ اللام لا يجوز إلاَ في الضرورة الشعرية كما قال البصريون فقال:

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٤١٨/١.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩٦/١.
(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٥١، ١٥٢.
(٤) ينظر التسهيل لابن مالك ١٦١، ١٦٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣.

في أبي أبيَ أيضا وردا

في الاضطرار مثل قول من شدا

كان أبي كرما وسودا

يلقي على ذي اللبد الحديدا (١)

ثم أكَد هذا في شرح الكافية فقال: "وأمَا أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، فالمستعمل في إضافتها إلى الياء: أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني ، وأجاز أبوالعباس المبرد أن يقال: أبيّ برد اللام ، والحجة له في قول الشاعر:(٢)

كان أبيّ كرماً... إلخ البيت

لأنَه قال : يُلقي ولو أراد الجمع لقال يلقون".(٣)

والصحيح في هذه المسألة الذي أميل إليه واختاره هو ما اختاره ابن مالك آخراً في الكافية الشافية وشرحها وهو مذهب البصريين ، وهو أنَ اللام لا ترد في أب وأخ وحم وهن ، عند إضافتها إلى ياء المتكلم لأنَ السماع في القرآن الكريم وهو أفصح كلام جاء بدون رد اللام – كما سبق في الآيات –

وأنَ ما جاء برد اللام فهو ضرورة شعرية – كما في البيت السابق – بدليل قلة ما ورد من ذلك في الشعر فالقلة تعني الضرورة حتى أنَه جاء بمثال واحد لـــ "أب".

وقول الشاعر:(٤)

..... وأبيّ مالك ذو المجاز بدار

(١) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨/٢ ، ١٠٠٩

(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨/٢، ١٠٠٩.

(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

خرّج على احتمال أنَه أراد الجمع كما يقال في أب : أبون ، وفي أخ: أخون.(١)

وأيضاً لا يوجد شاهد على رد اللام في "أخ" عند إضافتها إلى ياء المتكلم ، قال ابن مالك : "ولم أجد شاهداً على "أخيّ".(٢)

فكما قال الرضي: "المذهب لا يثبت بالمحتملات" والله أعلم.

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩٦/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣.

إعراب المخصوص بالمدح والذَم

المخصوص بمفهومي "نعم" ، و"بئس" هو المقصود بالمدح بعد "نعم" ، وبالذَم بعد "بئس" كزيد ، وعمرو في قولك: نعم الرجلُ زيد ، وبئس القرينُ عمرو. وإذا كان مذكوراً هكذا فقد اختلف النحويون في إعرابه على أربعة أقوال:

القول الأوَل: أنَ المخصوص مبتدأ مخبر عنه بالجملة قبله من الفعل ، والفاعل كحاله إذا تقدم وقلت: زيد نعم الرجل ، وهذا مذهب سيبويه[١]، والأخفش[٢]، والمبرد في أحد قوليه.[٣]

القول الثاني: أنَ المخصوص خبر مبتدأ محذوف واجب الإضمار تقديره: هو زيد ونسب هذا إلى سيبويه[٤]، والمبرد في أحد قوليه[٥]، وقال به جماعة منهم الجرمي[٦]، والزجاج[٧]، وابن السراج[٨]، والسيرافي[٩]، والفارسي[١٠]، وابن جني[١١]، والصيمري.[١٢]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٣) ينظر المقتضب للمبرد ١٣٩/٢، ١٤٠.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٥) ينظر المقتضب للمبرد ١٣٩/٢، ١٤٠.
(٦) ينظر التصريح ٩٧/٢ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٧) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٧٢/١ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٨) ينظر الأصول في النحو ١١٢/١ وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤.
(٩) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤ والمساعد ١٣٤/٢.
(١٠) ينظر الإيضاح العضدي ص/ ٨٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧/١ والارتشاف ٢٠٥٤/٤ والأشموني ٣٧/٣.
(١١) ينظر اللمع لابن جني ص ٢٠٠، ٢٠١.
(١٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٧٥/١.

القول الثالث: أنَ المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : زيد هو ، أو زيد الممدوح ، وزيد المذموم ، وذكره ابن عصفور في أحد أقواله.(١)

القول الرابع: أنَ المخصوص بدل من الرجل إذا قلت: نعم الرجل زيد ، وهو قول أبو سعد علي بن مسعود بن فرّخان صاحب المستوفي في النحو قال : " ولا يلزم أن يقال : نعم زيدٌ لأنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل ، فإنَهم قد حملوا: إنَك أنت قائمٌ على البدل ، وإن كان لا يجوز : إنَ أنت ، وإن كان الرجل كلياً ، وزيدٌ خاص ، فيكون من بدل الاشتمال".(٢)

وقد نسب هذا القول إلى ابن كيسان أيضاً.(٣)

هذه جملة الأقوال في إعراب المخصوص بالمدح والذَم.

توضيح رأي سيبويه في هذه المسألة:

نسب بعض النحويين – كما سبق – لسيبويه القول بأنَه يعرب المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار تقديره: هو زيد، ومن هؤلاء النحويين ابن خروف ، وابن مالك.(٤)

والمتأمل في كلام سيبويه يجد أنَه يُعرب المخصوص مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه قال سيبويه: "وأمَا قولهم: نعم الرجل عبدُ الله ، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدُ الله ، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله.

وإذا قال : عبدُ الله نعم الرجلُ ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه".(٥)

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١، ٦٠٦ والمقرب لابن عصفور ٦٩/١.
(٢) ينظر المستوفي في النحو لابن فرّخان ١١٠/١، ١١١ وارتشاف الضرب ٢٠٥٥/٤.
(٣) ينظر شرح الألفية للأشموني ٣٧/٣.
(٤) ينظر التذييل والتكميل ٥٤٠/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.
(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢.

هذا نص سيبويه ، فسوى بين التركيبين تأخير المخصوص وتقديمه ، وأنَ قولهم: نعم الرجل عبدُ الله بمنزلة : ذهب أخوه عبد الله. يعني مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبر عنه ، وإذا قال : عبدُ الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه ، يعني مبتدأ والجملة بعده خبر عنه.

ثم قال سيبويه : "كأنَه قال : نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال : عبدُ الله . وإذا قال :عبد الله فكأنَه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل".(١)

الذي ينظر في هذا الكلام الثاني لسيبويه دون تأمل فيه يعتقد أنَه يعرب المخصوص خبر مبتدأ مضمر تقديره: هو زيد ، كما نسب هذا القول إليه بعض النحويين.

وقد فسَر هذا الكلام لسيبويه أبو حيان فقال في توضيحه كلام سيبويه ، والمقصود منه ، والرد على من نسب القول لسيبويه أنَه يعرب المخصوص خبر لمبتدأ واجب الإضمار : "لم يرد سيبويه بقوله: من هو؟ أنَ الكلام على جملتين إذا تأخر المخصوص كما لم يرد ذلك إذا قال : عبد الله ، فكأنَه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل ، لأنَ عبد الله حالة التقديم يستحيل أن يكون جملة ، وإنَما أراد أن تعلق المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ تعلق لازم ، فإذا بدأت بالمبتدأ احتجت إلى خبر، وإذا بدأت بالخبر احتجت إلى مبتدأ لا أنَ ذلك على جملتين ، فإذا قلت: ذهب، فكأنَه قيل لك: من الذاهب ؟ وإذا قيل: زيد ، فكأنَه قيل لك: ما شأنه ؟ وبان بهذا النص فساد نسبة ذلك لسيبويه".(٢)

وقد صرح الزمخشري بجواز الوجهين ، أن يكون المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ، أو يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو.(٣)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧.
(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٤٠/٤.
(٣) ينظر المفصل للزمخشري /ص ٢٧٣، ٢٧٤.

أمَا ابن الباذش فقد نقل عنه أبو حيان أنَه لا يقول في إعراب المخصوص إلاَ وجهاً واحداً وهو أنَه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه وأنَ هذا الوجه هو ما قاله سيبويه ، وذكر العلة في عدم جواز الوجه الثاني بأنَه خبر لمبتدأ محذوف فقال: "لا يُجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلاَ مبتدأ في: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. كما كان في : زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل، وتكون الجملة في موضع رفع ، وذلك أنَ نعم ، وبئس لا يتم المعنى المقصود بهما إلاَ باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه ، فلا يتقدر على هذا إلاَ مبتدأ ، كما لا يتقدر : ذهب أخوه زيد. إلاَ مبتدأ ، وهذا يقتضي تشبيه "نعم" به، ويدل على فساد الوجه الآخر أنَ الاسم المخصوص بالمدح والذم يجوز حذفه ، فإذا كان خبر المبتدأ محذوفاً ثم حذف هو آل إلى حذف الجملة كلها وذلك غير جائز".(١)

فتعليل ابن الباذش على فساد الوجه الثاني الذي يقول : إنَه خبر مبتدأ واجب الحذف تقديره: هو، بأنَ الاسم المخصوص بالمدح والذم يجوز حذفه ، فإذا كان خبراً لمبتدأ محذوف ثم حذف هو آل ذلك إلى حذف الجملة كلها وذلك غير جائز.

ونُقل عن ابن خروف أنَه لا يجوز إعراب المخصوص عنده إلاَ مبتدأ مخبر عنه بالجملة قبله .(٢)

أمَا ابن الحاجب فقد رجح القول الثاني، وهو أنَ المخصوص خبر مبتدأ محذوف واعترض على الوجه الأول ، وعلل ذلك فقال: "القول الأوَل وهو أنَه مبتدأ مؤخر فيه من تقديم للخبر على المبتدأ ، والخبر جملة ، وكذا خلو الخبر من

(١) ينظر التذييل والتكميل ٥٣٩/٤ وشرح الألفية للمرادي ١٠٠/٣ والأشموني ٣٧/٣.
(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٣٧/٤ ومنهج السالك ٣٩٦.

الفائدة ، وكذا وقوع الظاهر موقع المضمر، وكل ذلك على خلاف الأصل ، ولهذا رجح الثاني ، وإن حذف منه المبتدأ إلاَ أنَ حذفه شائع . (١)

وقد اختار أكثر المتأخرين من النحويين الوجه الأوَل وهو أنَ المخصوص مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر عنه ، فقد اختاره الرضي ، وأبو حيان ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، وغيرهم . (٢)

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد اختار في السبك الوجه الأوَل فقال: "ويذكر بعد الفاعل الممدوح أو المذموم مرفوعاً بالابتداء على الأجود وخبره ما قبل" .(٣)

وهذا خلاف ما قاله في الألفية فقد أجاز الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: (٤)

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

وهذا ما صرح به في الكافية وشرحها أيضاً ، فقد صرح بجواز الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال في نظم الكافية الشافية:

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ والتذييل والتكميل ٥٣٧/٤ والمساعد ١٣٤/٢، ١٣٥ وتمهيد القواعد ٥٥١/٣ وشرح الألفية للمرادي ١٠٠/٣ والأشموني ٣٧/٣ والتصريح ٩٧/٢.

(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٥٧، ١٥٨.

(٤) ينظرشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١٥٥/٢ وشرح الألفية للأشموني ٣٦,٣٧/٣

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم لا يبين أبدا

وقال في الشرح: "وأنَه إمَا مبتدأ خبره (نعم) وفاعلها، وإمَا خبر مبتدأ ملتزم حذفه" .(١)

أمَا في شرح التسهيل فقد أوجب الوجه الأوَل وهو أن يكون مبتدأ مخبر عنه بالجملة قبله ، واعترض على باقي الأوجه فقال: "... فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل ... وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار ، والأوَل أولى بل هو عندي متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة الأصل... ".(٢)

فظهر بهذا اختلاف الرأي عند ابن مالك في هذه المسألة كما وضحته فيما سبق.

والصحيح في هذه المسألة الذي أميل إليه وأختاره أنَ إعراب المخصوص بالمدح والذَم مبتدأ مخبر عنه بالجملة قبله ، وهو الذي اختاره ابن مالك في شرح التسهيل وجعله متعيناً، وهو مذهب سيبويه – كما أثبت ذلك – واختاره بعض النحويين – كما سبق – فهو قول لا اعتراض عليه كما في باقي الأوجه الأخرى ، وما وجّه إلى هذا القول من أنَه يخلو من رابط ، فقد أجاب عن ذلك ابن مالك فقال :"ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأنَ الفاعل هو المبتدأ في المعنى فلم يحتج إلى رابط إذ هو مرتبط بنفسه كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو: كلامي الله ربنا".(٣)

---

(١) ينظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٠٤، ١١١٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦.

أمَا **الوجه الثاني** وهو أنَه خبر مبتدأ مضمر واجب الحذف فهو مردود بأنَه يلزم منه أن ينصب لدخول "كان" إذا قيل: نعم الرجل كان زيد؛ لأنَ خبر المبتدأ بعد دخول "كان" يلزمه النصب ، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع فُعلم أنه قبل دخول "كان" لم يكن خبراً وإنَما كان مبتدأ(١).

وأيضاً من لوازم كون المخصوص خبراً جواز دخول إنَ؛ لأنَ الخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أجيب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بإنَ جائز، والجواز هنا منتف مع أنَه من لوازم الخبرية، فالخبرية إذن منتفية ، لأنَ انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم ،وأمَا على القول بكون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر فيلزم منه موافقة الرافع، وهو امتناع دخول "إنَ" إلاَ مع تقدم المخصوص كقولك في زيد نعم الفتى: إنَ زيداً نعم الفتى .(٢)

وأيضاً لو كان خبر مبتدأ محذوف للزم حذف الجملة رأساً في نحو: نعم العبدُ ، إذ يصير التقدير: الممدوح أيوب ، ولا يجوز حذف الجملة رأساً إلاَ إن كان في الكلام ما ينوب عنها نحو: "نعم" ، و "لا" و"بلى" ونحوها من أحرف الجواب ، وللزم أيضاً كون هذه الجملة غير متعلقة بالأولى؛ لأنَها لا موضع لها من الإعراب.(٣)

وأمَا **الوجه الثالث** وهو أنَ المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فهذا أيضاً غير صحيح ؛ لأنَ هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلاَ ومحله مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد "لولا" وهذا بخلاف ذلك فلا يصح.(٤)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٣.
(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٣٧/٤.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٣.

وأمَا **الوجه الرابع**، وهو أنَ المخصوص بدل من الفاعل ، فقد رُدَّ هذا القول أيضاً بأنَه لازم وليس البدل بلازم ، ولأنَه لا يصلح لمباشرة "نعم" .(٥)

فإذا ثبت الاعتراض على الأوجه الثلاثة – كما سبق – تبين صحة القول الأول وهو أنَ المخصوص بالمدح والذم مبتدأ مخبر عنه بالجملة قبله –

والله أعلم

(٥) ينظر شرح الألفية للأشموني ٣٧/٣.

هل يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّر؟

في الإجابة عن هذا السؤال أقول: هناك خلاف بين النحويين في عمل اسم الفاعل عمل فعله إذا صُغِّر أو وصف على مذهبين:

الأوَل: مذهب البصريين والفراء من الكوفيين وهو أنَ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا صغر أو وصف ، فلا يقال: هذا ضُويرب زيداً ، ولا : هذا ضارب عنيف زيداً .(١)

الثاني: مذهب الكسائي ، وباقي الكوفيين ، وتبعهم النحاس ، وهو أنَه يعمل عمل الفعل إذا صُغِّر أو وصف .(٢)

وحجة من منع العمل بالتصغير، أو الوصف ؛ لأنَهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً.(٣)

وحجة من أجاز العمل وهو مصغر أو موصوف ما ورد عن العرب من عمله وهو مصغر أو موصوف فقد حكى الكسائي قولهم: أظنني مرتحلاً ، وسويئراً فرسخاً(٤)، وفي إعمال الموصوف احتج الكسائي بقول الشاعر : (٥)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥ والتذييل والتكميل ٧٨١/٤ والمساعد ١٩١/٢ وشرح الألفية ١٦/٣ وشفاء العليل ٦٢٣/٢ والهمع ٩٥/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥ والمغنى ٤٣٥/٢ والأشموني ٢٩٤/٢ والتصريح ٦٥/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩٤/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢.

(٥) البيت من الطويل وقد نسب إلى بشر بن أبي حازم، ينظر العيني ٥٦٠/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢ والأشموني ٢٩٤/٢.

إذا فاقِدٌ خَطباءُ فرخين رَجّعَتْ

ذَكرتُ سُليمى في الخليط المُزايِل

وبقول الشاعر:(١)

وقائلةٍ تخْشى عَـلىّ أظُنُّه

سَيُــودي به تَرحالُه ومَذاهبُه

فإنَ "تخشى" صفة لــ "قائلة" وقد وقعت قبل المفعول الذي هو "أظنه".(٢)

ونُقل عن بعض المتأخرين من النحويين ومنهم ابن عصفور(٣)، قولاً ثالثاً في هذه المسألة وهو أنَه إذا كان اسم الفاعل لا يستعمل إلاَ مصغراً، ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:(٤)

فما طعم راح في الزجاج مدامة

ترقرق في الأيدي كميت عصيرها

في رواية من جر "كُميت" حيث رفع "عصيرُها" بــ "كُميت".(٥)

(١) قائله: ذو الرمة ، والبيت من الطويل ، ينظرديوانه /ص١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣ والمساعد ١٩٢/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣١٤/٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣.

(٣) ينظر رأي ابن عصفور في ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥ والهمع ٩٥/٢ والأشموني ٢٩٤/٢.

(٤) البيت من الطويل وهو منسوب لمضرس بن ربعي في الدرر ١٢٩/٢ وبلا نسبة في الهمع ٩٥/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥ وتذكرة النحاة ٣٨٦ والأشموني ٢٩٤/٢.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥.

وقيل في الرد على هذا القول والاستدلال بالبيت السابق: محل الخلاف إنَما هو في عمله في المفعول به كما أفاد الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله: ... كُميت عصيرُها . لأنَه ليس من عمله في المفعول به مع أنَ في كون "كميت" اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهراً فاعرفه .(١)

وقد نقل عن النحاس أنَه اختار – كما سبق – رأي الكسائي وباقي الكوفيين بأنَ اسم الفاعل يجوز أن يعمل وهو مصغر، وحجته في ذلك بأن قال: "ليس تصغيره بأعظم من تكسيره ، وهو يعمل إذا كان مكسراً فأحرى به أن يعمل إذا كان مصغراً ؛لأنَ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ، والتكسير لا يوجد فيها".(٢)

وقد أُجيب عن هذا القول للنحاس بأنَ التكسير إنَما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير فلم يؤثر فيه .(٣)

وقد اختار أكثر المتأخرين من النحويين مذهب البصريين والفراء بأنَ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا صغر أو وصف، فقد اختار هذا المذهب أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل، والسلسيلي، والأشموني ، وغيرهم .(٤)

---

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٤/٢.

(٢) ينظر رأي النحاس في المساعد ١٩١/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥ وحاشية الصبان ٢٩٤/٢.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٧٨١/٤.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥ ، ٢٢٦٨ والتذييل والتكميل ٧٨١/٤ وشرح الألفية للمرادي ١٦/٣ والمساعد ١٩١/٢، ١٩٢ وشفاء العليل ٦٢٧/٢ وشرح الألفية للأشموني ٢٩٤/٢ والهمع ٩٥/٢ والتصريح ٦٥/٢.

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى، فقد جزم في سبك المنظوم الاتفاق على منع عمله إذا صغر فقال: "ولا يعمل مصغراً باتفاق".(١)

فصرَح بالاتفاق في هذا الكتاب بأنَ اسم الفاعل لا يعمل مصغراً، وليس كما قال فالخلاف ثابت كما سبق وكما نقله في كتبه الأخرى، فقد ذكر في شرح الكافية الشافية رأي الكسائي في ذلك فقال: "فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جائياً على أصله ، أو معدولاً به بطل عمله إلاَ عند الكسائي ، فإنَه أجاز إعمال المصغر وإعمال المنعوت وحكى عن بعض العرب: أظنني مُرتحلاً وسُويئراً فرسخاً...".(٢)

وذكر الخلاف أيضاً في التسهيل وشرحه فقال : "يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ... خلافاً للكوفيين" ثم قال في الشرح : "ولم ير الكسائي ذلك مانعاً؛ لأنَه حكى عن بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً...".(٣)

ثم اعترض ابن مالك على رأي الكسائي وخرَج الشواهد التي استدل بها على عمله مصغراً أو موصوفاً .(٤)

وقد نقل عن ابن مالك رأياً آخر قاله في التحفة(٥)، يظهر منه أنَه يرجح قول الكسائي وباقي الكوفيين بأنَ اسم الفاعل يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أنَ

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم ص/١٦٢.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، ٧٥.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، ٧٥.
(٥) تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك.

المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك: "وهو قوي بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا الصورة".(١)

هذا ما تباين فيه رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى:

والصحيح في هذه المسألة هو ما قاله البصريون والفراء واختاره أكثر النحويين وابن مالك أيضاً في التسهيل وشرحه ، وشرح الكافية ، وهو أنَ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا صغر أو وصف ؛ لأنَ التصغير والوصف من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل لفظاً ومعنى.

أمَا ما استدل به للكسائي من قول العرب : أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً فقد أجيب عن هذا بأنَه لا حجة فيه ؛ لأنَ "فرسخاً" ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل.(٢)

وما احتج به الكسائي أيضاً من قول الشاعر :(٣)

إذا فاقدٌ فرخين رجّعت ..... إلخ البيت

فقد أجيب عنه بأنَه لا حجة فيه لإمكان تخريجه على جعل" فرخين" منصوباً بـــ "رجّعت" على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجعت على فرخين ، فحذف "على" وتعدى الفعل بنفسه فنصب ، ويجوز نصب "فرخين" بـــ "فقدت" مقدراً مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف ، فإنَ ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل .(٤)

---

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٤/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ والتذييل والتكميل ٧٨١/٤ والمساعد ١٩١/٢، ١٩٢.

(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ والتذييل والتكميل ٧٨١/٤.

وما استدل به للكسائي – أيضاً – من قول الشاعر :(١)

وقائلةٍ تخشى على أظنُه..... إلخ البيت

من عمل اسم الفاعل "قائلة" وهو موصوف بجملة "تخشى" قبل المفعول به الذي هو "أظنه" فقد أجيب عن ذلك بأنَ " أظنه" محكي بقالت ، أوتقول مقدراً. (٢)

وأمَا ما قاله النحاس بأنَه يجوز إعماله مصغراً ، لأنَ تصغيره ليس بأعظم من تكسيره وهو يعمل إذا كان مكسراً فقد أجيب عن ذلك بأنَ التكسير إنَما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير فلم يؤثر فيه .(٣)

وأيضاً فإنَ المجموع جمع تكسير كضّراب ليس كذلك، لأنَه وإن خالف الفعل لفظاً فإنَه في المعنى بمنزلة أسماء فاعلين معطوف بعضها على بعض وبمنزلة أفعال معطوف بعضها على بعض فاستصحب له العمل .(٤)

فثبت بهذا ضعف حجة من أجاز إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً وصحة مذهب من منع ذلك – والله أعلم – .

---

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٧٨١.

(٤) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢/٧٧٢.

القول في إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور

اختلف النحويون في قضية العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام ، هل تلزم إعادة الجار أم لا تلزم ؟

هذه مسألة خلاف مشهورة بين النحويين ، وذكر النحويون فيها ثلاثة مذاهب:

الأوَل: مذهب جمهور البصريين ، وهو أنَه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار إلاَ في الضرورة الشعرية ، فلا يصح إلاَ أن تقول: مررت بك وبزيد .(١)

فإعادة الجار عندهم واجبة ، فلا يجوز أن تقول : مررت بك وزيدٍ.

الثاني: مذهب الكوفيين ويونس والأخفش من البصريين ، وهو أنَه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في سعة الكلام ، وليس خاصاً بالضرورة فيجوز أن تقول: مررت بك وزيدٍ.(٢)

الثالث: مذهب الجرمي والزيادي ، وهو أنَه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد .(٣)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٩٤/١ والمقتضب للمبرد ١٥٢/٤ والإنصاف للأنباري ٤٦٣/٢ والجمل للزجاجي/ ص ١٨ والبغداديات للفارسي ص ٥١٦.

(٢) ينظر الجمل للزجاجي / ص ١٨ والبغداديات للفارسي ٥٦١ والتبصرة للصيمري ١٤٠/١ ، ١٤١ والإنصاف للأنباري ٤٦٣/٢ وشفاء العليل ٢/ ٧٩٣ والخزانة ١٢٤/٥، ٢٠٠/١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ والأشموني ١١٤/٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، ٢٠١٤ وشرح الكافية للرضي ٣٢٠/١ والأشموني ١١٦.

وجاء عن الفراء أنَه أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في نحو: مرت به نفسه وزيدٍ ، ومررت به كلهم وزيد ، وكذا القول في "أجمعين" و"قضهم"، و"قضيضهم" ، و"خمستهم" إذا خفضت ، فإن نصبت "خمستهم" لم يجز يعني العطف بغير إعادة الجار قال : "ومن قال: مررت به أجمع ، ينوي بـــ "أجمع" النصب لم يجز أن تُرَد على المخفوض يعني بغير الإعادة قال الفراء: "إذا تراخى الكلام توهمت أنَ الأول ظاهر".(١)

قيل : وقول الفراء هذا هو قول الجرمي والزيادي .(٢)

وجاء عن الفراء – أيضاً – أنَه أجاز هذا العطف بدون إعادة الجار ، ولا فاصل بينهما، فأجاز عطف: "مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ"(٣)على " لَكُمْ فِيهَا مَعَايش" .(٤)

وجاء عن الفراء أيضاً أنَه أجاز الوجهين في "ما" في قوله تعالى:" قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ "(٥) ، أجاز الرفع عطفاً على "الله" وأجاز الجر عطفاً على "فيهن" بالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

فظهر بهذا موافقة الفراء للكوفيين في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار أمَا ما قاله الجرمي والزيادي فهو غير مشهور ، ولم يذكره كثير من النحويين(٦)، وقد رد عليه الرضي بأنَه خلاف القياس فقال: "وذهب الجرمي وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو: مررت بك أنت وزيدٍ قياساً على العطف على الضمير

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، ٢٠١٤ والأشموني ١١٦/٣.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠١٣/٤، ٢٠١٤.
(٣) من الآية ٢٠ من سورة الحجر.
(٤) من الآية ٢٠ من سورة الحجر
(٥) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.
(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١ والمساعد ٤٧٠/٢ والأشموني ١١٦/٣.

المتصل المرفوع ، وليس بشيء ؛ لأنَه لم يسمع ذلك مع أنَ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف".(١)

وبعد عرض هذه الآراء والمذاهب ، والرد على بعضها فالمشهور في هذه المسألة أنَها مسألة خلاف مشهورة بين مذهبين هما :

الأوَل : مذهب جمهور البصريين ، وهو أنَه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار إلاَ في الضرورة.

الثاني: مذهب الكوفيين ويونس والأخفش من البصريين أنَه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في سعة الكلام ، وليس خاصاً بالضرورة.

وقد احتج جمهور البصريين على وجوب إعادة الجار بحجتين هما :

الأولى: أنَ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعُطف على التنوين.

الثانية: أنَ حق المعطوف، والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلاَ مع إعادة الجار.(٢)

وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم بجواز ذلك في سعة الكلام بالسماع والقياس:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٢٠.

(٢) ينظر الإنصاف للأنباري ٢/٤٦٧: ٤٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥.

أمَا السماع: فما ورد من العطف على هذا الضمير المجرور من غير إعادة الجار ومنه قوله تعالى: " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "(١)، في قراءة جر "الأرحام"(٢)،وقوله تعالى: " وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ".(٣)

وأمَا القياس: فهو أنَه كما يجوز أن يبدل منه ، ويؤكد من غير إعادة جاز كذلك أن يعطف عليه من غير إعادة الجار.(٤)

اختيارات النحويين وموقفهم من هذين المذهبين:

اختار الزجاجي مذهب جمهور البصريين فقال: " واعلم أنَ الأسماء كلها يعطف عليها إلاَ المخفوض؛ فإنَه لا يعطف عليه إلاَ بإعادة الخافض لو قلت: مررت به وزيدٍ ودخلت إليك وعمرو، لم يجز حتى تقول : مررت به وبزيدٍ، ودخلت إليك وإلى عمرو".(٥)

واختار هذا المذهب أيضاً أبو علي الفارسي ، وذكر العلة في منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فقال: "اعلم أنَه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على الضمير المجرور؛ لأنَ المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية ، فكما لا يعطف الاسم على التنوين ، ولا يثنى معه كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته".(٦)

---

(١) من الآية ١ من سورة النساء.

(٢) وهي قراءة حمزة ينظر الحجة لابن خالويه / ص ٩٤ والسبعة في القراءات ٢٢٦ وسراج القارئ المبتدي ومعه غيث النفع ١٨٨ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٩٦/١ ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ والكشاف ٢٢٤، ٢٢٥ والبحر المحيط ١٥٨/٣.

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الإنصاف للأنباري ٤٦٧/٢: ٤٧٤.

(٥) ينظر الجمل في النحو للزجاجي / ص ١٨.

(٦) ينظر البغداديات لأبي علي الفارسي /ص ٥٦١.

واختار الصيمري مذهب جمهور البصريين أيضاً ، وعلل منع العطف إلاَ بإعادة الجار بعلتين فقال: "وأمَا الضمير المجرور فلا يجوز أن يعطف عليه إلاَ بإعادة العامل لعلتين:

إحداهما: شدة اتصاله بالجار حتى صارا كشيء واحد ألا ترى أنَه يقوم مقام التنوين في قولك : غُلامه، وغلامك ، وما أشبههما ؟ فلمَا لم يقم بنفسه واشتد اتصاله بالأوَل صار كبعض حروفه فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة.

والعلة الثانية: ما حكي عن المازني أنَ المعطوف شريك المعطوف عليه في أنَ كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك: رأيت زيداً وعمراً ثم تقول : رأيت عمراً وزيداً ، فكل منهما جائز فيه ما جاز في الآخر من العطف".(١)

واختار هذا المذهب أيضاً الزمخشري ، وذكر العلل السابقة في منع العطف إلاَ بإعادة الجار.(٢)

واختار أبو البركات الأنباري أيضاً مذهب جمهور البصريين ، وأجاب عن حجة الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور في الاختيار دون إعادة الجار فقال: "وأمَا الجواب عن كلمات الكوفيين ، فأمَا احتجاجهم بقوله تعالى: " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"(٣)، فبقراءة جر "الأرحام" (٤) فلا حجة لهم فيه من وجهين:

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٤٠، ١٤١.
(٢) ينظر الكشاف للزمخشري ١/٢٢٤، ٢٢٥.
(٣) من الآية ١ من سورة النساء.
(٤) سبق تخريج هذه القراءة في هذه المسألة.

أحدهما: أنَ قوله: "والأرحام" ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنَما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله: " إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا".(١)

والوجه الثاني: أنَ قوله: "والأرحام" مجرور بباء مقدرة على الملفوظ بها ، وتقديره بالأرحام ، فحذف لدلالة الأولى عليها".(٢)

واختار مذهب جمهور البصريين أيضاً ابن يعيش(٣)، وابن الحاجب(٤)، وابن عصفور.(٥) وجعل ابن عصفور العطف بدون إعادة الجار ضرورة فقال: "وأمَا ضمير الخفض فلا يعطف عليه من غير إعادة الخافض إلاَ في ضرورة الشعر".(٦)

واعترض ابن عصفور على قراءة الجر بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فقال في معرض حديثه عن الضرورة بالحذف: "ومنه العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض تشبيهاً له بالعطف على الظاهر نحو قوله :(٧)

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

---

(١) من الآية ١ من سورة النساء.
(٢) ينظر الإنصاف للأنباري ٤٤٧/٢: ٤٧٤.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٣، ٧٨.
(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٥٦/١.
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١.
(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١.
(٧) البيت من البسيط وصدره: فاليوم قَرِّبت تهجونا وتشتمنا.. ، والبيت لم يعرف قائله وهو من الخمسين في كتاب سيبويه ٣٨٣/٢ والكامل ٤٥١ والإنصاف ٤٦٤/٢ ابن يعيش ٧٨/٣، ٧٩ والخزانة ٣٣٨/٢ والعيني ١٦٣ والهمع ١٢٠/١، ١٣٩/٢ والدرر ١٩٢/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ والأشموني ١١٥/٣.

ولا يجئ من هذا في سعة الكلام عند المحققين من البصريين ، والكوفيون يجيزونه، وأمَا قراءة من قرأ : " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "(١)، فمن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض، وهي قراءة ضعيفة لما ذكرناه من أنَ العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه إلاَ في الشعر لضيقه".(٢)

واختار مذهب جمهور البصريين أيضاً الرضي(٣)، وابن الناظم ، وجعل ما ورد منه محمولا على شذوذ إضمار الجار فقال: "ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة إنَ العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار كما أضمر في مواضع أخر نحو: "ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة" .(٤) ثم ذكر الأدلة على جواز هذا العطف كما سبق ذكرها .(٥)

وأبو حيان له قولان في هذه المسألة فقد اختار مذهب جمهور البصريين وخالف الكوفيين وجعل العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ضرورة حيث ذكره في باب الضرائر ، وهو ما يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام فقال: "وعطف على ضمير مرفوع متصل بلا فاصل نحو قوله :(٦)

---

(١) من الآية ١ من سورة النساء .
(٢) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٧، ١٤٩.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١.
(٤) ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢٨١/٢ وحذف منه "كل" المضاف والتقدير: ولا كل سوداء.
(٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٥٤٤: ٥٤٧.
(٦) قائله جرير والبيت من الطويل ، ينظر ديوان جرير /ص ٢٨٤ ومعاني القرآن للفراء ٩٥/٣ وتذكرة النحاة / ص ٨٦.

ألم تر أنَ النبع يصلب عوده

ولا يستوي والخروع المتقصِف

وعلى ضمير مجرور بلا إعادة الجار نحو قوله :(١)

أريحوا البلاد منكم ودبيبكم

بإعـراضكم مثل الإماء الولائد

خلافاً للكوفيين في إجازة هاتين في الاختيار" .(٢)

فهذا واضح في أنَ العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لا يجوز عند أبي حيان إلاَ في الضرورة ، وقوله: خلافاً للكوفيين في إجازته في الاختيار يؤكد اختياره لمذهب جمهور البصريين.

بينما قال رأياً آخر مخالفاً لهذا الرأي حيث رجَح قول الكوفيين فقال بعد أن ذكر المذهبين: "والذي أختاره جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب في العطف عليه، فتارة بالواو، وتارة بلا واو، وتارة بـــ "بل"، وتارة بـــ "أو"، وتارة بـــ "أم" وإن كان الأكثر أن يعاد الجار" .(٣)

وقال أبو حيان أيضاً: "والذي أختاره في المسألة جواز العطف عليه مطلقاً لفساد هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة للنص من لسان العرب فلا يلتفت إليها".(٤)

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور/ص ١٤٨ والارتشاف ٢٤٢٦/٥.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، ٢٠١٤.

(٤) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤٣٨/٥: ٤٤٢.

واستدل على ما اختاره بالقياس والسماع ، فليتأمل هذا التباين في موقف أبي حيان واختياره لمذهبين مختلفين.

هكذا كل هذه الاختيارات السابقة من النحويين المتأخرين والعلل التي ذكروها ترجح اختيارهم لمذهب جمهور البصريين.

أمَا مذهب الكوفيين ويونس والأخفش فقد اختاره أبو حيان في أحد قوليه – كما سبق – واختاره أيضاً ابن عقيل ، وناظر الجيش ، والدماميني .(١)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد اختار في السبك مذهب جمهور البصريين وخالف الكوفيين فقال: "يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور خلافاً لبعض الكوفيين".(٢)

بينما أجاز الوجهين في الاختيار في كتابه شرح عمدة الحافظ وجعل إعادة الجار أكثر من عدم إعادته فقال: "ويعطف على ضمير الجر بإعادة الجار كثيراً نحو قوله تعالى: " فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا"(٣)،و"قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ".(٤)

وبغير إعادته قليلاً كقوله تعالى: " قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ "(٥)، فجر "المسجد الحرام" بالعطف على الهاء لا

---

(١) ينظر المساعد ٢/٤٧٠، ٤٧١ وتمهيد القواعد ٤/٤٠١ وتعليق الفرائد ٢/٤٦٦: ٤٦٩.
(٢) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ١٧٧.
(٣) من الآية ١١ من سورة فصلت.
(٤) من الآية ٦٤ من سورة الأنعام.
(٥) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

بالعطف على "سبيل" لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام ما يتعلق به ، فإنَه نظير قولك: عرفت القدوم على زيدٍ والقادمين عمرو. ومرادك : عرفت القدوم على زيدٍ وعمرو القادمين.

ثم ذكر من شواهد العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار قراءة حمزة(١) السابقة ثم قال : "ومثلها في كلام العرب كثير كقول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسِه، بالجر عطفاً على الهاء".(٢)

أمَا في كتابه التسهيل وشرحه فقد اختار مذهب الكوفيين ويونس والأخفش بأنَه لا يلزم إعادة الجار فقال في التسهيل: "وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين".(٣)

وقال في شرح التسهيل: "وإعادته مختاره لا واجبة، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين".(٤)

ثم ذكر حجة جمهور البصريين السابقة الموجبين إعادة الجار وردَ عليها فقال: "وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنَ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنَ التنوين لا يعطف عليه بوجه ؛ ولأنَه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ؛ ولأنَ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأمَا الثانية فيدل على ضعفها أنَه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: ربَ رجل وأخيه... وأمثال ذلك

---

(١) سبق تخريج هذه القراءة في هذه المسألة.
(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢/٦٥٩: ٦٦١.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣.
(٤) ينظر المرجع السابق ٣/٣٧٥.

كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً ، وجب الاعتراف بصحة الجواز..."(١)

وجعل ابن مالك في الكافية الشافية عود حرف الجر أفضل فقال :(٢)

وعود حرف الجر في عطف على

ضمير جر أو بعيد فضِلا

أمَا في شرح الكافية الشافية فقد اختار مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وردَّ على حجة جمهور البصريين بما ردَ به في كتابه السابق شرح التسهيل .(٣)

فالتبايُن في رأي ابن مالك واضح في هذه المسألة كما سبق توضيحه.

وأخيراً : بعد أن طال الكلام في هذه المسألة الخلافية ، وسبق ذكر اختيارات أكثر النحويين المتأخرين لمذهب جمهور البصريين في منع العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار إلاَ في الضرورة الشعرية ، ورأينا أيضاً أنَ منهم من قال على قراءة الجر في الآية السابقة "والأرحام" إنَها شاذة، ومنهم من قال: إنَها ضعيفة ومنهم من تكلف فيها تقدير حرف جر محذوف الأجدر والأولى أن يقال: إنَ مذهب الكوفيين ويونس والأخفش هو الصحيح وهو الذي اختاره ابن مالك آخراً في كتابيه شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية – كما سبق – .

واختاره أبو حيان في أحد قوليه، وبعض المتأخرين من النحويين وقد ردَ ابن مالك – كما سبق – على حجة جمهور البصريين الموجبين إعادة الجار في الاختيار.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥، ٣٧٦.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٣٧

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨

وأيضاً فإنَ البصريين تعسفوا في هذه المسألة بشكل لافت ، فلم يقبلوا قراءة حمزة ، وغيره من السبعة فقد نُقل عن المبرد أنَه قال: "لا تُحمل القراءة بها".(١)

والعجب أنَ العلامة الرضي أيَد البصرين ودافع عنهم متكلفاً التأويل والتخريج وردَ القراءة ؛ لأنَ القارئ بها كوفي فقال : "وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها، وبقوله تعالى: "تساءلون به والأرحام"(٢) بالجر في قراءة حمزة وأجيب بأنَ الباء مقدرة والجر بها ...

والظاهر أنَ حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنَه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع".(٣)

هذا ما قاله الرضي ، فالعجب لما قال كيف يرُدّ تواتر القراءات السبع ؟ فهذا منه تعسف ظاهر.

وقد كان ابن يعيش منصفاً حين ردَ على المبرد فقال: "وهذا القول غير مرضي من أبي العباس المبرد ؛ لأنَه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردَ نقل الثقة مع أنَه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس، والأعمش ، والحسن البصري وغيرهم... وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ".(٤)

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٨.

(٢) من الآية ١من سورة النساء.

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/٣٢٠.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٧، ٧٨.

والذي يدل على صحة مذهب الكوفيين ومن تبعهم القياس والسماع:

أمَا **القياس**: فهو أنَه كما جاز أن يبدل من الضمير ويؤكد من غير إعادة جاز كذلك أن يعطف عليه من غير إعادة الجار .

وأمَا **السماع**: فما ورد من شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي كثير جداً وتأويل هذه الشواهد، أو تخريجها على غير العطف على الضمير مرجوح وليس راجحاً بل يتعين إطراحه؛ لأنَه تكلف لا حاجة إليه ، ولأنَه ليس موضع ضرورة بل في سعة الكلام.(١)

فثبت بهذا صحة مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الذي أختاره – والله أعلم – .

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٤٢/٥ والمساعد ٤٧١/٢ والأشموني ١١٥/٣.

الفصل الثاني

تبايُن آراء ابن مالك الصرفية في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى

النسب إلى ما آخره همزة أصلية

إذا نسب إلى ما آخره همزة أصلة بعد ألف زائدة مثل : قُرّاء[١] ووضاء[٢] فأكثر النحويين على أنَها تسلم ولا تقلب فتقول: قرائي ، ووضائي[٣].

وسيبويه يرى أنَه يجوز فيها الوجهان قال : "وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء ، وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمزة مثل: قُرّاء ونحوه".[٤]

أمَا المبرد فعنده أنَ الهمزة تسلم ولا تقلب قال : "فإن كان منصرفاً وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة ، وذلك قولك في النسب إلى قراء: قُرائيّ . فالهمزة أصل".[٥]

---

(١) القُرّاء – بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة – : الناسك المتعبد ، والقَرّاء – بفتح القاف وتشديد الراء – : الحسن القراءة أو كثيرها والهمزة في كليهما أصلية، ينظر لسان العرب (قرأ).

(٢) الوُضّاء – بضم الواو وتشديد الضاد المفتوحة – : الوضئ الحسن الوجه، ينظر لسان العرب (وضأ).

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٥٤/٢ وابن يعيش ١٥٥/٥ والمقرب ٤١٨/٢ والمساعد ٣٥٨/٣ والأشموني ١٨٩/٤ والتصريح ٣٣٢/٢.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٥١/٣، ٣٥٢.

(٥) ينظر المقتضب للمبرد ١٤٩/٣.

وعند ابن الحاجب إقرار الأصلية هو الأكثر قال: "وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر كقرائي" .(١)

وهذا اختيار الرضي أيضاً .(٢)

أمَا أبو حيان فيجوز عنده الوجهان قال: "أو بعد ألف زائدة والهمزة أصل أو مبدلة من أصل ، أو ملحقة بأصل فالإقرار والقلب كالتثنية".(٣)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين موقف ابن مالك في النسب إلى ما همزته أصلية بعد ألف زائدة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى ففي السبك أجاز الوجهين فقال: "تُبدل الواو من همزة الممدود غير المنصرف ، وفي المنصرف وجهان ، أجودهما فيما همزته أصل التصحيح".(٤)

وهذا ما قرره في التسهيل فقال: "وفي همزة غيرها تلي ألفاً وجهان: أجودهما في الأصلية التصحيح".(٥)

وأجاز الوجهين أيضاً في شرح العمدة فقال: "فإن لم تكن الهمزة بدل ألف التأنيث جاز تصحيحها وإبدالها كقُرَّائي وكسائي وعلبائي وقراويِّ ، وكساوي ، وعلباوي".(٦)

ثم قال : " وتصحيح همزة "قُرّاء" لأنَها أصلية أجود من إبدالها " .(٧)

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٥٤.
(٢) ينظر المرجع السابق ٢/٥٥.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٠٨.
(٤) ينظر سبك المنظوم ص ٢٤٥.
(٥) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٦١.
(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ ٢/٨٨٧.
(٧) ينظر شرح عمدة الحافظ ٢/٨٨٨.

وهذا عكس ما اختاره في الألفية وشرح الكافية الشافية فقد اختار أنَ الهمزة الأصلية تتعين سلامتها فقال في الألفية:(١)

وهمزُ ذِي مَدّ يُنالُ في النّسب ما كان في تثنية له انتسب

وقد جزم هناك في تثنية الممدود بتصحيح ما همزته أصلية فقال:(٢)

وما كصحراء بواو ثُنّيا ونحو علباء كساءٍ وجَبَا

بواوٍ أو همز، وغير ما ذُكِر صَحِّح،وما شذَ على نقلٍ قُصِر

وقال في شرح الكافية الشافية: "وحكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية القياسية ، فإن كانت أصلية كهمزة "قُراء" سلمت فقيل: قُرَّائي كما يقال في التثنية: قُرّاءان".(٣)

فظهر بهذا تبايُن رأي ابن مالك في هذه المسألة – كما وضحته –

والصحيح هو ما اختاره ابن مالك آخراً في شرح الكافية الشافية لأنَه قول معلل فإن كانت الهمزة أصلية وجب أن تسلم كما سلمت في التثنية، وهذا ما اختاره أكثر النحويين أيضاً".(٤)

هل يجمع "فُعَل" على "فِعْلان" و"أَفْعَال"؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول:

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٥٨/٢وشرح الألفية للأشموني ١٨٨/٤

(٢) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٠٨/٢، وشرح الألفية للأشموني ١١٢/٤، ١١٣.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٥٠/٤.

(٤) ينظر المقرب ٤١٨/٢ وشرح الشافية للرضي ٥٤/٢، ٥٥ وابن يعيش ١٥٥/٥ والمساعد ٣٥٨/٣ والأشموني ١٨٩/٤ والتصريح ٣٣٢/٢.

اختلف النحويون في جمع "فُعَل" جمع تكسير على "فِعْلان" و "أَفْعَال" على مذهبين:

الأول: أنَ "فُعَل" مثل : صُرَد يجمع على "فِعْلان" فيقال فيه: صِرْدان، ونُغَر: نِغْران، ويجوز أن يجمع "فُعَل" أيضاً على "أفعال" ، ومنه قولهم في رُبَع: أَرْبَاع ، وفي رُطَب: أَرْطَاب.

وهذا مذهب سيبويه والمبرد قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان "فُعْلا" فإنَ العرب تكسّره على "فِعلان" ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزه ، واستغنوا به كما استغنوا بأفْعُل وأفعَال فيما ذكرت لك ، فلم يجاوزوه في القليل والكثير، وذلك قولك : صُرَد وصِرْدان، ونُغَر ونِغران ، وجُعَل وجِعلان ، وخُزَز وخِزّان وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى" فَعَل" ، وهو قولهم: رُبَع وأرْباع[١]، ورُطَب وأَرْطاب، كقولك : جَمَل وأجمال".[٢]

فقول سيبويه السابق : "وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى "فَعَل" هذا تصريح منه على جواز جمع "فُعَل" على "فِعْلان" و"أَفْعَال" أيضاً.

وهذا ما قاله المبرد أيضاً فهو يرى أنَ بابه "فِعلان" وقد جاء على "أفعال" قال المبرد: "فأمَا "فُعَل" فإنَ جمعه اللازم له "فِعلان" ، وذلك قولك: صُرَد وصِردان ، ونُغَر ونِغران، وجُعَل وجِعلان. هذا بابه وقد جاء شيء على "أفعال" شبه بسائر المتحركات من الثلاثة ، وذلك رُبَع وأرباع ، وهُبَع وأهباع [٣]، فهذا الذي ذكرت

---

(١) الرُبع: الفصيل تنتج في الربيع وهو أول النتاج.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٧٤/٣.

(٣) الهُبع: الفصيل تنتج في آخر النتاج ينظر حياة الحيوان للدميري ٣١٢/٢ المطبعة الشرفية، والميمنية.

لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء لبابه إذ كان مجازه مجاز الأسماء وكانت الأسماء على ضروب الأبنية" .(١)

الثاني :أنَ "فُعَل" يجمع على "فِعلان" وأنَ جمعه على "أفعال" نادر أو شاذ، وهو مذهب طائفة من النحويين منهم الصيمري والأعلم الشنتمري ، قال الشنتمري موضحاً العلة في اختياره لهذا الرأي: "واعلم أنَ "فُعلا" لابد أن يجمع على "فِعلان" ، واختصاصهم إياه بهذا الجمع يحتمل وجهين:

أحدهما: أنَ "فُعَلاً" إذا كان موضوعاً لواحد فلا يكاد يقع إلاَ على الحيوان ويلزمه ولا يفارقه ، كقولنا: صُرَد وصِردان ، وجُرَذ وجِرذان ، وجُعل وجِعلان ، وما أشبه ذلك من الحيوان ، فكان اختصاصه بهذا المعنى يخالف غيره ؛ لأنَ سائر الأبنية مشترك في الحيوان والموات ، فاختصوا "فُعلاً" بهذا الجمع دون غيره.

والوجه الآخر: أن يكون "فُعَلٌ" مخففاً من "فُعال" ، و"فُعَال" يجيئ جمعه الكثير على "فِعلان" كقولك: غُراب وغِربان ، وعُقاب وعِقبان ، ويقوي ذلك أنَ "فُعلاً" يكون معدولاً من "فَاعل" كقولك: عُمَر وزُفَر في عامر ، وزافر، فلما وقع التغيير إليه من "فاعل" كان التغيير إليه من "فُعَال" أولى ، لأنَه ليس بينهما إلاَ ألفٌ فقط".(٢)

وهذا المذهب اختاره ابن عصفور أيضاً فقد صرح بشذوذ جمع "فُعل" على "أفعال" فقال: "وأمَا "فُعَل" فيجمع في القليل والكثير على "فِعلان" ، قالوا: صُرَد وصِردان ، ونُغَر ونِغران ، وجُعل وجِعلان وقد يجمع على "أفعال" قالوا: رُطَب وأرطاب ، ورُبَع وأرباع ، وذلك شاذ" .(٣)

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد ٢٠٢/٢.

(٢) ينظر النكت على الكتاب ٩٩٢/٢.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥١٦/٢.

هذا وقد اختار مذهب سيبويه والمبرد طائفة من النحويين منهم الفارسي ، وابن الحاجب، والمرادي، وابن الناظم ، وابن عقيل ، والسيوطي، وغيرهم .(١)

أمَا المذهب الثاني الذي قاله الصيمري والأعلم الشنتمري فقد اختاره ابن عصفور – كما سبق – وابن يعيش، والرضي ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وغيرهم.(٢)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد جعل جمع "فُعل" على "أفعال" ليس شاذاً وإنَما الغالب قال: "أفعال" لغير ما قياسه "أفعُل" من ثلاثي جامد لا يوازن "فُعلاً" غالباً ".(٣)

وهذا ما قاله أيضاً في الألفية ، وشرح عمدة الحافظ والكافية الشافية وشرحها ، قال في الألفية والكافية الشافية: (٤)

وغالبـا أغنـاهم فعـلان

في فعـل كـقولهم صردان

---

(١) ينظر التكملة للفارسي/ ص ٤٠٨ وكشف المشكل ٢٧٨/١ والشافية ٤٥ وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٩/٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٧٠ وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٨/٢ والهمع ١٧٤/٢، ١٨٧ والنحو الوافي ٦٣٧/٤، ٦٥١.

(٢) ينظر التبصرة والتذكرة ٦٤٤/٢ والنكت على الكتاب ٩٩٢/٢ وابن يعيش ١٥/٥، ٢٠ وشرح الجمل ٥١٦/٢ وشرح الشافية ٩٩/٢ وارتشاف الضرب ٤١٣/١، ٤٤٥ وضياء السالك ١٨٧/٤ والمساعد ٤٠٢/٣، ٤٤٧ والتصريح ٣٠٢/٢ والأشموني ١٢٦/٤.

(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم / ص ٢٤٩.

(٤) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤١٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤

وقال في شرح العمدة: "أفعال" وهو مقيس في كل اسم ثلاثي... ، ورُطب وأرطاب" ثم قال في موضع آخر: "ومنها "فِعلان" وهو مقيس في كل اسم على "فُعل" كصُرد وصِردان ، ونَغر نِغران ، وخُزز وخِزان".(١)

وقال في شرح الكافية الشافية: "ورُطب وأرطاب إلاَ أنَ "فُعلاً" يقتصر فيه على "فعلان" – غالباً – كصُرد وصِردان" .(٢)

وهذا الرأي الذي قاله في هذه الكتب قال عكسه في التسهيل فقد جعل جمع "فُعل" على "أفعال" نادر أي : شاذ قال في التسهيل: "أفعال لاسم ثلاثي لم يطرد فيه "أفعُل" ... ، وندر في "فُعل" ثم قال في موضع آخر: "ومنها – أي جموع التكسير – "فِعلان" لاسم على "فُعل".(٣)

والصحيح هو أنَ "فُعل" يجمع كثيراً على "فِعلان" ، ويجوز جمعه أيضاً على "أفعال" وليس شاذاً، ولا نادراً وهذا مذهب سيبويه والمبرد وطائفة من النحويين – كما سبق – وقد جاء هذا الاستعمال في كلام العرب كما في قولهم: رُطب وأرطاب ، ورُبع وأرباع ، وهُبع وأهباع ، شبه بسائر المتحركات من الثلاثة مثل : جَمل وأجمال ، وأيضاً تشبيهاً له بـــ "فَعْل" مثل : تَمْر فكسر على غير "فُعلان" .(٤)

فالاستعمال والقياس يجعلان جمع "فُعل" على "أفعال" ليس نادراً أو شاذاً وإنَما جائز – والله أعلم – .

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩١٩/٢، ٩٣٠.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤.
(٣) ينظر تسهيل الفوائد ص/ ٢٦٩، ٢٧٦.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥١٦/٢.

جمع "فَعْل" على "أَفْعَال"

"فَعْل" إذا كان اسماً ثلاثياً ، مفتوح الفاء ساكن العين ، صحيح العين ، القياس أن يجمع على "أَفْعُل" نحو: نَفْس وأنفُس ، وكَلْب وأكْلُب ، وفَرْخ وأفْرُخ وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحويين .(١)

قال سيبويه: "واعلم أنَه قد يجئ في "فَعْل" "أفعال" مكان "أفْعُل" ...، وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراخ ، وأجداد، وأفراد...".(٢)

فقول سيبويه: "وليس ذلك بالباب في كلام العرب" معناه أنَ جمع "فَعْل" على "أفعال" مكان "أفْعُل" ليس قياسياً ، والقياس فيه أن يأتي جمعه على "أَفْعُل" – كما سبق بيانه – وهذا أيضاً ما ذهب إليه المبرد فقال: "وأمَا ما كان من غير المعتل على "فَعْل" فإنَ بابه في أدنى العدد أن يجمع على "أَفْعُل" وذلك قولك: كلب وأكلب وفَلْس وأفْلُس ... فأمَا ما جاء على "أفعال" فنحو : فَرْد وأفراد ، وفرخ وأفراخ ... فمشبه بغيره خارج عن بابه" .(٣)

وذهب الفراء إلى أنَه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو: ألْف وآلاف ، أو واو نحو: وَهْم وأوهام.

ومذهب الجمهور أنَه لا ينقاس فيهما .(٤)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٦٨/٣ والمقتضب للمبرد ١٩٣/٢، ١٩٤ والأصول في النحو لابن السراج ٤٣٦/٢ وأسرار العربية ٣٤٨ وشرح المقدمة الجزولية ١١٠٩/٣والتبصرة والتذكرة للصيمري ٦٤٢/٢ وابن يعيش ١٦/٥ والنكت على الكتاب ٩٩٣/٢ وإعراب ثلاثين سورة ١٩١ وابن الناظم ٧٦٩.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٦٨/٣.

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ١٩٣/٢، ١٩٤.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤١٣/١ وشفاء العليل ١٠٣٣/٣ والتصريح ٣٠٢/٢.

وقد اختار أكثر المتأخرين من النحويين أنَ "فَعْل" يُجمع على "أَفْعال" وليس شاذاً ولا يحفظ من كلامهم، ومن هؤلاء ابن عصفور قال: "وقد يجمع في القليل على "أفعال" قالوا: رَأْد وأرآد(١)، وزند وأزناد..." .(٢)

وهذا ما قاله أبو حيان بعد أن ذكر أنَه يحفظ اختار قياسيته لكثرته فقال: "ويحفظ في "فَعْل" صحيح العين: زند وأزناد ، وورد منه مالا يكاد يحصى ، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً" .(٣)

ووافقه في ذلك المرادي(٤)، وأكَد هذا الاختيار ابن عقيل فقال: "وقياس "فَعْل" المذكور "أَفْعل" والوجه أن يقاس فيه "أفعال" لكثرة ما سُمع من ذلك وهي تزيد على المائة". (٥)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد اختار في السبك مذهب سيبويه وجعله محفوظا غير قياس فقال: "أفعال... ويحفظ في نحو "فَعْل".(٦)

وهذا ما اختاره ابن مالك أيضاً في التسهيل فقال: "ويحفظ – أي أفعال – في "فَعْل" صحيح العين" .(٧)

---

(٣) الرأد: أصل اللحيين، ينظر الكتاب ٥٦٨/٣.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/٢، ٥١٤.
(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤١٣/١.
(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٣٩/٥.
(٥) ينظر المساعد لابن عقيل ٤٠٣/٣.
(٦) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ٢٤٩.
(٧) ينظر تسهيل الفوائد لابن مالك /ص ٢٦٩.

أمَا في الكافية الشافية وشرحها فقد قال رأياً آخر وهو أنَه يأتي جمع "فَعْل" صحيح العين على "أَفْعُل" و" أفعال " فقال: في الكافية الشافية:

وجاء "أفـــعال" شريك أفعلا

في بعض ما " أفعل" فيه أصِلا

ثم وضح هذا الرأي في الشرح فقال: "ثم نبهت على أنَ ما حقه "أفعُل" قــد يشترك فيه "أفعُل" و "أَفْعَال" كفرخ وأفرُخ وأفراخ، وزند وأزنُد وأزناد" .(١)

والراجح الذي أختاره هو ما ذهب إليه ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها وهو أنَ "فَعْلا" يجمع على "أفعال" ، وذلك لكثرة ما سمع من هذا الجمع من النثر ومن الشعر ومنه غير ما سبق أيضاً قولهم: ثَلْج وأثلاج، وبَرْد وأبراد وحمل وأحمال قال الله تعالى: " وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ" (٢) ومن الشعر قول الشاعر :(٣)

ماذا أقول لأفراخ بـــذي طلح

حمر الحواصل لا ماء ولا شجر

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨١٤/٤، ١٨١٨.

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) البيت من البسيط ، قائله: الحطيئة يستعطف عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حين حبسه لهجائه الزبرقان بن بدر،وأراد بالأفراخ: أولاده، فهو فرخ، وحمر الحواصل: كناية عن صغرهم ، ينظر ديوانه ص ١٣ والمقتضب ١٩٣/٢ والكامل ٦٠/١، ١٩٣/٢، والخصائص ٥٨/٣ وأسرار العربية ١٣٨ومختارات ابن الشجري ٨/٣ ومعجم البلدان لياقوت ٣٨/٤، ١٠٣/٥وشرح الجمل لابن عصفور /٥١٤وإعراب ثلاثين سورة ١٩١ وفي الخصائص: ماذا تقول لأفراخ بذي مَرَخ :زُغْبُ الحواصل لا ماءٌ ولا شجرُ

وقول الشاعر:(١)

وجدت إذا اصطلحوا خيـرهم

وزنـدك أثـقب أزنـادها

وقول الشاعر:(٢)

إذا روَح الراعي اللقاح معزِبا

وأمست على آنافها عبراتها

وهذا الرأي استحسنه أكثر المتأخرين من النحوين – كما سبق – وهو ما أقره المجمع اللغوي بالقاهرة بناءً على الدراسة التي قدمها (الأب أنستاس الكرملي) وهي: أنَ ما سُمع عن الفصحاء من جمع (فَعْل) على (أفعال) أكثر مما سمع من جموعه على (أَفْعل) أو(فِعال) أو (فُعُول)، فعدد ما ورد على (أفعل) اسماً، وعلى (فِعال) اسماً وعلى (فُعُول) اسماً، أمَا ما ورد منها على (أفعال) اسماً، وكلها منقولة عنهم لورودها في الأمهات المعتمدة مثل القاموس واللسان(٣)، ثم قال أنستاس: "يحق للمجمع ألاَ يعتمد على مجرد الأقوال التي تداولها النحاة ، ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ، ولا إمعان في

(١) البيت من المتقارب ، قائله: الأعشى ، وثقوب زنده: كثرة خيره ، ينظر الديوان/ص٦٩والكتاب٥٦٨/٣والمقتضب ١٩٤/٢ وابن الشجري ٣٢٩/١ وابن يعيش ١٦/٥ والعيني ٥٢٦/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/٢ والأشموني ١٢٥/٤ والتصريح ٣٠٣/٢.

(٢) البيت من الطويل ، قائله الأعشى وروي في الديوان والكتاب: الراعي اللقاح، وهي جمع لِقحة واللقحة من الإبل ذات اللبن، ومُعَزِّبا: مبعداً بإبله في المرعى لعدم الكلأ، والعبرات: الدموع، ينظر ديوان الأعشى /ص٧٨ والكتاب ٥٦٨/٣ والمخصص ١٢٨/١ وابن يعيش ١٧/٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/٢.

(٣) ينظر التصريح ٣٠٣/٢ والنحو الوافي لعباس حسن ٦٣٧/٤، ٦٣٨

التحقيق بأنفسهم ، أمَا الذي يؤيد الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه ، وقد حان الوقت أن ينادي المجمع على رؤوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء".

وقد وافق المجمع اللغوي بالقاهرة وأصدر القرار التالي: "قرر المجمع من قبل أنَ قياس جمع "فَعْل" الاسم الصحيح العين أن يكون على "أفعُل" جمع قلة، وعلى "فِعال" أو "فُعُول" جمع كثرة ، واستناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع (فَعْل) على (أفعال) مطلقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ، ترى اللجنة جواز جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين مثل: بَحْث وأبحاث على (أفعال) ، ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ، ومعتلها والمضعف ، وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة".(١)

فثبت بهذا صحة الرأي الذي اختاره ابن مالك آخراً وأنا أختاره –

والله أعلم –

(١) ينظر النحو الوافي لعباس حسن ٤/٦٣٧: ٦٣٩.

ما يطرد جمعه على "فُعَل"

من أوزان جموع الكثرة "فُعَل" ، وقد ذكر النحويون أنَه يطرد جمعه على أربعة أنواع :

الأول: اسم على "فُعْلة" صحيح اللام مثل: غُرفَة وغُرَف ، وقُربة وقُرب ، أو معتل اللام مثل : عُرْوة وعُرَىً، قال سيبويه: " وكل جماعة واحدها فِعْلة أو فُعلة فهي مقصورة نحو: عُرْوة وعُرىً".(١)

أو مضعف نحو: عُدّة وعُدَد ، فإن كان صفة نحو: ضُحْكة لم يجمع على "فُعَل" .(٢)

الثاني: صفة على "فُعْلى" أنثى "الأفعل" مثل: كبْرى وكُبر، وصُغْرى وصُغَر، وأُوْلى وأُول ، وأخرى وأُخَر، وعليا وعُلَى ، وقُصوى وقُصي ، فإن لم يكن أنثى "الأفعل" نحو: بُهْمى ، ورُجْعى لم يجمع على "فُعَل" .(٣)

الثالث: اسم على "فُعْلة" نحو : جمعة وجُمَع(٤)، فإن كان صفة نحو : امرأة شُلُلة – وهي السريعة – لم يجمع على "فُعَل" .(٥)

الرابع: اسم أو صفة على "فُعُل" مضاعف مثل: جُدُد وذُلُل ، وهذه لغة التميميين والكلبيين فقد استثقلوا ضم عين "فُعُل" في المضاعف سواء عندهم في

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٤١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤ وابن يعيش ٢٣/٥ والهمع ١٧٦/٢ والمقرب ١١٢/٢ ، ١٢٣ والتكملة للفارسي ٤١٧، ٤٤٥ والمقتضب ٢١٥/٢.

(٢) ينظر الأشموني ١٣٠/٤.

(٣) ينظر الارتشاف ٤٢٧/١ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ والأشموني ١٣٠/٤ والهمع ١٧٦/٢.

(٤) ينظر الأشموني ١٣٠/٤

(٥) ينظر الأشموني ١٣٠/٤.

ذلك الاسم أو الصفة[١]، فجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جُدَد ، وذُلَل بدل جُدُد وذُلُل ، فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيها "فُعَل" .[٢]

واختلف النحويون في ثلاثة أنواع بعضهم قاس الجمع فيها على "فُعَل" وبعضهم قصرها على السماع وهي:

الأول: "فُعْل" مؤنث بغير تاء نحو: جُمْل فهذا يجمع على فُعَل فقيل فيه : جُمَل وهذا قاسه المبرد[٣]، وغيره قصره على السماع.

الثاني: "فُعْلى" مصدراً نحو: رُجْعى ورُجَع كما قالوا في الرُّؤيا : رُؤى – وهذا قاسه الفراء، وغيره يقصره على السماع .[٤]

الثالث: "فَعْلة" مما ثانيه واو ساكنة مثل : جَوْزة ، وجُوَز كما قالوا: نَوْبَة ونُوَب ، وهذا النوع أيضاً قاسه الفراء[٥]، وغيره قصره على السماع .[٦]

وهناك أنواع أخرى ذكر النحويون أنَ الجمع فيها على "فُعَل" يحفظ ولا يقاس منه ما كان على "فُعْلة" وصفاً نحو: بُهمةٌ وبُهَم ، ومنه نحو: تُخْمة وتُخَم ، ونُفساء ونفس ، وظبة وظُبىً ، ولُغة ولُغى ، وبُرة وبَرى ، وعُجَاية وعُجَى ،

---

(١) قاله : ابن جني والشلوبين ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٣٠/٤.

(٢) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٣٠/٤.

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣٧٦/٣ والارتشاف ٤٢٧/١ وشفاء العليل ١٠٣٧/٣

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٩/٤والارتشاف ٤٢٧/١ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣، ١٠٣٧ والهمع ١٧٦/٢ والأشموني ١٣٠/٤ والتصريح ٣٠٦/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية ١٨٣٩/٤ والارتشاف ٤٢٧/١ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ والأشموني ١٣٠/٤

(٦) ينظر الأشموني ١٣١/٤

وقَرْية وقُرى ، ونَزْوة ونُزَى ، وشهوة وشهى ، وكُوَّة وكُوى ، وحلية وحلى، ولحية ولحى، وعَدُوّ وعُدىً .(١)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كبته الأخرى فقد ذكر في السبك ما ذكره النحويون فيما يقاس جمعه على "فُعَل" نوعين فقط هما "فُعْلة" ، و"فُعْلى" أنثى الأفعل فقال: "فُعَل" لنحو: غُرفة والكبرى، ويحفظ في نحو: قرية ، وحولة وسرير وشبهه في التضعيف" .(٢)

فلم يذكر هنا النوع الثالث القياسي وهو "فُعُلة" اسما وهذا ما قاله في الألفية والكافية فقد اقتصر على النوعين الأولين ولم يذكر الثالث: فقال في الألفية:

.. **وفُعَل جمعاً لفُعْلة عُرِف**

ونحو: كُبْرى...(٣)

والملاحظ هنا في الألفية أيضاً أنَه لم يذكر شرط الاسمية في "فُعْلة" فعمم القول ، وهو شرط(٤) – كما سبق .

وهذا ما قاله أيضاً في الكافية وشرح العمدة .(٥)

---

(١) ينظر الارتشاف ٤٢٧/١، ٤٢٨ والأشموني ١٣١

(٢) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم / ص ٢٥٠.

(٣) ينظر الألفية /ص ٧١ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٢٠/٢ وشرح الألفية للأشموني ١٣٠/٤.

(٤) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٣٠/٤.

(٥) ينظر الكافية الشافية ١٨٣٣/٤ وشرح العمدة ٩٢٣/٢.

وقال في شرح الكافية الشافية عقب ذكر النوعين فقط: "وشذ فيما سوى ذلك"(١)، وكلامه في الكافية الشافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد قال في الكافية:

وَهْندُ مثلُ كِسْرَةٍ في فِعَل وجُمْل مثل بُرْمَة في فُعَل

وقال في شرحها: "ويُلحق فِعْل مؤنثين بفِعْلة وفُعْلة فيقال: هِنْد وهِنَد وجُمْل وجُمَل كما يقال: كِسْرة وكِسَر، وغُرفة وغُرَف" .(٢)

أمَا في التسهيل فقد اختلف رأيه وزاد النوع الثالث القياسي وهو: "فُعْلة" اسما نحو جُمُعة فقال: "ومنها فُعَل: وهو لفُعْلة، وفُعْلة، اسمين ، وللفُعْلى أنثى الأفعل" .(٣)

فظهر بهذا تباين رأي ابن مالك في الجمع الذي يقاس على "فُعَل" .

والصحيح أنَ النوع الثالث الذي زاده ابن مالك في التسهيل وهو جمع "فُعْلة" اسما مثل: جُمُعة على "فُعَل" فيقال: جُمَع جمعاً قياسياً وهو مذهب النحويين المتأخرين منهم أبو حيان والمرادي، وابن عقيل، والسلسيلي، والسيوطي ،وغيرهم.(٤)

وهو قول اللغويين أيضاً قال الجوهري في الصحاح: "ويوم الجمعة : يوم العَروبة، وكذلك يوم الجُمُعة – بضم الميم – ويجمع على جُمُعات وجُمَع" .(٥)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤ والألفية /٧١ وشرح العمدة ٩٢٣/٢.
(٢) ينظر نظم الكافية الشافية ١٨٣٣/٤ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٠/٤.
(٣) ينظر تسهيل الفوائد /ص ٣٧٢.
(٤) ينظر الارتشاف ٤٢٦/١ وتوضيح المقاصد /٤٦، ٤٧ والمساعد ٤٢١/٣ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ والهمع ١٧٦/٢ والأشموني ١٣٠/٤.
(٥) ينظر الصحاح للجوهري (جمع).

وقال ابن منظور في لسان العرب: "... وهو الجُمْعة والجُمُعة والجُمَعة وهو يوم العروبة سمي بذلك لاجتماع الناس فيه ، ويجمع على جُمُعات وجُمَع، وقيل: الجُمْعة على تخفيف الجُمُعة والجُمَعة لأنَها تجمع الناس كثيراً" (١)

أمَا النوع الرابع الذي وافق فيه المبرد في القول بجمعه قياساً في الكافية الشافية وشرحها هو : "فُعْل" مؤنث بغير تاء مثل: جُمْل وجُمل فهذا النوع بعض النحويين قال بأنَه قياسي أيضاً ومنهم أبو حيان قال بعد أن ذكر ما قاله الفراء: "والصحيح أنَه لا ينقاس إلاَ في "فُعْل" .(٢) يعني ما قاله المبرد.

وبعض النحويين قال إنَ هذا النوع أيضاً سماعي ولا ينقاس(٣) –

والله أعلم – .

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (جمع).
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٧.
(٣) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٣١/٤.

ما يجمع على "فَعْلى" جمع كثرة

من جموع التكسير للكثرة "فَعْلى" وهو مطرد في كل صفة على "فعيل" بمعنى مفعول، دال على هُلك أو توجّع، أو تشتت ، وذلك نحو: قَتيل وقتلى ، وصريع وصرعى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى .(١)

والأصل فيما يجمع على "فعلى" أن يكون صفة على "فعيل" في معنى "مفعول" أي: متضمناً للآفات والمكاره التي يُصاب بها الحي ، وحمل عليه ما أشبهه ووافقه في هذا المعنى ، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع على "فعلى" نحو: رجل حميد ، فلا يقال: حمدي. وكذلك لا يقال : "فعلى" في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخلته التاء كالذبيحة ، والنطيحة، والسبب في منع جمعها على "فعلى" أنَها خرجت من حيز الصفات إلى حيز الأسماء.(٢)

واختلف النحويون فيما يجمع على "فعلى" مما يشبه "فعيل" في المعنى أي : ما يدل على هُلك ، أو توجع ، وما أشبهه.

فبعضهم ذكر أوزاناً على هذا المعنى ، وبعضهم زاد عليها.

وقد ذكر سيبويه وجمهور النحويين بعض الأوزان منها : فَعِل ، وفاعل ، وأفعل ، وفعلان ، مما يدل على هلك أو توجع.

---

(١) ينظر الكتاب ٦٤٧/٣: ٦٤٩ والمقتضب ٢١٧/٢ والأصول لابن السراج ١٩/٣: ٢٧ والتكملة للفارسي /ص ٤٧٣، ٤٧٤ والتبصرة والتذكرة للصيمري ٦٦١/٢ وابن يعيش ٥١/٥ وابن عقيل ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ١٤١/٢ والكتاب لسيبويه ٦٤٧/٣ والتكملة للفارسي ٤٧٣ وابن يعيش ٥١/٥ وشرح الكافية للجاربردي ١٤٠.

قال سيبويه: "وقال الخليل: إنَما قالوا: مَرْضى ، وهَلكَى ، وموتى ، وجربى، وأشباه ذلك ؛ لأنَ ذلك أمر مبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمَا كان المعنى معنى (المفعول) كسّروه على هذا المعنى".(١)

وقال أيضاً: "وقالوا : رجل وَجِع ، وقوم وَجْعَى ، كما قالوا : هلكى".(٢)

وقال أيضاً: " وقالوا مائق وموقى ، وأحمق وحمقى ، وأنوك ونوكى ، وذلك لأنَهم جعلوه شيئاً قد أصيبوا به في عقولهم ، كما أصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم".(٣)

وقال أيضاً: "وقد قالوا: رجلٌ سكران وقوم سكرى ، وذلك لأنَهم جعلوه كالمرضى".(٤)

وقال أيضاً: "وقالوا: زمن وزمنى ، وهَرم وهرمى، وضمن وضمنى ، كما قالوا: وجعى ؛ لأنَها بلايا ضربوا بها فصارت في التكسير لذا المعنى" .(٥)

فما ذكره سيبويه والجمهور مما يطرد على "فَعْلى" – كما سبق – أربعة وزاد بعضهم وزناً خامساً، وهو : فَيْعل مثل : مَيّت ومَوتى(٦)، وزاد بعضهم وزناً

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤٨/٣

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤٩/٣

(٣) ينطر الكتاب لسيبويه ٦٤٩/٣

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤٩/٣

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤٨/٣، ٦٤٩.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤٤٢/١ وشرح الشافية للرضي ١٤٤/٢ وابن الناظم ٧٧٣ وتوضيح المقاصد ٥١/٥ والمساعد ٤٤٣/٣ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ والأشموني ١٣٣/٤ والتصريح ٣٠٧/٢ والهمع ١٧٨/٢ وحاشية الخضري ١٥٧/٢.

سادساً، وهو : فَعْيل بمعنى الفاعل مثل: مَرْيض ومرضى ، لمشابهته له لفظاً ومعنى.(١)

وشذ جمع "فَعْل" على "فعلى" مثل : كيْس(٢)، وذَرْب(٣)، وجَلْد، قالوا: كيسى ، وذربى ، وجلدى .(٤)

قال الرضي: "فلا يقال : بَخْلى ولا سقمى" .(٥)

فما ذكره النحويون مما يطرد جمعه على "فعلى" مما يشبه "فعيل" في المعنى أي : مما يدل على هُلك أو توجّع ستة أوزان.

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد ذكر في السبك وزناً واحداً مما يشبه "فعيل" فقال: "وفَعْلى" لـــ "فَعيل" بمعنى المفعول مما يُكْره ولما حمل عليه من "فعل"وغيره لشبه معنوي".(٦)

وقد تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في موضعين:

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ١٤٤/٢ والأشموني ١٣٣/٤ والارتشاف ١/ ٤٤٢.

(٢) الكَيْس: الخفة والتوقد، كاس كيساً وهو كَيْس، وكيّس – بالتخفيف والتشديد – والجمع أكياس، وإنما كسّره هنا على : كَيْسى لمكان الحمقى أجرى الضد مجرى ضده. ينظر لسان العرب "كيس".

(٣) قال الأشموني: فإنه ليس فيه ذلك المعنى، وسنان ذرب، وأسنة ذَرْبى ومنه قول الشاعر:
إني امرؤٌ من عُصْبةٍ سَعديّةٍ .. ذَرْب والأسنّة كُلّ يوم تلاق.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٤٣/١ والأشموني ١٣٣/٤ وشرح الشافية للرضي ١٤٤/٢.

(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ١٤٤/٢.

(٦) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك / ص ٢٥١.

الأول: اشترط ابن مالك في الألفية وشرح العمدة فيما يجمع على "فعلى" أن يكون صفة على "فعيل" بمعنى مفعول فقال في الألفية:(١)

فعلى لوصف كقتيل وزمن

وهالك وميت به قمن

وهذا الشرط لم يذكره في سبك المنظوم – كما سبق – ولم يشترط هذا الشرط أيضاً في التسهيل وشرح الكافية بل مثّل بـ "قتيل" و"جريح"، و"أسير" وهذا تباين في رأيه في هذه الكتب.

الثاني: تباين رأي ابن مالك في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فيما يجمع على "فَعْلى" مما يشبه "فعيل" في المعنى فقد ذكر في سبك المنظوم وزناً و احداً وهو : "فَعِل" – كما سبق – بينما ذكر في الألفية ثلاثة أوزان – كما سبق – وهي: "فَعِل" مثل : زَمِن ، و"فاعل" مثل : هالك ، و"فَيْعل" مثل: مَيّت.

وفي شرح العمدة زاد اثنين فصارت خمسة أوزان بزيادة: "أَفْعِل"، و"فعيل" .(٢)

وفي التسهيل وشرح الكافية ذكر ستة أوزان بزيادة: "فعلان" مثل : سكران وسكرى، وبه قرأ حمزة والكسائي"(٣): "وترى الناس سَكْرى وما هم بسكْرى"(٤)، فهذا تباين آخر في رأي ابن مالك .

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٢٢/٢وشرح الألفية للأشموني ١٣٢/٤ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٢٩/٢

(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٩٢/٢.

(٣) ينظر حجة القراءات ٤٧٢ والكشف عن وجوه القراءات ١١٦/٢ والقراءات السبعة / ص ٤٣٤.

(٤) آية ٢ من سورة الحج.

والصحيح هو ما قاله في التسهيل، وشرح الكافية الشافية وهو آخر أقواله وهذا مذهب أكثر النحويين فقد ذكروا أنَ ما يطرد جمعه على "فَعْلى" مما يشابه "فعيل" مما يدل على هُلك أو توجع ستة أوزان – كما سبق – وهي : فَعِل ، وفاعل، وأفْعل ، وفعلان ، وفيعل ، وفَعيل ، وسبقت أمثلتها وما زاد على ذلك فهو نادر أو شاذ مثل: فَعْل نحو: كيْس وذَرْب، وجَلْد – والله أعلم –

ما يطرد جمعه على "فُعَلاء"

من أمثلة جمع الكثرة "فُعَلاء" ويطرد جمعه في :

"فعيل" وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ، ولا معتل اللام دال على مدح أو ذم ، وهذا يشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى:

فاعل مثل: كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وبخيل وبخلاء ، وسفيه وسفهاء .(١)

ويشمل ما كان بمعنى "مُفْعِل" مثل : سميع – بمعنى مُسْمِع – وسُمعاء .(٢)

ويشمل ما كان بمعنى "مُفَاعل" مثل : جليس وجلساء ، وخليط وخلطاء .(٣)

ولا يجمع على "فُعَلاء" ما كان على "فعيل" من الأسماء مثل : قضيب ، فلا يقال: قُضَباء.

ولا يجمع أيضاً ما كان على فعيل من الوصف لمؤنث مثل :رميم وشريفة فلا يقال: رُمماء، ولا نساء شرفاء.

ومذهب سيبويه أنَه يحمل عليه أي: يحمل المؤنث على المذكر – نحو: خليفة ، وخلفاء ، ونساء سفهاء. (٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٦٣٤/٣ والمقتضب ٢٠٨/٢ والأصول ١٧/٣ والتكملة ٤٦٦ والتبصرة والتذكرة ٦٦١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٦٠/٤ والتسهيل ٢٧٥ وشرح العمدة ٢٩٢/٢ والارتشاف ٤٤٣/١ وتوضيح المقاصد ٦٢/٥ والأشموني ١٣٩/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ والارتشاف ٤٤٣/١ والأشموني ١٣٩/٤.

(٣) ينظر الكتاب ٦٣٦/٣ والارتشاف ٤٤٣/١ والأشموني ١٣٩/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣٦٣/٣.

وجعل الفارسي(١): خلفاء جمع خليف ، وخلائف جمع خليفة ، وسُمع خليفة وخليف ، فناسب كل منهما أن يجمع على ما يقتضيه القياس.

وحكى غير سيبويه : فقيرة وفُقراء ، ولم يقولوا فَقَائر.(٢)

ولا يجمع أيضاً ما كان على "فعيل" من غير العاقل مثل : مكان فسيح فلا يقال في جمعه: فسحاء.(٣)

ولا يجمع أيضاً ما كان على "فعيل" الذي بمعنى "مفعول" مثل : قتيل وجريح فلا يقال: قُتلاء، ولا جُرحاء .(٤)

ومثل: أسير ، وسجين ، ودفين ، وجليب ، وستير قالوا: أسراء ، وسجناء ودفناء ، وجلباء وستراء .(٥)

وندر أيضاً جمع "فَعُول" و "فَعْل" و "فِعْل" على "فعلاء" مثل : ودود ووداداء ، وسمح وسمحاء ، وخلم(٦)– بالخاء المعجمة – وخلماء .(٧)

ولا يجمع على "فُعلاء" أيضاً ما كان على فعيل مضاعفاً نحو : شديد ولبيب فلا يقال: شُدداء ولا لُبباء.(٨)

---

(١) ينظر التكملة للفارسي / ص ٤٦٨ والارتشاف ٤٤٤/١.

(٢) ينظر الكافية لابن مالك ١٨٦٣/٤ وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢ والارتشاف ٤٤٤/١ والهمع ١٧٨/٢ والأشموني ١٣٩/٤.

(٣) ينظر الأشموني ١٣٩/٤.

(٤) قال سيبويه : "سمعنا من العرب من يقول : قُتَلاء ، يشبهه بظريف " ينظر الكتاب ٦٤٧/٣.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وابن يعيش ٥١/٥ والارتشاف ٤٤٤/١ والتصريح ٣١٢/٢ والأشموني ١٣٩/٤.

(٦) الخِلْم: بالكسر الصديق والصاحب، ينظر الصحاح (خلم) والقاموس المحيط (خلم).

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٤٤٥/١.

(٨) ينظر الأشموني ١٣٩/٤.

ولا يجمع على "فُعلاء" أيضاً ما كان على "فعيل" معتل اللام مثل : غنيّ ووليّ فلا يقال: غنياء ، ولا ولياء .(١)

وندر : تقي ، وتُقواء ، وسريّ(٢)، وسرواء ، وسخيّ وسُخواء .(٣)

ما يحمل على "فعيل" مما يجمع على"فُعلاء" :

يحمل على " فعيل " مما يجمع على " فعلاء " ما دل على حمد أو ذم من :

١- "فُعَال" مثل: شُجاع وشجعاء.

قال سيبويه: " و"فُعَال" بمنزلة "فَعيل" ؛ لأنَهما أختان، وقالوا: رجل شجاع وقوم شجعاء ، ورجل بُعاد وقوم بعداء".(٤)

٢- "فاعل" مثل : صالح وصُلحاء ، وجاهل وجهلاء.

قال سيبويه "وقد يكسر على "فُعلاء" شُبّه بفعيل من الصفات ، كما شبِه في فُعُل بفَعُول ، وذلك : شاعر وشُعراء ، وجاهل وجهلاء ، وعالم وعلماء ، ومثل شاعر، وشعراء ، وصالح وصلحاء .(٥)

٣- "فَعَال" مثل: جَبَان وجُبناء . جعله ابن مالك مما يقاس جمعه على "فُعلاء" في سبك المنظوم .(٦)

---

(١) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٣٩/٤.

(٢) السِّري: نهر صغير كالجدول، وقيل السهم القصير ينظر الصحاح (سرى) والقاموس (سرى).

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٢/٤ والارتشاف ٤٤٤/١ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ والأشموني ١٣٩/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣٤/٣ وينظر المقرب ٤٧٧/٢ وابن يعيش ٤٧/٥.

(٥) ينظر الكتاب ٦٣٢/٣ وينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وشرح الشافية للرضي ١٥٧/٢ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ والأشموني ١٣٩/٤ والهمع ١٧٨/٢ والتصريح ٣٠٩/٢.

(٦) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك /ص٢٥١.

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك فيما يجمع على "فُعْلاء" جمعاً قياسياً في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى ففي كتابه السبك جعل ما يطرد جمعه على "فُعلاء" "فعيل" ومثّل له بما يدل على مدح ، وذكر مما يحمل عليه من أمثلة: "فَعَال" و" فُعال" وذكر الشروط ثم جعل "فاعل" مما دل على مدح مما يحفظ فقال: "فُعلاء لنحو: كريم ، وجبان ، وشجاع ما لم يضاعف ، أو تعتل لامه فيكسّر على "أفعلاء"، ويحفظ "فعلاء" في نحو شاعر، وخليفة، وودود ، وسمح ، وأسير".(١)

أمَا في الألفية فقد اختصر الكلام فيما يجمع على "فُعلاء" فيما دل على مدح أو ذم من "فعيل" وما ضاهاهما ، وإن كان لم يذكر إلاَ أمثلة فقال :(٢)

ولكريم وبــخيل فعــلا

كذا لما ضاهاهما قد جعلا

وفي شرح العمدة وشرح الكافية اختلف رأي ابن مالك – أيضاً – فيما يحمل على "فعيل" مما يطرد جمعه على "فعلاء" فذكر فيهما أنَه يحمل على "فعيل" "فاعل" إذا دل على مدح فقط فقال في شرح العمدة: "وحمل عليه ما وافقه في المعنى من "فاعل" صحيح اللام غير مضاعف كـــ "عاقل" وعقلاء ، وصالح وصلحاء".(٣)

وفي شرح الكافية الشافية قال : "ويكثر فيما دل على مدح من "فاعل" كصالح وصلحاء وعاقل وعقلاء ، وشاعر وشعراء".(٤)

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم ص/٢٥١، ٢٥٢.
(٢) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٢٩/٢ وشرح الألفية للأشموني ١٣٨/٤، ١٣٩.
(٣) ينظر شرح العمدة ٢٩٢/٢.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤.

فابن مالك في الكتابين اقتصر على "فاعل" وعلى معنى المدح فقط.

أمَا في التسهيل فقد صرح بأنَه يحمل على "فعيل" ما دل على مدح أو ذم من "فاعل" أو "فُعال" فقال: "وحمل عليه "خليفة" وما دل على سجية حمدٍ أو ذمٍ من "فُعال" أو "فاعل".(١)

فنلاحظ هنا أنَه زاد "فُعالا" ولم يقتصر على مدح.

وهذا – أيضاً – يختلف عما قاله في سبك المنظوم – كما سبق توضيحه –

والصحيح أنَ ما يطرد جمعه على "فُعلاء" "فعيل" وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام دال على مدح أو ذم ، وأنَه يحمل عليه مما يدل على مدح أو ذم أيضاً من "فُعَال" أو "فَعال" أو "فاعل" وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين – كما سبق – وهو مذهب ابن مالك أيضاً في شرح التسهيل، وأنَ ما جاء جمعه على "فُعلاء" من غير ما ذكر مما يحفظ ولا يقاس عليه – كما سبق بالأمثلة – والله أعلم –

(١) ينظر التسهيل /ص ٢٧٥.

ما يطرد جمعه على "فِعْلان"

من أمثلة جموع الكثرة "فِعلان" وقد ذكر النحويون أنَه يطرد جمعه في أوزان هي :

الأول : اسم على "فُعَل" مثل: صُرد وصِردان ، وجُرَذ وجُرْذان قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان "فُعلا" فإنَ العرب تكسره على "فِعْلان" ... وذلك قولك : صُرد وصردان ، ونُغَر ونغران ، وجعل وجعلان ، وخزز وخزان".(١)

الثاني: اسم على "فُعَال" مثل: غُراب وغِربان ، وغُلام وغِلمان، قال سيبويه في معرض حديثه عن "فُعَال" : "فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على "فِعْلان" وذلك قولك : غُرَاب وغرْبان ، وخُراج وخِرْجان ، وبُغاث وبِغْثان، وغُلام وغِلْمان".(٢)

الثالث: اسم على "فُعْل" واوي العين مثل : عُود وعِيْدان، وحُوْت وحيتان ، قال سيبويه: "فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسره على فُعول ، ولا فعال ولا فِعَلة وأجرى مجرى فَعَل وانفرد به "فِعْلان"... وذلك عِيْدان ، وغِيْلان ، وكِيْزان ، وحِيْتان ، ونِيْنان جماعة النون".(٣)

---

(١) ينظر الكتاب ٥٧٤/٣ والمقتضب ٢٠٢/٢ والمقرب ٤٦٤/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٧/٤ وابن يعيش ٢٠/٥ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ وشرح الكافية الشافية للرضي ٩٩/٢ والأشموني ١٣٧/٤ والتصريح ٣١١/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٦٠٣/٣ والمقرب ٤٧٣/٢ والمقتضب ٢١١/٢ والارتشاف ٤٤٦/١ وشرح الشافية للرضي ٩٩/٢ والأشموني ١٣٧/٤ والتصريح ٣١١/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٥٩٣/٣ والأصول في النحو ٤٣٦/٢ والمقرب ٤٦٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٧/٤ وشرح الشافية للرضي ٩٤/٢ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والأشموني ١٣٧/٤ والتصريح ٣١١/٢ والهمع ١٧٨/٢.

الرابع: اسم على "فَعَل" صحيح العين مثل: خَرَب(١) وخِرْبان وبَرَق وبِرْقان وفتى وفتيان ، قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان "فَعَلا" فإنَك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على "أفعال".

وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على "فُعْلان وفِعْلان" فأمَا "فِعْلان" فنحو: خِرْبان ، وبِرْقان ، ووِرْلان ". (٢)

ويجمع "فَعَل" على "فِعلان" أيضاً واوي العين مثل : جار وجيران ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان". (٣)

قال سيبويه : "وأمَا ما كان "فَعَلا" فإنَه يكسر على "أفعال" إذا أردت بناء أدنى العدد ، وذلك نحو : قاع وأقواع ، وتاج وأتواج ، وجار وأجوار، وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على "فِعلان" ، وذلك نحو: جيران وقِيعان ، وتيجان ، وساج وسيجان ، ونظير ذلك من غير المعتل : شَبْث وشِبْثان وخِرْبان ومثله: فتىً وفِتيان". (٤)

هذه الأوزان الأربعة التي اتفق النحويون على جمعها على "فِعلان" جمعاً قياسياً .(٥)

---

(١) الخَرَب: ذكر الحباري ينظر لسان العرب (خرب) والصحاح (خرب) والقاموس المحيط (خرب) والكتاب ٥٧٠/٣ والمقتضب ١٩٨/٢ والأصول ٤٣٥/٢ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والأشموني ١٣٨/٤ والتصريح ٣١١/٢.

(٢) البَرَق: الحمل ، والورل : دابة على خلقة الضب إلا أنه أعظم منه ينظر اللسان (برق) ، و(ورل)، وينظر الكتاب لسيبويه ٥٧٠/٣

(٣) ينظر الكتاب ٥٩٠/٣ والتسهيل ٢٧٦ والارتشاف ٤٤٥/١ والمساعد ٤٤٧/٣ وابن الناظم ٧٧٧.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٩٠/٣.

(٥) ينظر الكتاب ٥٧٤/٣، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٠٣ والتسهيل ٢٧٦ وشرح العمدة ٩٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٨٥٧/٤والارتشاف ٤٤٥/١، ٤٤٦ وتوضيح المقاصد ٦٠/٥، والمساعد ٤٤٧/٣ وابن الناظم ٧٧٧ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والهمع ١٧٨/٢.

وهناك أوزان جاء جمعها على "فِعْلان" ولكن أكثر النحويين يرى أنَها على غير قياس أي : تُحفظ ، وهذه الأوزان هي:

١- اسم على "فِعُل" مثل: قِنْو وقِنوان . (١)

٢- اسم على "فِعْال" مثل: صِوار وصيران .(٢)

٣- اسم على "فَعَال" مثل: غزال وغزلان .(٣)

٤- اسم على "فَعُول" مثل: خروف وخِرْفان .(٤)

٥- اسم على "فعيل" مثل : ظليم وظلمان .(٥)

٦- اسم على "فاعل" مثل: حائط و حيطان .(٦)

٧- اسم على "فِعْلة" مثل: نسوة ونِسوان .(٧)

---

(١) ينظر الكتاب ٥٦٧/٣ والأصول ٤٣٥/٢ وشرح الشافية للرضي ٩٣/٢ والأشموني ١٣٨/٤.

(٢) الصوار: القطيع من البقر ينظر اللسان (صور) والكتاب ٦٠٣/٣ والمقرب ٤٧٣/٢ وابن يعيش ٤٠/٥.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ وشرح الشافية للرضي ١٢٦/٢ وابن يعيش٤٢/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٦٠٨/٣ والأصول ٨/٣ والارتشاف ٤٤٦/١ والأشموني ١٣٨/٤ والتصريح٣١١/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٦٠٤/٤، ٦٠٥والمقتضب٢١٠/٢وشرح الكافية ١٨٥٨/٤ وابن يعيش ٥٣/٥.

(٦) ينظر الكتاب ٦١٤/٣ وابن يعيش ٥٣/٥ والارتشاف ٤٤٧/١ والأشموني ١٣٨/٤ والتصريح٣١١/٢.

(٧) ينظر الكتاب ٦٤٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤ والارتشاف ٤٤٧/١ وشفاء العليل١٠٤٢/٣ والأشموني ١٣٨/٤ والتصريح ٣١١/٢

٨- اسم على "فَعْل" مثل: عَبْد وعِبْدان .(١)

٩- اسم على "فَعَلَة" مثل: قضفة وقِضفان . (٢)

١٠- اسم على "فُعْلَة" مثل: بُرْكة وبِركان .(٣)

١١ - اسم على "فَعَلَة" مثل: أمَة وإموان .(٤)

١٢ - وصف على "فَعْل" مثل: شيخ وشيخان .(٥)

١٣ - وصف على "فُعَال" مثل: شُجَاع شِجْعان .(٦)

١٤ - ندر في "فَعَلان" مثل: كَرَوان قالوا: كِرْوان، وصَمَيان قالوا: صِمْيان .(٧)

موقف ابن مالك فيما يطرد جمعه على "فِعْلان":

تباين رأي ابن مالك فيما يطرد جمعه على "فِعلان" في سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد قال في السبك: "فعلان" لذي واو كعُوْد،

---

(١) ينظر الكتاب ٥٧١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٧٥٩/٤ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والارتشاف ٤٤٧/١.

(٢) القضفة: أكمة كأنها حجر، وقيل : طائر ، ينظر اللسان (قضف) والقاموس (قطف) وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤ والارتشاف ٤٤٧/١ والأشموني ١٣٨/٤.

(٤) قال سيبويه: "وقد قالوا: إموان جماعة أمة كما قالوا: إخوان"، ينظر الكتاب ٦٠١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وشرح الشافية للرضي ١٠٨/٢ والارتشاف ٤٤٧/١.

(٥) ينظر الكتاب ٦٢٨/٣ والأصول ١٣/٣ وابن يعيش ٢٥/٥ وشرح الشافية للرضي ١١٧/٢.

(٦) ينظر المقرب ٤٧٦/٢ وشرح الشافية للرضي ١٣٦/٢ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والارتشاف ٤٤٧/١.

(٧) ينظر الكتاب ٦١٧/٣ والأصول ٢٩/٣ ويقال: رجل صميان أي: شجاع ينظر اللسان (صمي) وشرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤ والارتشاف ٤٤٧/١.

ولنحو غُراب، ولم يتجاوز غالباً في نحو: صُرد، ويحفظ في نحو: فَعْل ، وفَعيل ، وفَعَل ، وصِنو، وقعود ، وصِوار، وشُجاع ، وحائط" .(١)

وما قاله ابن مالك هنا تباين رأيه فيه مع ما قاله في كتبه الأخرى من أمرين:

الأمر الأوَل: أنَه ذكر هنا في السبك أنَ ما يطرد جمعه على "فِعْلان" ثلاثة أنواع هي:

الأوَل: فُعْل ومثل له بنحو: عُوْد.

الثاني: فُعَال ومثل له بنحو: غُراب.

الثالث: فُعَل ومثل له بنحو: صُرَد.

وترك النوع الرابع وهو"فَعَل" واوي العين وصحيح العين وجعله مما يحفظ حيث قال: "ويحفظ في نحو: ... وفَعَل".

أمَا في الألفية فقد ذكر نوعين مما يطرد جمعهما على "فِعلان" وحكم على الباقي بالقلة وهما "فُعْل" و"فَعَل" معتل العين فقال: (١)

وشاع في حوت وقاع مع ما

ض ضاهاهما وقل في غيرهما

فترك هنا : "فُعَل" و "فُعَال" ، وأيضاً اكتفى بذكر "فَعَل" المعتل العين وترك صحيح العين، وهذا ظاهر كلامه أيضاً في شرح الكافية فإنَه قال: وقد يجمع عليه "فَعَل" صحيح العين كخَرَب وخِربان، وأخ وإخوان ؛ والخَرَب: ذكر الحبارى" .(٣)

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم/ص ٢٥٢.

(٢) ينظر الألفية لابن مالك ص ٧٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٧٧

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٥٨/٤.

أمَا في شرح العمدة وفي التسهيل فقد صرح باطراده في "فَعَل" في النوعين معتل العين ، وصحيح العين.

قال في شرح العمدة: "ومنها "فِعْلان" وهو مقيس في كل اسم على ... أو على "فَعَل" كأخ وإخوان، وخرب وخربان وجار وجيران".(١)

وقال في التسهيل: "ومنها "فِعْلان" لاسم على "فُعَل" أو "فُعَال"، أو "فَعَل" مطلقاً، أو "فُعْل" واوي العين".(٢)

فهنا جعل "فَعَل" مطلقاً أي: واوي العين وصحيح العين، وقيد "فُعْل" بواوي العين.

فهذا اختلاف عما سبق رأيه فيه في سبك المنظوم.

الأمر الثاني: أنَه ذكر في سبك المنظوم أنَ ما يحفظ من أوزان مما يجمع على "فِعْلان" ثمانية أوزان هي:

فَعْل ، وفعيل ، وفَعَل ، وفِعْل ، وفَعُول ، وفِعَال، وفُعَال صفة ، ومثل لها بشُجاع ، وفاعل.

وفي الألفية – كما سبق – لم يذكر إلاَ نوعين مما يطرد وجعل الباقي مما يحفظ حيث قال :

... وقَلّ في غيرهما.

أمَا في التسهيل فذهب ابن مالك إلى أنَ "فِعلانا" يطرد في أربعة أوزان هي: اسم على فُعَال ، أو فُعَل ، أو فُعْل ، واوي العين أو فَعَل مطلقاً ، وما عدا ذلك من

(١) ينظر شرح العمدة لابن مالك ٢/٩٣١.
(٢) ينظر التسهيل لابن مالك /ص٢٧٦.

أوزان يحفظ ولا يقاس عليها فقال : "ويحفظ في اسم على "فِعْل" أو "فِعَال" أو "فَعَال" أو فَعُول" أو "فعيل" أو "فاعل" أو "فِعْلة" أو "فَعْل" أو "فَعَلة" ".(١)

فلم يذكر مما ذكره في السبك مما يحفظ من أوزان : فِعْل ، وفُعَال صفة ، وفَعَل وهذا الأخير ذكره – كما سبق – فيما يطرد.

وزاد في التسهيل من أوزان مما يحفظ ولم يذكره في السبك وهي: "فَعَال" و "فِعْلة" و "فَعَلَة".

وفي شرح الكافية وشرح العمدة صرح بأنَ "فَعُولا"، و"فَعيلا" يطرد جمعهما على"فِعلان" نحو: خروف وخرفان، وقعود وقِعدان، وظليم وظِلمان، وصبي وصبيان .(٢)

وبقية الأوزان صرح في شرح الكافية بأنَها أيضاً تجمع على "فِعلان" نحو : قِنو وقِنوان ، ونسوة ونِسوان ، وصِوار وصيران ، وغَزال وغِزلان، وحائط وحيطان ، وعَبْد وعِبدان وقضفة وقِضفان ، وزاد في شرح الكافية: "فُعْلة" مثل: بُرْكة وبِركان .(٣)

والصحيح أنَ ما يطرد جمعه على "فِعلان" هو ما سبق ذكره من أوزان في أول المسألة وهو أربعة أوزان وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين – كما سبق – أمَا ما يتعلق بـــ "فعيل" مثل: ظليم فقد ذكر سيبويه أنَ جمعه على "فِعلان" قليل، قال سيبويه: "وقد كسره بعضهم على "فِعلان"، وهو قليل ، وذلك قولهم: ظليم وظلمان ، وعريض وعرضان، وقضيب وقضبان ، وسمعنا بعضهم يقول: فصيل وفِصلان، شبهوا ذلك بفُعال".(٤)

---

(١) ينظر التسهيل /ص ٢٧٦.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وشرح العمدة ٩٣٠/٢، ٩٣١.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤، ١٨٥٩.
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٠٤/٣، ٦٠٥.

وأمَا ما يتعلق بـــ "فَعُول" مثل: خروف فقد ذكر سيبويه أنَ جمعه على "فِعلان" قياسي وهو مذهب جمهور النحويين أيضاً .(١)

قال سيبويه : "وخروف وأخرفة فإن أردت بناء أكثر العدد كسرته على "فِعلان" وذلك : خرفان وقِعدان وعَتُود وعِدّان، خالفت "فعيلا" كما خالفتها "فُعَال" في أوَل الحرف" .(٢)

فقد وافق ابن مالك النحويين في شرح العمدة وشرح الكافية في "فَعول" وخالفهم في "فعيل" حيث جعل جمعه على "فِعلان" قياسياً ، وفي سبك المنظوم والتسهيل جعلهما محفوظين.

وأمَا ما صرح به ابن مالك في شرح الكافية باطراد "فِعلان" في بقية الأوزان مع حكمه عليها في السبك والألفية والتسهيل بأنَها تحفظ ولا يقاس عليها – كما سبق توضيحه – فإنَ سيبويه ذكر أنَها تجمع على "فِعلان" ، وهو أيضاً مذهب طائفة من النحويين منهم المبرد ، وابن السراج، والفارسي، والصيمري ، وغيرهم من النحويين .(٣)

وقد اختار بعض النحويين المتأخرين مذهب ابن مالك في الألفية والتسهيل وهو أنَ "فعولا" و "فعيلاً" وبقية الأوزان لا تجمع على "فِعلان" وأنَ ما ورد منها يحفظ ولا يقاس عليه (٤) – والله أعلم –.

---

(١) ينظر الكتاب ٦٠٤/٣، ٦٠٥ والمقتضب ٢٠٨/٢ والأصول ٨٦/٣ والتكملة ٤٣٧، ٤٣٩ والتبصرة والتذكرة ٦٦٠/٢، ٦٦٤ وابن يعيش ٥٣/٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/٢ وشرح الشافية للرضي ١٣١/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٦٠٨/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٥٧٦/٣، ٥٩٣، ٦٠٣ ، ٦١٤، ٦٤٣ والمقتضب ٢٠٨/٢ والأصول ٦/٣، ٨ والتكملة /ص ٤٣٧، ٤٣٩ والتبصرة والتذكرة ٦٦٠/٢، ٦٦٤ وابن يعيش ٥٣/٥ وشرح ا لجمل لابن عصفور ٥٣٠/٢ وشرح المقدمة الجزولية ١١٢٩/٣، ١١٣٠.

(٤) ينظر ابن الناظم /ص ٧٧٧ والارتشاف ٤٤٦/١ وتوضيح المقاصد ٦٠/٥ و المساعد ٤٤٧/٣ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والأشموني ١٣٨/٤ والهمع ١٧٨/٢ والتصريح ٣١١/٢.

ما يطرد جمعه على "فُعلان"

من أوزان جمع الكثرة "فُعْلان" وذكر النحويون أنَ ما يطرد جمعه على "فُعْلان" من أوزان هو:

١- اسم على "فَعيل" مثل : قضيب وقُضبان، ورغيف ورُغفان.

قال سيبويه : "قولك : جريب وأجربة ، وكثيب وأكثبة ، ورغيف وأرغفة ، ورُغفان ، وجربان ، وكثبان".(١)

٢- اسم على "فَعَل" صحيح العين مثل : ذكر وذُكران، وحمل وحُملان، وجذع وجُذعان .(٢)

٣- اسم على "فَعْل" مثل: بطن وبُطنان، وظهر وظُهران.

قال سيبويه: "وقد يجيء الفعل "فُعلانا" ، وذلك قولك: ثُغب وثُغبان ، والثغب: الغدير ، وبطن وبُطنان ، وظهر وظُهران".(٣)

٤- اسم على "فِعْل" مثل : ذئْب وذُؤبان.

قال سيبويه: "وقالوا في الذئب: ذُؤبان ، جـــعلوه كثـــغب وثُغبان" .(٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٦٠٤/٣ والمقتضب ٢٠٧/٢ والأصول ٦/٣ والمقرب ٤٧٤/٢و ابن يعيش ٤٢/٥ والهمع١٧٨/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والارتشاف ٤٤٨/١ والهمع ١٧٨/٢ والتصريح ٣١١/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٥٧١/٣ والأصول ٤٣٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤ وشرح الشافية للرضي ٩١/٢ والارتشاف ٤٤٨/١ والهمع ١٧٨/٢ والتصريح ٣١١/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٥٧٥/٣، ٥٧٦ والأصول ٤٣٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ وشرح الشافية للرضي ٩٣/٢ والارتشاف ٤٤٨/١ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ والأشموني ١٣٨/٤.

وقال سيبويه أيضاَ: "وقالوا: صِرْم وصُرمان ، كما قالوا: ذِئب وذُؤبان" .(١)

وهذا النوع الرابع اختلف فيه النحويون فأكثرهم على أنَه قياسي وقيل: قليل ، وكلام سيبويه السابق يدل على أنَه قياسي ، وذكر النحويون مما يحفظ جمعه على "فُعلان" من أوزان هي:

١- فاعل مثل: حاجز وحُجزان ، وراع ورُعيان ، قال سيبويه: "وقالوا: "فُعلان" في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم ، وذلك: راع ورعيان ، وشاب وشبَان".(٢)

٢- أفعل فعلان مثل: أسود وسُودان ، وأعمى وعُميان.(٣)

٣- فُعال مثل: حُوار وحُوران ، وزقاق وزُقَان .(٤)

٤- فَعُول مثل: قَعود .(٥)

٥- فِعْل صفة مثل : رِخل ورُخلان .(٦)

٦- فَعَل صفة مثل : جذع وجُذعان .(٧)

٧- فعيل صفة مثل: قعيد وقُعدان، وثنيّ وثُنيان .(٨)

---

(١) ينظر الكتاب ٥٧٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٦٣٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤.

(٣) ينظر الكتاب٦٤٤/٣وشرح الكافية الشافية١٨٦٠/٤وشفاء العليل ٣/ ١٠٤٢ والارتشاف٤٤٨/١.

(٤) الزُّقاق: السِّكة أو الطريق الضيق ينظر لسان العرب (زقق) والكتاب ٥٧٦/٣ والمقتضب ٢١٠/٢ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ والارتشاف ٤٤٩/١ والتصريح ٣١٢/٢.

(٥) القعود – بالفتح – من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة ، ينظر القاموس (قعد).

(٦) ينظر الارتشاف ٤٤٩/١.

(٧) ينظر الكتاب ٦٣٥/٣ والارتشاف ٤٤٩/١ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣.

(٨) ينظر الكتاب ٦٣٥/٣ والارتشاف ٤٤٩/١ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣.

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد ذكر في السبك ما يطرد جمعه على "فُعلان" وزناً واحداً وهو "فعيل" اسم وذكر الباقي فيا يحفظ فقال: "وفعلان لنحو: قضيب ، ويحفظ في :فَعْل ، وفَعَل، وفَعَال ، وفاعل ، ونحو: ذِئْب ، وثني، وأسود" .(١)

أمَا في الألفية فقد ذكر ثلاثة أوزان يطرد جمعها على "فُعلان" ولم يذكر منها "فِعْل" مثل : ذِئب فقال:(٢)

وفَعْلا اسماً وفعيلا وفَعَل غير مُعَلّ العين فُعلان شَمَل

وهذا ما ذكره أيضاً في شرح العمدة ، وفي شرح الكافية صرح أنَه قليل فقال: "فُعلان" قليل في "فِعْل"(٣)، أي : شاذ.

وهذا يتفق مع ما ذكره في السبك فإنَه ذكر "فِعْل" مثل: ذئب فيما يحفظ وقد صرح في التسهيل بأنَ هذا الوزن – وهو "فِعْل" يجمع على "فُعلان" جمعاً قياسياً فقال: "ومنها "فُعلان" لاسم على "فعيل" أو "فَعَل" ، صحيح العين ، أو "فَعْل" ، أو "فِعْل" .(٤)

وقد اختلف رأي ابن مالك أيضاً في "فَعَل" فقد سبق في السبك أنَه ذكره مما يحفظ ، وهذا عكس ما قاله في الألفية – كما سبق – فقد ذكره في القياسي ، وهذا ما اختاره أيضاً في شرح العمدة وشرح الكافية الشافية قال في شرح

---

(١) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم /ص ٢٥٢.

(٢) ينظر الألفية /ص ٧٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٢٩/٢ وشرح الألفية للأشموني ١٣٨/٤.

(٣) ينظر شرح العمدة ٩٣١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد ص ٢٧٦

الكافية: "أو على "فَعَل" صحيح العين، كذكر وذُكران ، وجَذَع وجُذعان، وحمل وحُملان".(١)

أمَا ما قاله في التسهيل فهو عكس ذلك فقد اختار أنَه يحفظ في "جَذَع"، ولا يقاس عليه. (٢)

قال الأشموني: "وذكر في التسهيل أنَ "فعلانا" يحفظ في "جَذَع" ، ولا يقاس عليه لأنَه صفة".(٣)

قال الصبان: "هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعُبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية".(٤)

والصحيح أنَ ما يطرد جمعه على "فُعلان" هو ما ذكرته سابقاً من أوزان وأنَ هذا مذهب أكثر النحويين، وهو مذهب ابن مالك أيضاً في التسهيل في "فِعْل" وباقي الأوزان ، ومذهبه أيضاً في شرح الكافية وشرح العمدة في "فَعَل" – كما سبق بيانه – وهو مذهب أكثر النحويين منهم سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي(٥)، وهو أيضاً مذهب اللغويين ، قال الجوهري: "الجذع قبل الثني، والجمع جذعان وجذاع".(٦)

أمَا ما ذكره النحويون مما يحفظ جمعه على "فُعلان" فقد سبق ذكره ، ونص عليه كثير من النحويين ومنهم ابن مالك.– والله أعلم –

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٥٩/٤، ١٨٦٠ وشرح العمدة ٩٣١/٢.
(٢) ينظر التسهيل /ص ٢٧٦.
(٣) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٣٨/٤.
(٤) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٣٨/٤.
(٥) ينظر الكتاب ٥٧٥/٣، ٥٧٦ والمقتضب ١٩٥/٢ والأصول ٤٣٦/٢ والتكملة للفارسي ص/٤١٠ التبصرة والتذكرة ٦٤٧/٢ وشرح الجمل ٥١٧/٢ وابن يعيش ١٩/٥ وشرح الشافية للرضي ٩٣/٢.
(٦) ينظر الصحاح للجوهري (جذع) واللسان والقاموس المحيط (جذع).

ما يطرد جمعه على "فواعل"

من أوزان جموع الكثرة "فواعل"، ذكر النحويون ما يطرد جمعه على هذا الوزن، وأوزانه مما ثانيه ألف زائدة هي:

١- فاعَل – بفتح العين – اسم مثل : طَابع[١] وطوابع.

٢- فاعِل – بكسر العين – اسم علم أو غير علم مثل: جابر وجوابر، وكاهل وكواهل.

٣- فاعِل – بكسر العين – صفة مؤنث عاقل مثل: حائض وحوائض.

٤- فاعِل – بكسر العين صفة مذكر غير عاقل مثل : صاهل وصواهل.

٥- فاعلاء مثل: قاصعاء ، وقواصع.

٦- فاعلة اسم وصفة مثل: ضاربة وضوارب ، وفاطمة وفواطم ، وناصية نواص[٢]، ومما ثانيه واو غير ملحقة بخماسي.

٧- فوعل مثل: جوهر وجواهر، فإن ألحقت به لم يجمع على "فواعل" بل تسقط الواو نحو: خورنق، وكوأل تقول: خرانق وكآلل .[٣]

٨- فوعلة مثل: صومعة وصوامع.

---

(١) وهو : الخاتم وكسر العين لغة، ينظر لسان العرب (طبع) وحاشية الصبان ١٤٠/٤.

(٢) ينظر الأشموني ١٤٠/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٤/٤ والارتشاف ٤٤٩/١ وابن يعيش ٥٢/٥وشفاء العليل ١٠٤٢/٣والأشموني ١٤٠/٤والهمع ١٧٩/٢ والتصريح ٣١٢/٢.

وهذا الوزن الأخير زاده بعض النحويين منهم ابن مالك وغيره .(١)

والملاحظ أنَ "فاعِل" مطرد في صفة مذكر غير عاقل مثل: نجوم طوالع ، وجبال شوامخ ، وصواهل.

وهذا بنص سيبويه والنحويين قال سيبويه : "فإن كان "فاعل" لغير الآدميين كسِر على "فواعل" وإن كان لمذكر أيضاً؛ لأنَه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين وذلك قولك: جمال بوازل ، وجمال عواضة".(٢)

فإذا جاء جمع "فاعل" على "فواعل" صفة لمذكر عاقل فقال النحويون إنَه نادر أو شاذ مثل : فارس وفوارس، وهالك وهوالك وناكس ونواكس ، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد وناشئ من الغلمان، ونواش.(٣)

وقد سبق نص سيبويه على عدم جمعه على "فواعل" من هذا النوع ، ونبَه عليه أكثر النحويين .(٤)

وقد تأول النحويون ما جاء منه على أنَ المراد من لا يعقل فالمراد:طائفة هوالك، وطائفة فوارس فيكون على القياس.(٥)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٤/٤ وشرح العمدة ٩٣٥/٢ والتسهيل/ص ٢٧٦ والأشموني ١٤٠/٤.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٣٣/٣.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ١٥٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/٢ والارتشاف ٤٥٠/١ والمقتضب ٢١٦/٢ والأشموني ١٤١/٤ والتصريح ٣١٣/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣٣/٣ وارتشاف الضرب ٤٥٠/١، ٤٥١ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢ والأشموني ١٤١/٤وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/٢.

(٥) ينظرالارتشاف٤٥١/١وشرح الشافية للرضي١٥٤/٢والأشموني١٤١/٤

وذكر المبرد أنَه الأصل ، وأنَه جائز شائع في الشعر، وتجيء هذه الألفاظ ببعد تأويل من تأوَل أنَ المراد طائفة "هوالك" وطائفة "فوارس" قال المبرد: "وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأنَ هذا لا يكون من نعوت النساء فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل.

وقد قالوا: هالك في الهوالك ؛ لأنَه مثل مستعمل ، والأمثال تجري على لفظ واحد فلذلك وقع هذا على أصله .

وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع "فاعلاً" على "فواعل"؛ لأنَه الأصل، قال الشاعر:[١]

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرقاب نواكس الأبصار[٢]

وإن فصلت العين في الإفراد مما كان على "فاعل" مثل : ساباط ، وجاموس ، وطومار، وتوراب، وعاشوراء لم يأت على "فواعل" وفصل بياء فى الجمع فقيل في جمعها : سوابيط وجواميس، وطوامير، وتواريب ، وعواشير" .[٣]

(١) البيت من الكامل ، قائله: الفرزدق ينظر ديوانه /ص ٣٧٦ والكتاب ٦٣٣/٣ والمقتضب ١٢١/١، ٢١٧/٢ والكامل ٢٦٢ والخزانة ٩٩/١ وشرح شواهد الشافية ١٤٢ وابن يعيش ٥٦/٥ والمخصص ١١٧/١٤، ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/٢ والتصريح ٣١٣/٢.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٢١/١ ، ٢١٧/٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٠/١.

وشذ ما جاء من فُعال على "فواعل" مثل قولهم في جمع دُخان: دواخن(١)، وقال النحاس: "هو جمع داخنة".(٢)

قيل : ويجمع "دُخان" على دِخان ، وأدخنة وهو القياس كأغربة ومما شذ أيضاً وجاء على غير قياس في الجمع على "فواعل" قولهم: غثان وغواثن(٣)، وشجن وشواجن(٤)، وحاجة وحوائج، وسمع حائجة، فجاز أن يكون "حوائج" جمعاً لها استغنى به عن جمع "حاجة" على هذا الوزن ، بل قالوا : حاجة وحاجٌ.(٥)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى فقد قال في السبك: "فواعل" لما ثانيه ألف زائدة ، وتلي عينه ياء في نحو: جاموس، وساباط ،ويندر في "فاعل" وصفاً لمذكر عاقل".(٦)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ وشفاء العليل ١٠٤٣/٣ والارتشاف ٤٥٠/١ والمخصص ١١٥/١٤ والصحاح (دخن) ٢١١١/٥ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ والأشموني ١٤١/٤ والهمع ١٧٩/٢.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٤.

(٣) الغُثان: الدخان والجمع : غواثن على غير قياس ينظر لسان العرب (غثن) والصحاح ٢١٦١/٦ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ والارتشاف ٤٥٠/١ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ والأشموني ١٤١/٤.

(٤) الشواجن: أعالي الأودية ينبت نباتاً حسناً ينظر لسان العرب (شجن) وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ وارتشاف الضرب ٤٥٠/١.

(٥) ينظر الارتشاف ٤٥٠/١ ولسان العرب (حوج)

(٦) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم/ص ٢٥٢.

فابن مالك هنا في هذا الكتاب وضع ضابطاً عاماً فيما يطرد جمعه على "فواعل" وهو ما كان ثانيه ألف زائدة، ولم يذكر أمثلة له ، وهذا يشمل – كما سبق – فاعَل وفاعِل... إلخ.

وأمَا قوله : وتلي عينه ياء فلم أجد هذا الشرط إلاَ في هذا الكتاب ومثل له بقوله: "في نحو: جاموس وساباط" وهذا – كما سبق – مما فصلت فيه العين في الإفراد فلم يأت على "فواعل" بل يكون جمعه على "فواعيل" فيقال: جواميس وسوابيط.

وقد ذكر ابن مالك في الألفية أنَ ما يطرد جمعه على "فواعل" سبعة أوزان ومثل لبعضها وذكر ما شذ جمعه على "فواعل" من الوصف لمذكر عاقل فقال :[١]

فواعل لفــوعل وفاعل

وفاعــلاء مع نــحو كاهل

وحائط وصاهل وفاعلة

وشذَ في الفارس مع ما ماثله

وهذا ما قرره في التسهيل أيضا.[٢]

أمَا ما قرره في شرح عمدة الحافظ مما يطرد جمعه على "فواعل" فهي ستة أنواع فلم يذكر "فوْعل".[٣]

أمَا في الكافية الشافية وشرحها فقد زاد نوعاً ثامناً وهو "فوعلة" فقال في نظم الكافية:

فواعل لفَوعل وفــاعَل وفاعلاء – مطلـقاً وفاعِل

---

(١) ينظر الألفية ص ٧٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٣٠/٢

(٢) ينظر التسهيل ص ٢٧٦

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢ / ٩٣٥

وصفاً لأنثى أو مذكّر بلا عقل وشذ في ذكور العُقلا

وقسه في كعاتق وفاعله واجعل لها فوعلة مماثله[١]

وذكر في شرح الكافية الشافية هذه الأنواع الثمانية ومثَّل لها وحكم بشذوذ ما جاء من جمع "فاعل" صفة لمذكر عاقل مثل : فارس وفوارس[٢]، كما ذكر في كتبه السابقة.

والصحيح أنَ "فواعل" من جموع الكثرة يطرد عليها الأنواع الثمانية السابقة التي ذكرها ابن مالك في كتابه الكافية الشافية وشرحها ، وأنَ هذا رأي كثير من النحويين وقد جاء في كلام سيبويه التمثيل لهذا الوزن الثامن وهو: "فوعلة" فقال: "زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلاَ قليلاً ،وكذا وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ... وقد قالوا: جوارب وكيالج جعلوها: كالصوامع والكواكب".[٣]

وقال أيضاً: "ومثل ذلك : فَوْعَلت نحو حوقلت حوقلة وصومعت صومعة".[٤]

وقال أيضاَ: "وفي الصَّومَعة: صَمَعْتُ والصَّومَعة إنَما هي من الأصمع".[٥]

وهذا القول ذكره أيضاً اللغويون .[٦]

أمَا ما قاله ابن مالك والنحويون عن شذوذ ما جاء من جمع "فاعل" صفة لمذكر عاقل فهذا صحيح، وأنَ ما جاء منه فهو متأوَل أو للضرورة الشعرية – كما سبق – والله أعلم –.

---

(١) ينظر الكافية الشافية ٤ /١٨٦٣

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٤، ١٨٦٥.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦٢٠.

(٤) ينظر الكتاب ٤/٢٨٦.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٣١٤.

(٦) ينظر لسان العرب (صمع) والصحاح (صمع) والقاموس المحيط (صمع).

ما يطرد جمعه على "فَعَالَى"

من أمثلة جمع الكثرة "فَعَالَى" ويطرد جمعه فيما يأتي:

الأول: فَعْلاء اسماً نحو: صَحراء وصحارى ، وصفة لأنثى لا مذكر لها مثل: عذراء وعذارى .[١]

الثاني: فَعْلى اسما ألفه للإلحاق مثل: عَلْقى وعَلاقَى.

الثالث: فِعْلى اسماً ألفه للإلحاق مثل: ذِفرى[٢] وذَفارى.

الرابع: فُعْلى وصفاً لأنثى غير"أفْعل" مثل: حُبْلى وحَبَالى [٣]

الخامس: فَعْلان وصفاً مثل: كسلان وكَسَالى ، وسكران وسكارى ، وندمان وندامى .[٤]

السادس: فَعْلى صفة مثل: سكرى وسكارى ، حَرْمى[٥] وحَرَامَى.

قال سيبويه: "ويقال: شاة حَرمى وحِرَام وحَرامَى؛ لأنَ فَعْلى صفة بمنزلة التي لها فعلان ، كأنَ ذا لو قيل في المذكر قيل: حَرْمان .[٦]

---

(١)ينظرالكتاب٣/٦٠٩وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٨ والأشموني ٤/١٤٣

(٢) الذفرى: العظيم الشاخص خلف الأذن، جمعه: ذفريات وذفارى، ينظر القاموس(ذفر).

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٨ والمقتضب ٢/٢٣٠ وشفاء العليل ٣/١٠٤٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣٦ والهمع ٢/١٧٩ والارتشاف ١/٤٥٢ والتصريح٢/٣١٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٦٤٥، ٦٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣٧ وشفاء العليل ٢/١٠٤٣ وشرح الشافية للرضي ٢٠/١٦٧.

(٥) يقال: شاة حرمى إذا اشتهت الفحل ينظر الصحاح(حرم) واللسان (حرم) والكتاب ٣/٦٤٦.

(٦) ينظر الكتاب ٣/٦٤٦.

وقال ابن خالويه: "سكارى وكسالى لغة بني تميم" .(١)

ما يحفظ جمعه على فَعَالى:

يحفظ "فعالى" في مثل: حبِط(٢) وحَبَاطَى ، ويتيم ويتامى، وطاهر وطهارى ، ومهري ومهارى ، وشاة رئيس وشاة رآسَى ، وأيّم وأيَامَى ، على مذهب سيبويه، وعند الأخفش هو مقلوب وأصله: أيائم(٣) ، أبدل من الهمزة ياء، فصار : أيامى كالحبالى ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، فصار أيامى كحبالى ، ووزنه على هذا "فيالع" .(٤)

وقيل: لمَا صار إلى "أيائم" قلب قبل أن تصير الياء إلى القلب همزة فكان القلب عوضاً من الإعلال، ومنجياً منه.(٥)

موقف ابن مالك مما يطرد جمعه على "فَعَالى":

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم مع ما قاله في كتبه الأخرى ففي السبك جعل ما يطرد جمعه على "فَعَالى" خمسة أوزان فقال: "فَعَالى" لنحو: كسلان وندمان ، وذِفْرى ، وغضبي ، وحُبْلى ، وفَعْلاء" .(٦)

---

(١) ينظر مختصر شواذ القرآن /ص٣٣.

(٢) الحبط: المنتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ينظر الصحاح (حبط) واللسان (حبط) ينظر الكتاب ٦٤٦/٣ وشرح الشافية للرضي ١١٩/٢ وشفاء العليل ١٠٤٣/٣ والهمع ١٧٩/٢ والأشموني١٤٤/٤

(٣) ينظر الكتاب ٦٥٠/٣ والكشاف للزمخشري٢٣٣/٣و البحر المحيط ٤٥١/٦ وشرح الشافية للرضي١٤٦/٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٣/١.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٣.

(٦) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم /ص/٢٥٢، ٢٥٣.

فذكر هنا خمسة أوزان يطرد جمعها على فَعَالى وهي:

١- فعلان. ٢- فِعْلى. ٣- فَعْلَى.

٤- فُعْلى ٥- فَعْلاء.

ولم يقيد "فَعْلاء" بكونها صفة أو اسماً فإطلاقه جمعها على فَعَالى يدل هنا على جواز اطراد جمعها سواء أكانت اسما أم صفة.

وهذا ما اختاره في الألفية أيضاً فقال:(١)

وبالفَعَالَى والفَعَالَى جُمعا صحراءِ والعذراء والقيسَ اتبعا

فتمثيله بصحراء و العذراء يدل على أنَ "فَعْلاء" يطرد جمعها على "فَعَالى" اسما وصفة.

وهذا ما اختاره – أيضاً – في شرح الكافية فقال: "ولك في جمع :صحراء وعذراء أن تقول: صحارٍ وعذارٍ، وصحارى ، وعذارى ، وكذلك ما أشبههما".(٢)

وقد اختلف رأي ابن مالك في شرح العمدة والتسهيل فذهب فيهما إلى أنَ "فَعْلاء" يحفظ وغير مقيس جمعه على "فَعالى" إذا كان صفة مثل" عذراء" .(٣)

والصحيح هو ما قاله ابن مالك في السبك والألفية وشرح الكافية الشافية وهو أنَه يطرد جمع "فَعْلاء" على "فَعَالى" سواء أكانت اسماً أم صفة وهذا مذهب سيبويه والجمهور قال سيبويه: "وأمَا ما كان على أربعة أحرف ، وكان آخره ألف تأنيث، فإن أردت أن تكسِره فإنَك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث ، ويُبنى على

(١) ينظر الألفية /ص٧٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٣١/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٨١ وتوضيح المقاصد ٦٩/٥ وضياء السالك ٢٠٩/٤، ٢١٠ والمكودي ٢٠٤ وشرح الألفية للأشموني١٤٣/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤.

(٣) ينظر شرح العمدة ٩٣٥/٢، ٩٣٦ والتسهيل/ص ٢٧٦،٢٧٧.

"فَعَالى" وتُبدل من الياء الألف، وذلك نحو قولك في حُبْلى: حَبَالَى، وفي ذِفْرى: ذَفَارَى، وقال بعضهم: ذِفْرى وذَفار، ولم ينوّنوا ذِفَرى ، وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث ، وذلك قولك: صحراء، وعذراء ، وعذارى ، وقد قالوا: صحارٍ وعذارٍ" .(١)

وهذا أيضا مذهب أكثر النحويين منهم أبو علي الفارسي قال: "وما كانت العلامة فيه خامسة ، فنحو: صحراء وعذراء ، قالوا في التكسير له: صحارَى وعذارَى".(٢)

وقد جعله بعض النحويين مما يحفظ إذا كان "فَعْلاء" صفة منهم أبو حيان(٣) – والله أعلم –.

(١) ينظر الكتاب ٦٠٩/٣.

(٢) ينظر التكملة للفارسي /ص٤٤٦ وابن يعيش ٥٨/٥، ٥٩ وشرح الشافية للرضي ١٦٣/٢ والأشموني ١٤٣/٤ والتصريح ٣١٤/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

ما يطرد جمعه على "فعائل"

من أوزان جمع الكثرة "فعائل" ، وهو يطرد جمعه في كل رباعي مؤنث قبل آخره مدّة، مختوماً بالتاء، أو مجرداً منها.

وذكر سيبويه وأكثر النحويين أنَ "فعائل" يطرد في عشرة أوزان منها خمسة أوزان بالتاء ، وخمسة أوزان مجردة من التاء.

<u>فأمَا التي بالتاء فهي:</u>

١- فَعَالة مثل: سحابة وسحائب ، وحمامة وحمائم ، ودجاجة ودجائج.

٢- فِعَالة مثل: رسالة ورسائل ، وجِنازة وجنائز، وكنانة وكنائن ، وعمامة وعمائم.

٣- فُعَالة مثل: ذُؤابة وذوائب ، وذُبابة وذبائب.

٤- فَعولة مثل: حَمُولة وحَمائل ، وحَلوبة وحلائب ، وركُوبة وركائب.

٥- فعيلة مثل: صحيفة وصحائف ، وخليفة وخلائف.(١)

<u>وأمَا التي بلا تاء فهي:</u>

١- فَعَال نحو: شَمَال وشمائل .(٢)

٢- فِعَال مثل: شِمال وشَمائل .(٣)

---

(١) ينظر الكتاب ٦٠٦/٣، ٦٠٨، ٦١٠، ٦١١، ٦٣٦، ٦٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/٢ :٥٣٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٦٦/٤ والارتشاف ٤٥٤/١ وابن الناظم ٧٨٠ والمساعد ٤٥٦/٣ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ والهمع ١٧٩/٢ والنحو الوافي ٦٥٥/٤.

(٢) ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) مقابل اليمين.

٣- فُعال مثل: عُقَاب وعقائب.

٤- فَعُول مثل: عَجُوز وعجائز، وصَعُود وصعائد ، وسلوب وسلائب.

٥- فعيل مثل: سعيد – علم امرأة – وسعائد .(١)

وزاد بعض النحويين فيما يجمع على "فعائل" بعض الأسماء وهي:

شَمْأل ، وشمائل ، وجُرَائِض وجَـرَائض ، وقَريثـاء وقرائـث ، وبَرَاكـاء وبرائك، وجلولاء وجلائل ، وحُبَارى بعد حذف الألف: حبائر ، وحَزَابية بعد حذف الياء: حزائب .(٢)

موقف ابن مالك في هذه المسألة:

تباين موقف ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى، قال في السبك: "فعائل لفَعيلة ونحو: رسالة ، وحمامة ، وذؤابة ، وحَلوبة ، ويحفظ في الوصف والعاري من التاء".(٣)

فلم يذكر ابن مالك هنا مما يطرد جمعه على "فعائل" مما هو مختوم بالتاء إلاَ أربعة أوزان هي : فِعَالة ومثَل لها برسالة ، وفَعَالة ومثل لها بحَمَامة ، وفُعَالة ومثل لها بذؤابة ، وفَعُولة ، ومثل لها بحَلُوبة وترك الوزن الخامس مما هو مختوم بالتاء، وهو: فعيلة مثل : صحيفة.

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٠٦، ٦٠٨، ٦١٠، ٦١١، ٦٣٦، ٦٣٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٨٦٦ وابن الناظم ٧٨٠ والارتشاف١/٤٥٤ والمساعد ٣/٤٥٦ وشفاء العليل ٣/١٠٤٤ والهمع ٢/١٧٩ وابن يعيش ٥/٤٤، ٤٧ – ٥١، ٦٢.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/١٦٥والارتشاف ١/٤٥٥ وتوضيح المقاصد ٥/٦٨ والمساعد ٣/٤٥٧ وشفاء العليل ٣/١٠٤٥ والهمع ٢/١٧٩ والأشموني ٤/١٤٢.

(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم /ص٢٥٣.

وحكم أيضاً على الوصف والعاري من التاء بأنَه يحفظ الجمع فيه على فعائل.

بينما ذكر في الألفية أنَ فعائل يطرد جمعه مما كان على فَعَالة أو شبهه – أي باقي الأوزان – بالتاء أو المجرد من التاء ولم يجعل منها شيئاً غير مطرد فقال:

وبفَعَائل اجْمَعَنْ فَعَالَة وَشِبهَهُ ذا تاءٍ أو مُزَالَه(١)

فاختلاف رأي ابن مالك هنا واضح ، واختلف رأيه أيضاً في كتابه شرح عمدة الحافظ ، فإنَه مثَل للمختوم بالتاء ، ولم يمثل للمجرد منها إلاَ لـــ "فَعُول" مثل: عجوز، وصعود... لأنَ جمعه على فعائل كثير.

وزاد في شرح العمدة أنَ "فعيلة" يطرد جمعها على "فعائل" اسماً كانت أو صفة، واشترط في "فعولة" أن تكون بمعنى "مفعولة" نحو: ركوبة وركائب ، وحلوبة وحلائب.(٢)

واختلف رأي ابن مالك أيضاً في التسهيل ، فقد ذكر أنَ "فعائل" يطرد في الأوزان الخمسة المختومة بالتاء، وهي: فَعُولة ، وفَعيلة ، وفِعَالة ، وفَعالة ، وفُعالة ، واشترط فيها أن تكون أسماء ما عدا: "فعيلة" فاشترط فيها ألاَ تكون بمعنى "مفعولة" نحو: جريحة وقتيلة، فلا يجمع على "فعائل" ، فإذا توفر في "فعيلة" الشرط السابق وهو أن يختم بالتاء جمعت على "فعائل" سواء أكانت اسماً نحو : صحيفة أم صفة نحو: ظريفة.

أمَا باقي أخواتها إذا كُنّ صفات فلا يجمعن على "فعائل" لأنَه اشترط فيهن الاسمية.

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٣١/٢ وشرح الألفية للأشموني ١٤١/٤ والألفية/ص ٧٢.
(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٣٦/٢، ٩٣٧.

واشترط أيضاً في "فعولة ، وفَعالة ، فِعالة ، وفُعالة" عدم خلوهن من التاء ، فإن تجردن من التاء حفظ فيهن "فعائل".(١)

وقد اختار هذا الرأي أيضاً بعض النحويين منهم أبو حيان والسيوطي .(٢)

أمَا ما قاله ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها فقد استقر رأيه على أنَ ما يطرد جمعه على "فعائل" عشرة أوزان منه خمسة بالتاء ، وخمسة مجردة من التاء ولم يشترط ما اشترطه في التسهيل فقال في نظم الكافية الشافية:

وب"فعائل" اجمعن "فَعَالة" "فَعيلة" "فُعَالة" "فِعَالة"

كذا "فَعُولة" وذي الخمس بلا تاء إناث كذوات التا اجعلا(٣)

وذكر الأمثلة على ذلك في الشرح بالتاء ومجردة من التاء، ثم قيد ما يجمع من "فعيل" على "فعائل" فقال: "وأمَا "فعائل" جمع "فعيل" من هذا القبيل فلم يأت في اسم جنس – فيما أعلم – لكنَه بمقتضى القياس لِعَلَم مؤنث كسعائد جمع سعيد – علم امرأة – ".(٤)

والصحيح هو ما قاله ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها وهو أنَه يجوز جمع الأوزان العشرة على "فعائل" سواء من الأسماء أو الصفات ، وسواء كن

(١) ينظر التسهيل /ص٢٧٧، ٢٧٨.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٤٥٥/١ والهمع ١٧٩/٢.
(٣) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ١٨٦٣/٤، ١٨٦٤.
(٤) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ١٨٦٦/٤، ١٨٦٧.

مؤنثة بالتاء ، أو مجردة منها ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين المتأخرين كالمرادي ، والرضي وأبي حيان والسيوطي وغيرهم .(١)

بل وزاد بعضهم أوزاناً أخرى من الأسماء – كما سبق – منها: شَمْأل ، وشمائل ، وجُرَائِض وجَرَائض ، وقَريثاء وقرائث ، وبَرَاكاء وبرائك ، وجلولاء وجلائل ، ومع حذف ما بعد اللام في مثل: حُبَارى وحبائر وحَزَابية وحزائب .(٢)

وهذا اختيار أكثر المتأخرين من النحويين وهو الذي أختاره – والله أعلم –

(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٦٨/٥ وشرح الشافية للرضي ١٦٥/٢ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٥٥/١ والهمع ١٧٩/٢ والمساعد ٤٥٧/٣ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ والأشموني ١٤٢/٤.

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ١٦٥/٢ والارتشاف ٤٥٥/١ و توضيح المقاصد ٦٨/٥ والمساعد ٤٥٧/٣ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ والهمع ١٧٩/٢ والأشموني ١٤٢/٤.

أصالة وزن "فُعْلَل" في الرباعي المجرد

اتفق الصرفيون على خمسة أوزان للاسم الرباعي المجرد وهي :

١- فَعْلَل بفتح الأول والثالث ، ويكون اسماً مثل : جَعْفَر(١) وصفة مثل: سَهْلَب .(٢)

٢- فِعْلِل بكسر الأول والثالث، ويكون اسماً مثل: زِبْرِج(٣)، وصفة مثل: خِرْمِل .(٤)

٣- فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون اسماً مثل: دِرْهَم وصفة مثل : هِبْلَع .(٥)

٤- فُعْلُل بضم الأول والثالث ، ويكون اسماً مثل: بُرْثُن(٦)، وصفة مثل : جُرْشُع .(٧)

---

(١) وهو : النهر الصغير ، ينظر لسان العرب (جعفر).

(٢) وهو: الطويل عامة وقيل: الطويل من الرجال ينظر اللسان(سهلب)

(٣) الزبرج: الذهب أو الزينة ، ينظر اللسان (زبرج) والصحاح ٣١٨/١ والكتاب ٢٨٩/٤ وفقه اللغة للثعالبي ٢١/٥ والممتع ٦٦/١ والرضي ٥١/١

(٤) الخرمل: المرأة الحمقاء وقيل: العجوز ينظر الصحاح ١٦٨٤/٤ واللسان (خرمل) والكتاب ٢٨٩/٤.

(٥) هبلع: هو الأكول ينظر لسان العرب (هبلع).

(٦) البرثن: مخلب الأسد واسم قبيلة أيضاً ينظر لسان العرب (برثن) والقاموس ٢٠١/٤ والصحاح ١٠٧٨/٥ والجمهرة ١١١١/٢ والكتاب ٢٨٨/٤ والمنصف ٢٥/١ والممتع ٦٦/١ والرضي ٥١/١.

(٧) الجُرشُع: العظيم الصدر وقيل : الطويل ينظر اللسان (جرشع) والصحاح ١١٩٥/٣ والجمهرة ١١٣٧/٢ والمجمل ٢٠٧/١ والمقاييس ٥١٢/١ وينظر الكتاب ٢٨٨/٤ والممتع ٦٦/١.

٥- فِعَلّ بكسر الأول وفتح الثاني، ويكون اسماً مثل: قِمَطر(١)، وصفة نحو: سِبَطر .(٢)

واختلفوا في الوزن السادس وهو "فُعْلَل" بضم الأول وفتح الثالث فقد أثبت هذا الوزن الكوفيون والأخفش فيكون بناءً سادساً أصالة محتجين بما رواه الفراء والأخفش ، فقد حكى الفراء: بُرْقُع ، وبُرْقَع(٣)، وطُحْلُب(٤)، وطُحْلَب ، وقُعْدُد(٥)، وقُعْدَد ، ودُخْلُل(٦) ودُخلَل. بضم الأول والثالث ، وضم الأول وفتح الثالث في هذه الكلمات .(٧)

وروى الأخفش : جُخْدَب(٨)، وفي الصفة نُقِل: جُرْشَع(٩)

أمَا البصريون إلاَ الأخفش فذهبوا إلى أنَ الرباعي المجرد من الأسماء لا يكون على وزن "فُعْلَل" فهم لا يرون إلاَ الضم(١٠)، وتبعهم ابن السراج .(١١)

---

(١) القمطر هو: وعاء الكتب ينظر لسان العرب (قمطر) والقاموس (قمطر)
(٢) السِّبطر هو: الماضي الشهم وقيل: الشديد الصلب ينظر القاموس (سبطر) واللسان(سبطر) والصحاح ٦٧٦/٢.
(٣) البرقع هو: نقاب المرأة ، ينظر الصحاح (برقع) واللسان (برقع)
(٤) الطحلب هو: خضرة تعلو الماء المزمن، ينظر القاموس (طحلب) واللسان (طحلب).
(٥) القعدد هو: الرجل الجبان القاعد عن الحرب ينظر لسان العرب (قعد) والقاموس (قعد).
(٦) الدخلل هو: المداخل المباطن وما يداخل الرجل من نية ومذهب ينظر لسان العرب (دخل).
(٧) ينظر المنصف ٢٦/١، ٢٧ وشرح الملوكي /ص ٢٦، ٢٧.
(٨) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٨/١ والمنصف ٢٧/١.
(٩) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل: الطويل ينظر الصحاح ١١٩٥/٣ والجمهرة ١١٣٧/٢ والقاموس ١٢/٣واللسان (جرشع) والمقاييس ٥١٢/١ وينظر الكتاب ٢٨٨/٤، ٢٨٩ والممتع٦٦/١ والارتشاف ١٢٢/١.
(١٠) ينظر الكتاب ٢٨٩/٤ والمقتضب ٢٠٤/١ والممتع ٦٦/١ والارتشاف ١٢٢/١، ١٢٣.
(١١) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١٨٢/٣، ١٨٣.

وعند البصريين ومن تبعهم أنَ ما جاء منه على الفتح يُخرَّج على النحو الآتي:

١- أن يكون "فُعْلَل" فرعاً على "فُعْلُل" مخففاً عنه قال ابن عصفور: "فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، فإنَما ثبت "فُعْلَل" بأن يوجد لا يجوز معه "فُعْلُل" – بالضم – فأن لم يوجد الفتح إلاَ مع الضم دليل على أنَه ليس ببناء أصلي"(١)

وقال ابن جماعة نقلاً عن ابن مالك: "فلو كان "فُعْلَل" أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد عن "فُعْلُل" فعلم بذلك أنَ فتح ما فُتح لم يكن إلاَ فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلاَ ساكن وهو حاجز غير منيع"(٢)

٢- أن يكون "فُعْلَل" فرعاً على "فُعالل" قال ابن يعيش: "ورواية الأخفش محمولة على إرادة : جُخَادب ثم حذفوا؛ لأنَهم يقولون: جُخّدب ، وجُخَادب ، كما قالوا: عُلَبط ، وعُلابط(٣)، وهُدَبد ، وهُدَابد(٤)" .(٥)

وقد رد ابن إياز هذا قائلاً : " ولا يجوز أن يكون "جُخدَب" منقوصاً من "جُخادب" بدليل إسكان الخاء، ولو كان منه لقيل: جُخَدب بفتحها وكسر الدال كعُلَبط وهُدَبد لمَا كان محذوفين من عُلابط ، وهُدابد" .(٦)

---

(١) ينظر الممتع لابن عصفور ٦٧/١ والمساعد ١٥/٤.

(٢) ينظر مجموعة الشافية للجاربردي وآخرين ٣٤/١والتسهيل ص ٢٩١.

(٣) هو : الغليظ من اللبن ينظر لسان العرب (علبط).

(٤) هو: اللبن الخاثر جداً، ينظر لسان العرب (هدبد).

(٥) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش /ص ٢٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وينظر الكتاب ٢٨٩/٤ والممتع لابن عصفور ٦٨/١ وشرح الشافية للرضي ٤٩/١ وإتلاف النصرة /ص١٠٩.

(٦) ينظر شرح إيجاز التعريف لابن إياز /ص١٥.

٣- خرّج بعضهم ما رُوي بالفتح : جُؤْذَر، على أنَه اسم أعجمي(١)، وإذا استقام هذا التخريج في هذه اللفظة ؛ فإنَه لا يستقيم في غيرها مما ذكر.

وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش من النحويين ابن يعيش وأبو حيان ، والرضي ، والقواس، وابن عقيل.(٢)

رأي ابن مالك في هذه المسألة:

تباين رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع ما قاله في كتبه الأخرى، ففي السبك أقر هذا الوزن ولم ينكره فقال: "وإن كان رباعياً توافق أوله وثالثه في الحركات، أو كسر أوله وفتح ثانيه، أو ثالثه، أو ضم أوله وفتح ثالثه، خلافاً لمن أنكره".(٣)

وهذا ما أثبته أيضاً في الألفية وحكم بأصالته فقال:(٤)

لاسم مُجرّد رُبَاع فَعْلَل وفِعْلِل وفُعْلُل وفعلل

ومـــع فِـعَلّ فُعْلَـل ..

فهذا واضح في أنَ وزن "فُعْلَل" عند ابن مالك في السبك والألفية من أوزان الرباعي المجرد الأصول.

---

(١) ينظر الممتع لابن عصفور ٦٧/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش /ص ٢٦ والارتشاف ١٢٣/١ و شرح الشافية للرضي ٤٨/١ وشرح ألفية ابن معط للقواس ١١٦٨/٢ وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٤٩٠/٢

(٣) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك /ص ٢٦٠.

(٤) ينظر ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٣٨٩/٢.

وقد اختلف رأيه في تسهيل الفوائد وحكم بفرعيته فقال: "وتفريع "فُعْلَل" أظهر من أصالته" .(١)

وحكم بقلته أيضاً في الكافية الشافية فقال:(٢)

وللرباعي إن يُجرد فَعْلَل وفِعْلِل وفُعْلُل وفِعْلَل

كذا فِعَلّ وقَلـــيل فُعْلَل ..

وبيَن هذا في الشرح فقال: " "وفُعْلَل" كطُحْلب وهذا المثال صحيح من جهة النقل برواية الأخفش ، وأهل الكوفة.

لكنَه لم يثبت في شيء مما نقلوه فتح إلاَ والضم فيه مسموع.

بخلاف "فُعْلُل" بضم اللام ، فإنَ أكثره لم يسمع فيه فتح كبُرثُن" – للمخالب – وعُرْفُط – لشجر – ، وبُرْجُد – لكساء مخطط –".(٣)

فمخالفة وتباين رأي ابن مالك هنا واضح في التسهيل والكافية وشرحها وهذا آخر ما استقر إليه.

والصحيح أنَ مذهب الكوفيين والأخفش هو الراجح وهو الذي اختاره ابن مالك أوَلاً وقال به وهو اختيار أكثر النحويين – كما سبق – وهو أنَ وزن "فُعْلَل" بضم الأول وفتح الثالث من أوزان الاسم الرباعي المجرد، والذي يدل على ثبوت هذا الوزن وجهان:

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد /ص ٢٩١.

(٢) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٢٢/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٢٣/٤.

الأول: ما سُمع منه مما حكاه الفراء من قولهم: طُحْلَب، وبُرْقَع ، وقُعْدَد ، ودُخْلَل ، وهو ثقة وإن كان المنقول غير مشهور وما سُمع أيضاً مما حكاه الأخفش من قولهم: جُخْدَب.

الثاني: أنَ هذا الوزن أُلحق به: سُؤْدَد – بمعنى السيادة – وعُوْطَط من لفظ عائط ، وعُنْدَد. فإظهار التضعيف دليل على إرادة الإلحاق بـــ "جُخْدَب" كما قالوا: مَهْدَ، وقَرْدَد، حين أرادوا إلحاقه بـــ "جعفر" ، ولولا ذلك لوجب الإدغام .[١]

وقد نقل عن بعضهم قوله: "ومعلوم أنَ الإلحاق يستدعي مثالاً يُلحق به فلو كان هذا المثال معدوماً لما ورد عنهم ما هو ملحق به".[٢]

وإلى ذلك ذهب اليزدي ، وابن إياز ، وغيرهما[٣]. – والله أعلم –

---

(١) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ وشرح الشافية للرضي ٤٨/١ وشرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٣، ١٤ وشرح ألفية بن معط للقواس ١١٦٩/٢.

(٢) ينظر شرح إيجاز التعريف لابن إياز ص ١٣، ١٤.

(٣) ينظر شرح الشافية للخضر اليزدي ٤٤/١، وشرح إيجاز التعريف لابن إياز ص١٣،١٤، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١١٦٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٤٨/١.

الخـــــاتمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد هذا التطواف في كتاب من كتب ابن مالك ، وهو " سبك المنظوم وفك المختوم " وكان موضوع البحث فيه : " تبايُن آراء ابن مالك في سَبك المنظوم وفك المختوم"

وكان ما توصلت إليه من نتائج تتلخص في الآتي :

١ – أنَ التبايُن والاختلاف في الرأي في المسألة الواحدة كما جاء بين العَالِم وغيره لروح المنافسة بينهما ، ولإثراء اللغة جاء أيضاً في آراء العَالِم الواحد ، فقد يكون له في المسألة الواحدة رأيان أو أكثر ، وهذا قد حدث عند كثير من العلماء ومنهم النحويون ، وفي كل العلوم ، ولم يكن مقصوراً على عصر دون عصر ، فقد ظهر عند المتقدمين من النحويين كأمثال الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، والأخفش الأوسط ، والمبرد ، وغيرهم ، وظهر أيضاً عند المتأخرين منهم أمثال الفارسي ، والشلوبين ، وابن جني ، وابن مالك ، وأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام وابن عقيل وغيرهم .

٢ – أنَ تقادم الزمن له أثر في تبايُن رأي العَالِم ، وذلك لكثرة اطلاعه على آراء الآخرين ، أو اطلاعه على شواهد وأدلة جديدة لم يكن قد اضطلع عليها من قبل ، فيحدث له نوع من التفكير يتطور فيه النظر يجعله يعدل عن رأيه

السابق إلى رأي آخر في المسألة الواحدة ، وهذا ما حدث مع ابن مالك في كتبه المختلفة .

٣ – أنَ هذا التبايُن والاختلاف في الرأي عند العَالِم لا يُعد اضطراباً في الرأي بل دليل على النضج الفكري ، وعدم الجمود ، وأنه يسعى إلى الرأي الصواب حتى ولو عدل عن رأيه الأول ، فالرجوع إلى الحق من صفات العلماء .

٤ – أنَ التبايُن والاختلاف في الرأي في المسألة الواحدة عند ابن مالك مرده أنَه عالم مجتهد ، كثير الاطلاع على آراء الآخرين ، وعلى كتب النحو واللغة وكلام العرب (شعراً ونثراً) فقد يقول رأياً في وقت يعدل عنه في وقت آخر ، وبهذا نجد له في المسألة الواحدة رأيان أو أكثر .

٥ – أنَ ما تباين فيه رأي ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع كتبه الأخرى كثير ، وقد جاء في النحو والصرف – كما سبق – وهذا لأنه – كما قال السيوطي – قد جزم في هذا الكتاب كثيراً بخلاف ما رجحه في سائر كتبه .

٦ – أنَ أكثر ما تباين فيه رأي ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مع كتبه الأخرى كان رأيه في غير هذا الكتاب هو الصحيح – من وجهة نظري – سواء في شرح التسهيل ، أو في الكافية الشافية وشرحها أو في غيرهما من كتب ، لأنَ أكثر آرائه في هذه الكتب آراء معللة ومستندة إلى أدلة وشواهد كثيرة ، أما آراؤه في سبك المنظوم فهي مرسلة ، وقد يكون رأيه في سبك المنظوم هو الصحيح كما سبق في بعض المسائل .

أما عن اختياري وتعقيباتي على ما تبايَنت به آراء ابن مالك فقد كان موقفي – قدر اجتهادي – في كثير منها مع ما قاله في غير سبك المنظوم وفك المختوم ، وفي قليل منها مع ما قاله في سبك المنظوم ، وقد اعتمدت فيها – إلى حد كبير – على ما علل به ابن مالك آرائه وأيدها بالدليل ، وعلى آراء أكثر النحويين الذين أبدوا برأيهم في هذه المسائل واعتمدوا فيها على الدليل السماعي في كثير من الأحيان ، أو القياسي في بعضها ، أو هما معاً .

هذا ، وصلي اللهم وسلم وبارك علي سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم .

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم ٠

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي ط أولى عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

٣- أسرار العربية للأنباري تحقيق / محمد بهجت البيتار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٤- الإصباح في شرح الاقتراح تأليف الدكتور/محمود فجال ط- دار القلم دمشق .

٥- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتيلي ط - الأردن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٦- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - ط القاهرة - بدون تاريخ .

٧- إعراب الحديث النبوي للعكبري تحقيق / عبد الإله نبهان ط - سوريا ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م

٨- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد ط - القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٩- الأعلام لخير الدين الزركلي ط - بيروت ١٩٨٤

١٠- الأمالي الشجرية لابن الشجري ط - بيروت بدون تاريخ .

١١- الأمالي لأبي علي القالي ط - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

١٢- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادي حسن حمود ط - بيروت ١٩٨٥ م

١٣- إملاء ما منَ به الرحمن للعكبري ط بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ط – القاهرة بدون تاريخ .

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف /محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الطلائع ٢٠٠٩ م

١٦- الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د / حسن شازلي فرهود ط- القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

١٧- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي – بدون تاريخ .

١٨- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك ط – بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٩- البحر المحيط لأبي حيان ط – ثانية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

٢٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د / عياد بن عيد – ط بيروت ١٩٨٦ م

٢١- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثانية دار الفكر ١٩٧٩ م

٢٢- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د / فتحي أحمد مصطفى ط – مكة المكرمة ١٤٠١ هـ

٢٣- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق / علي محمد البجاوي ط – القاهرة ١٩٧٦ م

٢٤- التحصيل والتمثيل لأحكام التسهيل لابن هانيء الغرناطي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق/محمد عبد العزيز مكي .

٢٥- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ط - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

٢٦- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق/مصطفى أحمد أحمد حبالة .

٢٧- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / السيد تقي الدين .

٢٨- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الثالث رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / حماد حمزة البحيري .

٢٩- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الرابع رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / الشربيني إبراهيم .

٣٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق / محمد كامل بركات ط - القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٣١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط - مصطفى الحلبى بالقاهرة .

٣٢- تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ١٩٧٦ م

٣٣- تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / محمد السعيد عبد الله ١٩٨٠ م

٣٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ط دار المعرفة بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٣٥- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د / كاظم بحر المرجان ط - العراق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٣٦- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني تحقيق / أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ط - بغداد ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م

٣٧- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الثاني- رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / جابر محمد السراجة ١٩٨٣ م

٣٨- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الثالث - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / إبراهيم جمعة العجمي١٩٨٧ م

٣٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د / عبد الرحمن علي سليمان ط مكتبة الكليات الأزهرية

٤٠- التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق د / يوسف أحمد المطوع ط - الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٤١- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي - للألباني ط دار الكتب العلمية بيروت .

٤٢- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د / علي توفيق الحمد ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٤٣- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د / رمزي منير البعلبكي ط بيروت ١٩٨٧ م

٤٤- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ط – دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣ م

٤٥- جواهر الأدب للأربيلي شرح وتحقيق د / حامد أحمد نيل ط – القاهرة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

٤٦- حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ الخضري ط – دار الفكر بيروت ١٩٧٨ م

٤٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٤٨- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ط دار الرق – بيروت

٤٩- حروف المعاني للزجاجي تحقيق د/ علي توفيق الحمد ط – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م

٥٠- الحماسة البصرية تصحيح وتعليق د / مختار الدين أحمد إمام ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م

٥١- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق /عبد السلام هارون ط الخانجي بالقاهرة٠

٥٢- الخصائص لابن جني تحقيق /الشربيني شريدة ط دار الحديث – القاهرة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٥٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ط – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ هـ

٥٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط ثانية دار المعرفة للطباعة بيروت – لبنان ١٩٧٣ م ٠

٥٥- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار نهضة مصر للطباعة .

٥٦- ديوان الأعشى شرحه وقدم له / مهدي محمد ناصر الدين ط بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م

٥٧- ديوان جرير ط بيروت .

٥٨- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د / سيد حنفي ، وحسن الصيرفي ط الهيئة العامة ١٩٧٤م .

٥٩- ديوان الحطيئة تحقيق/ نعمان أمين طه - ط مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م

٦٠- ديوان ذي الرمة تحقيق د/عبد القدوس أبو صالح ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

٦١- ديوان الفرزدق ط بيروت .

٦٢- ديوان كثير عزة جمع وشرح د / إحسان عباس ط - بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

٦٣- ديوان النابغة الذبياني - شرح وتقديم / عباس عبد الستار ط - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

٦٤- ذيل الأمالي ط - منشورات دار الآفاق الحديثة بيروت لبنان ١٩٨٠ م

٦٥- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد - ط أولى مطبعة المدني - القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٦٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٦٧- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف ط ثانية دار المعارف بمصر .

٦٨- سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك تحقيق أ. د / عدنان محمد سلمان ، أ. م / فاخر جبر مطر – ط – أولى دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٦٩- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لمحمد بن صلاح الصنعاني تحقيق / محمد ناصر الألباني ط – مكتبة المعارف ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٧٠- سراج القاريء المبتديء ومعه غيث النفع (وهو شرح ابن القاصح على الشاطبية) ط – القاهرة ١٩٣٤ م

٧١- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د / حسن هنداوي ط دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م

٧٢- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق / أحمد السقا – ط – القاهرة .

٧٣- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ط – القاهرة ١٩٣٢ م

٧٤- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي/ تحقيق عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨ م

٧٥- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ومعه حاشية الصبان ط عيسى الحلبى بمصر .

٧٦- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٦ ه – ٢٠٠٥ م

٧٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد ط – بيروت .

٧٨- شرح ألفية ابن معط للقواس تحقيق / موسى الشوملي ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٧٩- شرح إيجاز التعريف في علم التصريف لابن إياز على تصريف ابن مالك تحقيق / أحمد دلة الأمين – رسالة ماجستير جامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ – ١٩٩٠ م

٨٠- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط دار هجر١٤١٠ ه ١٩٩٠ م

٨١- شرح التسهيل للمرادي الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / أحمد محمد عبدالله .

٨٢- شرح الجمل لابن بابشاذ – رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة .

٨٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح ط – العراق ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٨٤- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين ط – بيروت ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٨٥- شرح الشواهد الكبرى للعيني ط – بولاق ١٢٩٩ هـ

٨٦- شرح شواهد المغني للسيوطي ط – البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .

٨٧- شرح القصائد العشر للخطيب للتبريزي تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – نشر مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة ١٣٨٤ هـ – ١٩٥٤ م

٨٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط – دار الكتب العلمية بيروت لبنان٠

٨٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ط – دار المأمون ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م ٠

٩٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د / رمضان عبد التواب ط – القاهرة ١٩٩٠ م

٩١- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق أ. د/ هادي نهر ط دار اليازودي – عمان .

٩٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د/ فائز فارس ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م

٩٣- شرح المفصل لابن يعيش ط – مكتبة المتنبي – القاهرة .

٩٤- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش تحقيق د / فخر الدين قباوة ط – أولى المكتبة العربية حلب ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م

٩٥- شعراء النصرانية قبل الإسلام / جمعه الأب لويس شيخو اليسوعي ط – بيروت – بدون تاريخ .

٩٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/الشريف عبد الله الحسيني _ مكة المكرمة ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م .

٩٧- شواذ القراءات لابن خالويه / عنى بنشره برجسترا ط – المطبعة الرحمانية القاهرة ١٩٣٤ م

٩٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط – عالم الكتب بيروت ١٩٨٣ م .

٩٩ـ الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ط – بيروت ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦ م .

١٠٠ـ صحيح البخاري ط الشعب .

١٠١ـ صحيح مسلم تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء التراث العربي .

١٠٢- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق / السيد إبراهيم محمد ط – القاهرة ١٩٨٠ م

١٠٣- الضوء الوهاج علي الموجز لابن السراج تحقيق د/ محمد محمد سعيد ط – مطبعة السعادة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

١٠٤- طبقات الشافعية الكبرى للإسنوي تحقيق / عبدالله الجبوري ط – بغداد ١٣٩٠ هـ

١٠٥- عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري ط – بغداد ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م

١٠٦- الغرة لابن الدهان – مخطوط بدار الكتب بمصر

١٠٧- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر مخطوط بدار الكتب المصرية .

١٠٨- الفرائد الجديدة للسيوطي تحقيق / عبد الكريم المدرس .

١٠٩- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي تحقيق / مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

١١٠- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة بدون تاريخ .

١١١- القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث القاهرة .

١١٢- الكامل للمبرد تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة بدون تاريخ .

١١٣- الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام محمد هارون ط الخانجي – القاهرة ط ثالثة ١٤٠٨ ه – ١٩٨٨ م .

١١٤- الكشاف للزمخشري ضبط وتصحيح / مصطفى حسين أحمد ط – ثالثة دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٨٧ م

١١٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب تحقيق د/ محي الدين رمضان ط بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

١١٦- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني تحقيق د / هادي عطية مطر ١٩٨٤ م

١١٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري رسالة دكتوراه جامعة القاهرة تحقيق / خليل بنيان الحسون

١١٨- لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف بمصر .

١١٩- اللمع في العربية لابن جني تحقيق د / حسين محمد محمد شرف ط - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٢٠- المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوى منشورات جامعة قار يونس بنغازي ط ١٩٩٤م

١٢١- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق / فؤاد سنركين ط - القاهرة ١٩٥٤ م

١٢٢- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق/ عبد السلام هارون ط - القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٢٣- مجمع الأمثال للميداني ط - النهضة ١٢٤٢ هـ

١٢٤- مجموعة شروح الشافية من علمي النحو والصرف والخط للجاربردي وآخرين ط - القاهرة ١٩٨٨ م

١٢٥- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي تحقيق د/ طه علواني ط - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط - أولى ١٣٩٩ هـ

١٢٦- المخصص لابن سيده ط - بيروت بدون تاريخ .

١٢٧- المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف ط - ثانية دار المعارف بمصر .

١٢٨- المدرسة النحوية في مصر والشام د / عبد العال سالم ط - دار الشروق طبعة أولى ١٩٨٠ م .

١٢٩- المسائل البصريات للفارسي تحقيق / محمد الشاطر ط أولى المدني بمصر١٤٠٥ه - ١٩٨٥ م .

١٣٠- المسائل الشيرازيات للفارسي إعداد / علي جابر عصفور رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ١٩٧٦ م

١٣١- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي تحقيق / صلاح الدين عبد الله الشنكاوي مطبعة العلني بغداد بدون تاريخ .

١٣٢ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات ط دار الفكر دمشق ١٩٨٠ م .

١٣٣- المستوفي في النحو لابن فرخان تحقيق د / محمد بدوي المختون ط - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

١٣٤- معاني الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ط - القاهرة بدون تاريخ .

١٣٥ـ معاني القرآن للأخفش تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين ط أولى عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .

١٣٦ـ معاني القرآن للفراء تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ط - دار السرور بيروت لبنان .

١٣٧ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٣٨- معجم البلدان لياقوت الحموي ط ثالثة دار الفكر بيروت .

١٣٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ط محمد على صبيح بالأزهر – القاهرة٠

١٤٠- المفصل في علم العربية للزمخشري ط – ثانية بيروت٠

١٤١- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د / كاظم بحر المرجان ط – بغداد ١٩٨٢ م

١٤٢- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٩٤ م٠

١٤٣- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ط القاهرة ١٩٨٨ م

١٤٤- مقدمة في النحو للصقلي الزكي تحقيق / محسن سالم العميري ط بغداد .

١٤٥- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار ط أولى العاني بغداد ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

١٤٦- الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د / فخر الدين قباوة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٤٧- المنصف لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ١٩٥٤ م

١٤٨- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان ط – دار الكتب المصرية .

١٤٩- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد المرابط الدلائي الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / مصطفي الصادق .

١٥٠- النحو الوافي لعباس حسن ط – دار المعارف القاهرة ط – ثامنة .

١٥١- النشر في وجوه القراءات العشر لابن الجزري ط دار الكتب العلمية – بيروت .

١٥٢- نفح الطيب للمقري التلمساني تحقيق د/ إحسان عباس ط / بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٨ م

١٥٣- النكت الحسان لأبي حيان تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي ط - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

١٥٤- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي رسالة ماجستير تحقيق / فاخر جبر مطر - جامعة بغداد كلية الآداب ١٩٨٣ م

١٥٥- هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون الصالحي - مخطوط بدار الكتب المصرية .

١٥٦- همع الهوامع للسيوطي تصحيح محمد بدر الدين ط - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٢٧ هـ .

١٥٧- الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء/ س ديدرينغ ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	**المقدمة**	٥٢٤٧
٢	**التمهيد** : التعريف بابن مالك وتباين الرأي عنده وكتابه سبك المنظوم وفك المختوم ، وفيه ثلاثة مباحث :	٥٢٥٠
٣	**المبحث الأول** : ابن مالك (حياته وآثاره).	٥٢٥١
٤	**المبحث الثاني** : تباين الرأي عند ابن مالك في سبك المنظوم، وفك المختوم	٥٢٥٧
٥	**المبحث الثالث** : سبك المنظوم وفك المختوم ومنهج البحث فيه .	٥٢٦٧
٦	**الفصل الأول** : تباين آراء ابن مالك النحوية في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى.	٥٢٧٢
٧	**الفصل الثاني** : تباين آراء ابن مالك الصرفية في سبك المنظوم وفك المختوم عنها في كتبه الأخرى.	٥٣٩٨
٨	**الخاتمة**	٥٤٥٨
٩	**قائمة المصادر والمراجع**	٥٤٦١
١٠	**فهرس الموضوعات**	٥٤٧٥